جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي
دراسات لغوية
لسانيات عربية

رقم: ع36/2019/09

إعداد الطالب:
جويدة نوي - دلال هويملي

يوم: 22/06/2019

بِنيةُ الجُملة بين النَّحو العَربي و اللسَانِيات المعَاصِرَة

لجنة المناقشة:

الأمين ملاوي	أ. د.	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
عزيز كعواش	أ. مح.أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا و مقرر
زينب مزاري	أ. مس. أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

بسم اللّه الرحمن الرحيم

﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾

الفرقان: 32

صدق اللّه العظيم

قال العماد الأصفهاني:

إني رأيت أنه لا يكتب إنسانٌ
كتابًا في يومه إلا قال في غَدِهِ
لو غُيِّرَ هذا لكَان أحسن ولو زِيدَ
كذا لكانَ يُستحسنُ ولو قدّم هذا
لكان أجمل وهذا من أعظمِ العبر
وهو دليل على استيلاء النقص
على جُملة البشـــــر.

معجم الأدباء: ياقوت الحموي.

مقدمـــة

إنَّ اللغةَ أصواتٌ يُعبرُ بها المتكلمُ عن مقاصِدِهِ، تلك التي تستعملُ جُمَلًا لتحقيقِ التواصلِ، إذْ يتطلبُ استكنَاهُ معانيهَا الوقوفَ عند بنياتها المجردة المتوارية خلفَ بنياتها الاستعمالية في الواقع. إنَّ الجمل قِوامُ عملية التواصل وخلية في جسد هذه اللغة شعرًا ونثرًا، فالناس لا يتخاطبون إلا بها منطوقة كانت أو مكتوبة. وقد وعى نُحاة العربية هذه الحقيقة. فأعاروها وبنيتها وأشكالها التركيبية عناية كبيرة.

وقد حظيت الجملة كذلك باهتمام اللسانيين الغرب، حتى إنّه لا تخلو نظرية لسانية من تصور معين لتحليل الجملة، وغدَا من الثاوي في اللسانيات الحديثة أن تُتَخذَ الجملةُ منطلقًا لكل دراسة تروم وصف اللغة بُغية الكشف عن خبايا بنيتها المجردة ووصفها، لأنَّها وحدة وظيفية للغة.

وللأُزُوف أكثر من هذه القضية في أسناخها المُتعين بها منهجها فكرًا ومُمارسةً جاء عنوان المذكرة موسومًا بـ: "**بنية الجُملَة بينَ النَّحوِ العربِي واللسَانياتِ المعَاصرةِ**" ، فقد انطلقت هذه الدِّراسة من مقدمات نظرية تفصح عن تداعيات تُمثلُ مدفُوعَ نحاة العربية من جهة، والدَّارسين الغربيين من جهة أخرى والتي تنصبُ في بوتقة الوصف المنهجي.

وتستمد هذه الدِّراسة أهميتها من خلال تعهُّدِها بمقوم ثاوٍ من مقومات اللغة، ألا وهو النموذج القاعدي الذي لابدَّ أن تركن إليه كلُّ شوراد اللغة وأوابدها، والذي به محاكمة الاستعمال، فالبنية هي الجانب المضمر من اللغة الذي يحقق لها مثاليتها؛ ويراد به مجموع النواميس والقواعد المتحكمة في الظواهر اللغوية. فوجوب التطابق بين البنية والاستعمال هو محك صلاحية النظرية. ناهيك عن أنَّ المتكلم بحاجة ماسة إلى أنْ يكون كلامه صحيحًا مبنًى ومعنًى، مُفصحًا عن أغراضه، فبمثُولِه لبنية لغته يتحقق له ذلك، فضلًا عن أنَّها تُكسبه ناصية اللغة، والحدس الذي بفضله يُفرق بين الجمل الصحيحة والفاسدة، وإزاء هذه المعطيات شكلَّ موضوع بنية الجملة اللبنة الأساسية التي يُستهلُ بها التقعيدُ التركيبي.

إشكال الدِّراسة مسوغ حُضُوره، ومُحَصَّلَتُه سؤال عن بداية النظر في مقولات النحويين والمُنظرين الغربيين على حدٍ سواء، وهو:

- إلى أي مدى تبلورت أشكال التحليل اللغوي في الإطار النحوي من جهة، والإطار اللساني من جهة أخرى؟ ما الآليات التي اعتمدها النُّحاة للكشف عن كوامن بنية الجملة العربية؟

ويتفرع منه عدة تساؤلات، منها:

- ما الآليات التي اعتمدها النُّحاة للكشف عن بنية الجُملة العربية؟
- بأي منظور دُرست وحُللت بنية الجملة في ضوء المناهج الحديثة؟
- وما النظريات اللسانية التي عضدت أصالة الفكر النحوي العربي؟

لئن كانت الدِّراسة ترنو إلى وضع تصور عن جهود نُحاة العربية والدَّارسين الغربيين إزاء وصف بنية الجملة، انطلق الباحث من محاولة الجمع بين الكفاية في الوصف والتحليل اللذين يؤدى الجمع بينهما إلى إجلاء الفرق الذي بين المنظومة الفكرية النَّحوية والمنظومة الفكرية الغربية، وبيان معالم النظرية النحوية، وكيف تعامل النحويين مع الكلام المسموع بعد أن خيم التجريد على أذهانهم، وإجلاء أهم التطورات اللسانية في سياق بناء وتحليل الجملة، بالإضافة إلى الكشف عن خبايا البنية ومغالقها. فهذه الهواجسُ أملت علينا أنْ نُقسم بحثنا إلى فصولٍ ثلاثةٍ مُنطوية على سبعة مباحث وبيانها كمايلي:

أُفردَ الفصل الأوَّل لبيان أصول التنظير النحوي، وتسمى بعنوان:«بنية الجُملة في النَّحو العربي»، واشتمل على مبحثين، تناول الأوَّل: التعريف بالجملة وشيوعه عند النحاة قديمًا وحديثًا، ورصد تصنيفات الجملة حسب اعتبارات متباينة. وتناول الثاني، بنية الجملة العربية، وخلص إلى أن الجملة نظام مجرد من العلاقات قائم على أحكام تركيبية مضبوطة بنظرية العمل النحوي، ويمثلُ المسند والمسند إليه مركزها الذي تدور حوله العناصر اللغوية الأخرى.

أما الفصل الثاني فمعقود لإجلاء أصول التنظير اللساني، فكان موضوعه:«بنية الجُملة في الدرس اللساني الحديث»، وتضمن مبحثين، بين الأوَّل: مفهوم الجملة عند الدارسين الغرب. في حين تكفل المبحث الثاني بتعريف البنية وعرض أهم المذاهب اللسانية ومنطلقاتها النظرية.

كان الفصل الثالث محاولة الولوج إلى عالم التطبيق والتشريح اللساني لبنية الجملة في ضوء المناهج اللسانية الحديثة، ووُزعَ إلى ثلاثة مباحث، الأول:«بنية الجُملة في ضوء المنهج الوصفي»، وفيه

عرض لأهم الاتجاهات البنيوية التي تبنت أفكار دي سوسير F. de Saussure. أما الثاني:«بنية الجُملة في ضوء المنهج التَّوليدي التَّحويلي»، وفيه حديث عن موقف تشومسكي N. Chomsky في وصف بنية الجملة. وأما الثالث:«بنية الجُملة في ضوء المنهج الوظيفي التَّداولي»، وضُمن حديثًا عن نظرية الأفعال الكلامية ، ونظرية النحو الوظيفي. وأُردفت هذه الفصول الثلاثة بخاتمة راصدة لأهم النتائج الواردة فيها.

والجدير بالذكر أنَّ الدِّراسات في هذا الموضوع كثيرة، ويظهر ذلك من خلال الدِّراسات السابقة التي اطلعنا عليها، وهذا ما يؤكد أهمية ما تعالجه هذه الدِّراسة. ولم ندخر وسعًا في الوصول إلى كل ما في الطوق الوصول إليه من الدراسات التي تطلبَها موضوعها، وهي: بناء الجملة العربية لمحمد حماسة عبد اللطيف، دراسات في اللسانيات العربية لعبد الحميد السيد، مفهوم الجملة عند سيبويه لعبد الغني الأسدي، النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي للزايدي بودرامة.

ولا ندعي التفرد في موضوعنا، فما كان لنا أن ننفي جهد غيرنا، بل نعترف لهم بفضل السبق، لكننا مع ذلك حاولنا ألا نكونا صورة مستنسخة منهم، فنأينا بأنفسنا عن التكرير قدر الإمكان، وأن تكون دراستَنا وقراءتنا حاملة معها بعض ما يُضيفُ خدمة إلى الدرس اللغوي.

وقد واجهنا فيما يواجه طلبة العلم بعض الصِعاب، وأهم هذه الصِعاب هي سعة المكتبة النَّحوية والغربية التي يجب الرجوع إليها، إضافة إلى كثرة الأراء.

أما الرجل الذي كان يقفُ وراء هذه الدِّراسة، يَرقُبُها بنظراتِه الحصيفة تارة، ويُصححها ويُنقحها تارة أخرى، ويُطيلُ صبرًا معنا، فهو بلا شك قسيمنا في السرَّاء والضرَّاء، ويستحق منا كبير الامتنان، ومزيدَ العرفان، فالشكر كلُّه موصول لأستاذنا الدكتور: ***عزيز كعواش*** الذي شرَّفَ المذكرة بإشرافه عليها، وأفاضَ عليها من علمه وتوجيهاته حتى استوت أمام ناظريه على ما هي عليه الآن، فلا يمكن أنْ نشكره بأجود مما يقول الشاعرُ:

لو كنتُ أعرفُ فوق الشكر منزلةً ... أوفى من الشكر عند الله في الثمن

أخلصتها لك من قلبي مُعذبةً ... حمدًا على مثل ما أوليت من حسن

فلقد كان حقًا الشراع الذي أبحر بنا وسط موج العلم الدفيق، فجزاه الله عنا خير الجزاء، وأطال في عمره ورعاه، وبارك في الدارين مسعاه.

الفَصْلُ الأَوَّلُ: بِنْيَةُ الجُمْلَةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِي.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: مَفهُومُ الجُمْلةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِي.

المَبْحَثُ الثَّانِي: بِنْيَةُ الجُملَةِ العَرَبِيَّةِ.

المَبحَثُ الأَوَّلُ: مَفْهُوم الجُملَة العَربيَّة

إنَّ الجُملة هي اللَبنَة الأَساسيَّة التي يُستَّهل بِها التَّقعيدُ النَّحوِي، وعليه فهي تُمثل الخلية الحية في جسم اللغة، واللحمة لسدي الكلام. ولفهم أسرار اللغة و مدارج الكلام و معارجه، لابدّ من إخضاعها للتشريح اللغوي، بُغيةَ الكشف عن اللحمة التي تربط أوصالها وتُحكم إقفالها، ومعرفة ذلك هو المبتغى، وله سُخِرَّت هذه الدراسة.

وقبل التطرق إلى هذا أو ذاك، يجدر الوقوف وقفةً متأنية مع مفهوم الجُملة اللغوي؛ إذْ إنَّ مفهومها اللغوي هو المفتاح لمفهومها الاصطلاحي، والسبيل إلى فهم قضاياه فكيف عرفت الجملة في المعجمات اللغوية ؟

1-الجملة في العرفين اللغوي والاصطلاحي.

أ-الجملة لغةً:

إنَّ الباحث في المعجمات اللغوية ، تستوقفه مجموعة من الدلالات تسبحُ في فلك الجذر اللغوي **(ج.م.ل)**، وإن كانت في مُجملها لا تخرج عن دلالة الجمع. فقد وَرَد في أساس البلاغة أنَّ:« جَمل فلان:يعامل الناس بالجميل، وأجْمَل الحِسَاب والكلام ثم فصَلهُ وبيَّنه وتعلم حساب الجمل وأخذ الشيء جُملَةً»؟[1]

وعلى نهج أساس البلاغة سار صاحب معجم تاج العروس من جواهر القاموس، فيرى أنَّ الجملة هي جماعةُ الشيء؛ لأنَّها أُشتقَّت من جُملة الحَبل، لأنَّها قِوَى كثيرة جُمعت فأجْملَت جُملةً، ومنه أخذ النحويين الجُملة لمُرّكب من كلمتين أُسندت إحداهما للأخرى. [2]

[1] الزمخشري محمود بن عمر بن محمد بن أحمد أبو القاسم جار الله ت538هـ، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، مادة(ج.م.ل)، ج1، ص 149.

[2] ينظر، الزبيدي محب الدين محمد مرتضى الحسيني ت1205هـ، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: محمود محمد الطناجي، راجعه: عبد السلام هارون ، ط، بلا، بيروت : التراث العربي للإصدار، مادة(ج.م.ل)،ج28، 1993م، ص238.

وقد وردت مادة(ج.م.ل) في معجم اللغة العربية المعاصرة على هذا الأصل الجمع، فيذكر صاحبه أنَّ:«الجملة {مفرد}: جمع جُملات وجُمل: جماعة كل شيء سعر/ تاجر جملة ، كان من جملة أصحابها ،جملة الأجرة المستحقة ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾[1] متجمعًا دفعة واحدةً، لا منجمًا متفرقًا، أخذ الشيء جُمْلة: متجمعًا لا متفرقًا».[2]

وحاصل النظر فيما مضى أنَّ الجذر اللغوي(ج.م.ل) مرَدُهُ إلى دلالة واحدة عامّة هي الجمعُ والضَّمُ، ولعل هذه التسمية التي وُسِم بها هذا المصطلح، قد اشتقَّت من جملة الحبل وهو ما تعارف عليه أوائل النحاة، فجاز بذلك القول بأن الجملة في اللغة هي ألفاظ جُمِعَت مع بعضها البعض لتُماثلَ شكلاً وهيئةً الحَبلِ في تَجمعه جُملةً وَاحِدةً.

ب-الجملة اصطلاحًا:

لاجَرَمَ أنَّ أوَّلَ مايلفِتُ انْتباهَنا، ونحن نُجيلُ نَاظِرَينا فِي حَدِّ هذا المُصطلح فِي الفِكر اللغوي العربي[3]، أنَّه إذَا حاولنا أن نقف على تعريف مُلزم للجملة شقَّ علينا الأمر؛ ذلك أنَّ النُّحاة يخلطون بين مصطلحي الكلام و الجملة، فضلاً عن إفادة الباحثين العرب المُعاصرين من نِتاج الفكر اللساني الغربي، فأثْرَوا الجُملة العربية بأخلاطٍ من النظرات اللسانية، فارتَدَّ مفهوم الجُملة عندهم مفهومًا رجراجًا حمَّال أوجه.

باديء ذي بدء، نُميز اتجاهين في نظرة النحاة للجملة؛ الأول هو اتجاه جعل من الجملة والكلام رديفين؛ أي أنهما مصطلحان لشيء واحد، ويمثل هذا الاتجاه سيبويه (ت180هـ) من القدماء، وعباس حسن (ت1979م) من المحدثين ومن تبعهما. في حين ذهب الاتجاه الآخر إلى التمييز بين الجملة و الكلام؛ جاعلا الجملة أعمّ من الكلام أو العكس، فهما إذن متباينين، وأوَّل من قال هذا القيل: ابن مالك(ت672هـ) وعبد السلام هارون (ت1988م) ومن سار على نهجهما.

ونظرًا لاختلاف آراء النحاة، أفضى ذلك إلى تشعب المادة تشعبًا يَجِلُ عن الحصر و الضبط، وعليه سيُكتفى بعرض مُقتَضَبٍ لأهم مفاهيمها و أصنافها.

---

[1] الفرقان : 32.

[2] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1،عالم الكتب، 2008م، مادة جملة، مج1، ص399.

[3] إنَّ مصطلح الجملة لا يوجد له أثر في الكتاب لسيبويه (ت180هـ)، فقد ورد في موطن واحد بمعناه اللغوي بصيغة الجمع، فقال: وليس لشيء يضطرون إليه يقصد العرب إلا وهم يحاولون به وجهًا، وما يجوز في الشعر أكثر من أذكره لك هاهنا لأن هذا موضع الجمل. فإنَّ ذلك لا يعني غياب مفهومه في ذهنه، فهو يستخدم مصطلح الكلام في مواضع كثيرة من كتابه للدلالة عليها، وتعرض للأجزاء التي تتألف منها. ولعل أوَّل من استخدم مصطلح الجملة بمعناه الاصطلاحي صراحة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد، هو المبرد (ت285هـ) في باب الفاعل قائلا: وإنَّما كان الفاعل رفعًا لأنَّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب. (ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، ط، بلا، القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر، 2003م، ص21،23).

الاتجاه الأول:

فالجملة عند علماء هذا الاتجاه تُعد رديفًا للكلام، هذا ما صرَّح به أبو الفتح بن جني (ت392هـ) حيث يرى أن الكلام كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه وهو الذي يُسميه النحويون الجُمل نحو: زيد أخوك، وقام زيد...فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو الكلام[1].

ولم يخرج عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) عن هذا التَّقليد؛ إذْ تأثَّرَ بمن سبقَهُ، فيقول:«الواحد من الاسم و الفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منهما اثنان فأفادا نحو: خرجَ زيدٌ سُمي كلامًا، وسُمي جُملةً»[2].

ولعل من أبرز القائلين بالترادف–من المحدثين– وهو يدافع عما يراه الصواب في رأيه، هو عباس حسن حيث ذكر في عنوان التعريف: الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل، مثل: أقبل الضيف، فاز طالبٌ نَبِيهٌ، لن يهمل عاقلٌ واجبًا... فلابد في الكلام من أمرين معًا، هما: التركيب والإفادة المستقلة.[3]

بعد تتبع آراء هذا الاتجاه حول حدِّ الجملة، نركن إلى ما ذكره أبو البقاء العكبري (ت616هـ) كتعريف للجملة العربية، فيقول بأنَّ:«الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة كقولك: زيد منطلق، وإن تأتي أكرمك، و قمْ، و صَه، وما كان نحو ذلك»[4].

الاتجاه الثاني:

يجعل علماء هذا الاتجاه أنَّ الجملة أوسع دلالة في مفهومها من مفهوم الكلام، كونها المركب الإسنادي سواء أفاد معنًى يحسن السكوت عليه أم لم يُفِدْ، وبذلك لا تجب في الجملة ما يجب في الكلام من الفائدة التامة، هذا ما نَصَّ صراحة عليه الرضي (ت686هـ) حيث يعتبر الجملة هي ما تضمن الإسناد الأصلي أ كانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذات، فكل كلام جملة ولا ينعكس.[5]

---

[1] ينظر، ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي ت392هـ، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط، بلا، دار الكتب المصرية، ت، بلا، ج1، ص17.

[2] الجرجاني أبو بكر عبد القاهر عبد الرحمن ت471هـ، **الجمل**، حققه وقدم له:علي حيدر، ط1، دمشق، سوريا: دار الحكمة 1972م، ص40.

[3] ينظر، عباس حسن، **النحو الوافي**، ط3، القاهرة: دار المعارف بمصر، ت، بلا، ج1، ص15.

[4] العكبري أبو القاسم عبد الله بن الحسين أبو البقاء ت616هـ، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001م، ص113.

[5] ينظر، الاسترأباذي محمد بن الحسن السمنائي رضي الدين ت686هـ، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: أميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، ج1، ص31–32.

ويؤيده الشريف الجرجاني (ت816هـ) فيما ذهب إليه، فيذكر أنَّ:«الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد، كقولك: زيدٌ قائم أو لم يُفد كقولك: إن يكرمني، فإنَّه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مُطلقًا».[1]

سَار على هذا النهج عبد السلام هارون–من المحدثين– في كتابه الأساليب الإنشائية في النحو العربي متأثرًا بابن هشام (ت761هـ)، إذ يقول:« والحق أنَّ الكلام أخصُّ من الجملة، والجملة أعمُّ منه. إنّما الكلام أخصُّ من الجملة لأنَّه مزيدٌ فيه قيد الإفادة ».[2]

وبهذا يتضح أنَّ الكلام و الجملة ليسا مترادفين، كما يتوهم أقطاب الاتجاه الأول، فالصَّواب أنَّها أعمُّ منه؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصِّلة، وكل ذلك ليس مفيدًا فليس كلامًا.[3] ولا يصلح أن يطلق الكلام على الجملة، إلا إذا توافر له ركنان رئيسان هما: الفعل و الفاعل أو المبتدأ و الخبر. ولا يعني وجود الركنين بالضرورة تحقق الإفادة التامة في انضمامهما، بل يحتاجان مع وجودهما إلى مكملات، وهي في واقِعها أجزاء هامة في التعبير ولن تنسلخ عنه في كثير التركيبات، فقد يتم الكلام بقولك: قامَ عليٌ ولكنَّه ناقص في هذا القول: احترم علي ولا يتم الكلام إلا إذا ذكرت معمولاً للحدث، و قلت: احترم علي أستاذه .[4]

ومن الباحثين الذين انضموا إلى ركب الرافضين للترادف بين الكلام و الجملة أحمد عمايرة، إذْ يُصرح بخصوصية الجُملة و عمومية الكلام، وهو بذلك يُخالف الزمخشري وابن هشام، ومن اقتفى أثرهما، حيث يرى أنَّ:«الجملة ما كان من الألفاظ قائمًا برأسه مفيدًا لمعنى يحسن السكوت عليه، فقام زيدٌ، **جملة،** وزيدٌ مجتهد، **جملة،** صَه، **جملة،** أفٍ، **جملة،** أخاك أخاك، **جملة،** إنْ تدرس تنجح، **جملة،** إنْ تحضر فأنا مُكرِمك، **جملة،** والله إنَّ مُحمدًا لَرسولٌ، **جملة؛** ذلك لأنَّ كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبناتها كلِّها معنًى يحسن السكوت عليه ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى وترى كذلك: أنَّ الكلام تآلف عدد من الجُمل للوصول إلى معنى أعم مما في الجملة و أشمل».[5]

---

[1] الجرجاني أبو الحسن بن علي بن محمد الشريف ت816هـ، **التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، ط، بلا، القاهرة: دار الفضيلة، ت، بلا، ص 70.

[2] عبد السلام محمد هارون، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، ط5، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ–2001م، ص25.

[3] ينظر، ابن هشام عبد الله بن يوسف المصري الأنصاري ت761هـ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، الكويت: التراث العربي، 1421هـ– 2000م، ج5، ص 8.

[4] ينظر، محمد سمير نجيب اللبدي، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، ط1، بيروت، عمّان، الأردن: مؤسسة الرسالة للطباعة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1985م، ص53.

[5] خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية:عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 1984م، ص 77–78.

ويبدو من نظرته هذه أنَّه يؤمن بعدم محدودية عناصر الكلام و استقلاليته وتمامه، إذْ يصلح إطلاقه على الجملة الواحدة، كما يصلح أن يطلق على عدد لا حصر له من الجمل و لذا كان الكلام أعمّ منها ، والجملة أخصُّ منها.

أمَّا التعريف الذي نرتضيه، ويراه يتناسب و الفهم اللغوي الحديث هذا الذي عرّف الجُملة بأنَّها:«أكبرُ وِحدة نحوية تقبلُ التحليل اللغوي».[1] وبذلك تكون شكلاً نحويًا يخضع للتشريح اللساني إلى وحدات.

جـــ-أقســـام الجملة العربية :

تنقسم الجملة العربية عند النحاة بحسب الاعتبارات التي يُنظر إليها منها إلى أقسام متباينة؛ فالاسمية والفعلية بحسب صدر الجملة. والمعربة وغير المعربة حسب وجودها في محل إعرابي أو لا. والإخبارية والإنشائية حسب الوظيفة التي تؤديها. وما يأتي عرض لهذه التقسيمات:

- **حسب صدر الجملة:**

تُصنفُ الجملة عند النحاة إلى نوعين اثنين: اسمية و فعلية؛ هذه الأخيرة التي مثَّلت تصورهم عن نموذج الجملة العربية، إذْ من خلاله تشكلت عديد التصورات عن أنواع أُخَر. وما قولهم هذا إلا نِتَاج إيمان عميق بعلاقة الإسناد التي أسست للجملة العربية وحققت لها مشروعيتها. وهي قائمة بين طرفين مثلا عمادها: المسند والمسند إليه. فطبيعة المسند هي التي تتحدد نوعيه؛ فالمسند في الجملة الاسمية يكونُ اسمًا وفـــي الفعلية يكون فعلاً، فالعبرة إذًا بصدر الجملة و«مرادنا بصدر الجملة المسند و المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف،[2] فالجملة من نحو: أقائم الزيدان، أزيدٌ أخـــوك، لعل أباك منطلق، ما زيدٌ قائمًا، اسمية، ومن نحو: أقام زيدٌ ؟، إن قام زيدٌ، قد قام زيدٌ، هلا قُمتَ، فعلية »[3].

وبهذا تكون الاسمية هي التي صدرها الاسم كـــ: زيدٌ قائم، هيهات العقيق، قائم الزيدان. والفعلية هي التي صدرها فعل كـــ: قام زيدٌ، ضُرِبَ اللص، كان زيدٌ قائمًا، ظننته قائمًا، يقوم زيدٌ، قُم،[4] قد قام محمد، هل سافر أخوك، محمدًا أكرمت، من أكرمت.[5]

---

[1] محمد إبراهيم عبادة، **الجملة العربية دراسة لغوية نحوية** ، ط، بلا، الإسكندرية: منشأ المعارف، ت، بلا، ص41.

[2] تتقدم الجملة –الاسمية أو الفعلية– حروف كحروف الاستفهام أو النفي أو ما الحجازية أو قد ونحو ذلك، ومع ذلك تعد الجملة اسمية أو فعلية؛ وذلك أن العبرة بعماد الجملة–المسند و المسند إليه– وليس بما تقدم عليها من حروف. فثمة عدة جمل يعدها النحاة فعلية ولم يتصدرها فعل، أو اسمية ولم يتصدرها اسم. (ينظر، علي أبو المكارم **الجملة الفعلية**، ط1، القاهرة: مؤسسة المختار للنشر و التوزيع،2007م، ص30).

[3] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج5، ص15.

[4] المرجع نفسه، ج5، ص13 .

[5] فاضل صالح السمرائي، **الجملة العربية تأليفها و أقسامها**، ط2، عمّان، الأردن: دار الفكر للنشر، 1427هـ-2007م ص157.

و﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[1]، ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[2]، ﴿ فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[3]، ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[4] ﴿يَـٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمُ ﴾[5]، ﴿يَـٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾[6]، رأسك رأسك.[7]

بيدَ أنَّ هذا التقسيم الثنائي لم يحظ بموافقة أبو القاسم الزمخشري (ت538هـ)؛ ذلك لأنَّ هذا التقسيم لا يصلح لتصنيف جُلِّ نماذج الجملة العربية، فقد قسم الجملة أربعة أقسام في أثناء حديثه عن نوعي الخبر حيث يذكر أنَّ «الجملة أربعة أضربٍ: فعليّة واسميّة وشرطيّة وظرفيّة، وذلك نحو: زيد ذهب أخوه و عمر أبوه منطلق وبكر إن تُعطِهِ يشكرك وخالد في الدار».[8]

فبَاءَ بتصور مُغاير عما عُهِدَ إليه، غير أنّ شارح المفصل ابن يعيش (ت643هـ) انتقد هذا التقسيم الذي جاءَ به الزمخشري، وأشار إلى أنَّ هذه القسمة لفظية وبأنَّ الجملة في الحقيقة ضربان: فعليّة واسميّة .[9]

أما صاحب المغني فقد قسم الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة؛ وأسقط النوع الرابع الذي أضافه الزمخشري–الشرط– وعدَّه صنف من الجملة الفعليّة. فالظرفية عنده هي المُصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيدٌ، أو في الدار زيدٌ، إذا قدّرت زيدًا فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما.[10]

وقد استبعد سيبويه ومن تبعه، أن يكون الظرف أو الشرط قسيمًا للجملة الاسميّة و الفعلية فكانت كلُ محاولة لإيجاد قسم ثالث أو رابع في هذا الإطار، لا يكون إلا تفريعًا عن هذين النوعين الأصليين.

---

[1] القمر: 7

[2] البقرة: 87

[3] غافر: 81

[4] الليل: 1

[5] البقرة: 54

[6] يوسف: 84

[7] ينظر، علي أبو المكارم، **الجملة الفعلية**، ص30.

[8] الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، عمّان: دار عمار للنشر و التوزيع،2004م، ص 9.

[9] المرجع نفسه.

[10] ينظر، ابن هشام ، **مغني اللبيب**، ج5، ص 13.

ومن هنا اتضح أن تحليل النحاة كان قائمًا على معيار شكلي صِرف، تمَّ فيه مراعاة صدر الجملة، فقد جعلوا من الجملة الواردة في قوله تعالى:﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ ﴾[1] فعليّة لأنها ابتدئت بفعل(يُريدُ). كما جعلوا من الجملة الواردة في التنزيل: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ ﴾[2] اسميّة؛ لأنها ابتدئت باسم لفظ الجلالة (الله) والجملة الفعليّة الواقعة خبرًا، أما فاعل الفعل (يُريدُ) فهو مضمر تقديره هو الذي يعود على المبتدأ لفظ الجلالة (الله).

ومن الاعتبارات التي أُخذَت في تقسيم الجملة تقسيمها باعتبار عمليات الإسناد التي تحويها، فقد خرج ابن هشام مبتكرًا في تفصيله، بتقسيم الجملة إلى كبرى و صغرى. ولعله أخذ هذه التسمية عن أبي الفتح؛ هذا الأخير الذي جعل من الجملة الواردة في التنزيل: ﴿ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾[3] جملة كبيرة.[4]

أما ابن هشام فقد أوضح المُراد بالجملة الكبرى والجملة الصغرى، قائلاً:«الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيدٌ قام أبوه وزيدٌ أبوه قائم. والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة كبرى و صغرى باعتبارين نحو: زيدٌ أبوه غلامُهُ منطلقٌ، فمجموع هذا الكلام جملة كُبرى لا غير، غلامهُ منطلقٌ صغرى لا غير؛ لأنها خبر. وأبوهُ غلامه منطلقٌ كبرى باعتبار غلامه منطلقٌ وصغرى باعتبار جملة الكلام»[5].

ويُستَشَفُ من تمثيله أنَّ الجملة الكبرى ما تضمنت أكثر من عمليّة إسناد، و تكـون دومًا اسمية سواء أكان خبرها جملة فعليّة أم اسميّة، أي هي:«الجملة المُصدّرة بفعل ناسخ والخبر فيها جملة ولو بحسب الأصل»[6]، وذلك أنّ الجملة الاسميّة تتحول إلى جـــملة فعلية في حال دخل عليها فعل ناسخ . بينما الجملة الصغرى ما اقتصرت على عمليّة إسناد واحدة، اسمية كانت أم فعليّة. وبهذا يتبين أن الجملة الكبرى والصغرى تختص بالجملة الاسمية، ولا تكون في غيرها، فلا تدخل فيها جملة الحال أو النعت؛ فلا يوصف قولك: (أقبل محمد غلامه ساع خلفه) و (رأيـــت عاملاً يساعده ولده) بأنّه جملة كبرى.

---

[1] النساء: 28

[2] النساء: 27

[3] الرحمن: 6.

[4] ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الايضاح عنها**، تحقيق: محمد باسل عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، ج2، ص 352.

[5] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج5، ص 29.

[6] فاضل السمرائي، **الجملة العربية تأليفها و أقسامها**، ص168.

ولا توصف جملة: غلامه ساع خلفه، ويســـاعد ولده، بأنها جملة صغرى، فإنَّ كلا منها جملة مستقلة. وقد تتكون جملة الحال و النـــعت وغيرهما من جملة كبرى وصغرى، إذا احتوت مبتدأ أو خبر، وذلك نحو قولك: (أقبل محمد و أخوه يسعى أمامه)، فجملة (أخوه يسعى أمامه) جملة كبرى، وجملة (يسعى أمامه) جملـــة صغرى.[1]

وقام ابن هشام بتقسيم الجملة الكبرى إلى ذات وجه و ذات وجهين، حيث يقول:« ذات الوجهين هي اسميَّة الصَدر فعليَّة العَجُز، نحو: (زيدٌ يقوم أبوه) كذا قالوا وينبغي أن يُزَاد عكس ذلك، نحو: (ظننتُ زيدًا أبوهُ قائمًا) بناءً على ما قدمنا. وذات الوجه نحو:(زيدٌ أبوهُ قائم) ومثلُه على ما قدمنا، نحو: (ظننت زيدًا يقوم أبوهُ)».[2]

- **حسب الموقع الإعرابي :**

قُسمت الجملة باعتبار الإعراب إلى الجمل التي لا محل لها من الإعراب، و إلى التـــي لها محلٌ من الإعراب؛ فالأصل في الإعراب أن يكون للمفرد اسمًا أو فعلاً مضارعًا، لأنّه كلمة واحدة يمكن أن تظهر عليها حركات الإعراب أو تقدر. أمَّا الجملة فبعيدة من الإعراب لأنها مركبة من كلمتين أو أكثر، ويستحيل أن تظهر عليها حركات الإعراب. فإذا جـــاز تقديرها بالمفرد أُعطيت إعرابه تقديرًا، ذلك أنّها حلت محلّه، وقامت مقامه، وبـــــهذا فإنّ الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي الجمل التي لا تحل محل المفرد، وتكـــون كلامًا مستقلا عن غيره. [3]

1- الجمل التي لا محل لها من الإعراب :

بدأنا بهذا النوع لأنّه لا يحل محل المفرد وهو الأصل؛ ذلك أن الأصل في الجمل أن لا يكون لها محلٌ من الإعراب، لأنّ الإعراب مختص بالأسماء غير أنَّ فكـــرة العامل اضطرتهم إلى القول بإعراب الجمل كإعراب الأسماء، وهو سبعة أصناف:[4]

أ- الجملة الابتدائية: مما يصدق على ذلك قوله عزَّ وجلَّ:﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾.[5]

---

[1] فاضل السمرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، ص169.

[2] ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج5، ص38.

[3] ينظر، علويّة موسى عيسى، "**البناء النحوي للجملة العربية دراسة تطبيقية على سورة آل عمران**"، رسالة ماجستير، جمهورية السودان:جامعة القرآن الكريم و العلوم الإسلامية، 1433هـ-2012م، ص 12.

[4] ينظر، شوقي ضيف، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط1، دمشق، سوريا: دار الحارث للطباعة و النشر و التوزيع، 1997م، ص 20.

[5] النحل: 3

ب-الجملة الاعتراضية: ذلك نحو قوله تعالى:﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾.[1]

ج- الجملة التفسيرية: ومنه قوله سبحانه:﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾[2].

د- جملة جواب القسم: ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾[3].

هـ-جملة الصِّلة: يقول عز وجل: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا ﴾[4].

و- جملة الشرط غير الجازم أو الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا الفجائية: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوۡكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا ﴾[5].

ز- جملة المعطوفة على جملة لا محل لها: يقول تعالى:﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا﴾[6].

2- الجمل التي لها محل من الإعراب:

حري بالبيان أن الجمل التي تقوم مقام المفرد، ويكون لها إعرابه فهي عند جمهور النحاة سبعة، وعند ابن هشام تسعة، وقد فرَّعها أبو حيّان وتوسع فيها حتى جعلها ثلاثًا و ثلاثين، أما علماء البيان فقد ضيقو نطاقها و اقتصروا على ثلاث جمل، وما دون ذلك ليس له عندهم محل من الإعراب.[7] وقد توقفنا عند ما قاله الجمهور بأنّها سبع جمل، وهي: [8]

أ- الواقعة خبرًا: من ذلك قوله تعالى:﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾[9]

ب-الواقعة مفعولاً: نحو قوله عزَّ وجلَّ:﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَا ﴾[10]

ج- الواقعة مضافة إليه: نحو قوله تعالى:﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ ﴾[11]

---

[1] الواقعة: 76.

[2] المؤمنين: 27.

[3] الضحى: 1-2.

[4] فصلت: 29.

[5] الفرقان: 41.

[6] الطارق: 17.

[7] ينظر، فخر الدين قباوة، **إعراب الجمل و أشباه الجمل**، ط5، دمشق، سوريا: دار القلم العربي للطباعة والنشر، 1409هـ-1989م، ص 138.

[8] شوقي المعري، **إعراب الجمل و أشباه الجمل**، ص 80.

[9] الكهف: 110.

[10] الأحزاب: 18.

[11] الذاريات: 13

د- الواقعة حالا: يقول سبحانه و تعالى:﴿ وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾[1]

هـ-الواقعة جوابًا لشرط جازم مقترنة بالفاء و إذا الفجائية: نحو قوله تعالى:﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾[2]

و- التابعة للمفرد : ومن ذلك قوله سبحانه:﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾[3]

ز- التابعة للجملة لها محل: نحو قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ﴾[4]

- **حسب المعنى الذي تؤديه الجملة :**

نظر النحاة إلى الجملة من حيث معناها، فقسموها إلى: خبرية و إنشائية. وجعلوا الإسناد هو: « ضَمَّ كلمة إلى الأخرى على وجه الإنشاء والإخبار»،[5] وبهذا يتضح أنّ الإسناد يشمل الجملتين الخبرية والإنشائية .

1) **الجملة الخبرية:** هي الجملة «المحتملة للتصديق أو التكذيب في ذاتها بغض النظر عن قائلها. فكل كلام يصح أن يوصف بالصدق أو الكذب فهو خبر، فإذا كان الكلام صادقًا لا يحتمل الكذب أو كان كاذبًا ولا يحتمل الصدق أو كان يحتملهما معًا فهو خبر. نحو قولك: السماء فوقنا».[6]

2) **الجملة الإنشائية:** وهي الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، ولا يصح أن يُقال لقائله أنّه صادقٌ أو كاذبٌ، لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به، وينقسم إلى قسمين:

أ.الإنشاء الطلبي:هو ما يستلزم مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب ، وقسمه النحاة إلى تسعة أقسام هي: أمر ونهي واستفهام ودعاء وعرض وتحضيض وتمنٍّ وترجٍّ ونداء[7].

ب.الإنشاء غير الطلبي: هو ما لا يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، كصيغ المدح والذم وأفعال المقاربة وأفعال التعجب والعقود والقسم والرجاء ورُبَّ ولعل وكم الخبرية ونحو ذلك.[1]

---

[1] الرعد: 41

[2] الروم: 32

[3] الملك: 19

[4] يوسف: 4

[5] جمعة العربي الفرجاني، مفهوم الكلام والجملة والتركيب عند القدامى والمحدثين، **المجلة الجامعة**، جامعة الزاوية، العدد الخامس عشر، مج 2، 2013م، ص 61.

[6] فاضل السمرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، ص 170.

[7] ينظر، عبد السلام هارون، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، ص 13-14.

تَلَقَّفَ الباحثُون العرب المعاصرون تقسيمات النُّحاة للجملة مع شيء من الزيادة والاستدراك؛ ذلك أنّهم التفتوا إلى وجود أنواعٍ من الجمل يستحيل إدراجها ضمن تقسيماتهم. ولعل ذلك هو السبب الرئيس الذي دفعهم للخروج بتقسيمات جديدة تُغاير ما اتفقت عليه كلمة النحويين في تقسيمهم لها، والتفلت من قيد هذه التقسيمات، ولكنَّهم ظلُّوا رغم ذلك مشدودين إليها. ومنهم من تشبَّثَ بهذه التقسيمات التي قال بها النُّحاة، و رأى أنّها تتوافق و طبيعة اللغة، وفيما يأتي بعض تقسيمات المعاصرين:

1-أقسام الجملة العربية عند تمام حسان :

قسم تمام حسان الجملة تبعًا لمعيارين: **المعيار الأول**: من حيث المبنى، فقسمها إلى:[2]

- الجملة الاسميّة: تتألف من مبتدأ و خبر.
- الجملة الفعليّة: تتألف من فعل وفاعل أو من فعل ونائب عن الفاعل.
- الجملة الوصفية: وتتكون من ركنين، الركن الأول: اسم الفاعل أو اسم المفعولأو صيغة المبالغةأو الصفة المشبهة أو أفعل التفضيل. والركن الثاني: معمول هذه الصفات.
- الجملة الشرطيّة: تتألف من الشرط والجواب، وتنقسم إلى امتناعية و إمكانية؛ قصد بالامتناعية التي يكون مدلول الشرط فيها ممتنع التحقق، وبالإمكانية التي الشرط فيها تحققه ممكناً.

والمعيار الثاني: من حيث المعنى، فصنفها إلى:[3]

1) الجملة الخبرية: تتكون من ثلاثة أقسام: المثبتة والمنفية والمؤكدة.
2) الجملة الإنشائية: وجعلها نوعين:

أ- الطلبية: وتضم صيغ: الأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والنداء.

ب-الإفصاحية: و تشمل صيغ: القسم والالتزام والتعجب والمدح أو الذم والإخالة والتعاقد والحكاية الصوتية.

تقسيم محمود أحمد نحلة:

قسم صاحب **مدخل إلى دراسة الجملة العربية** تقسيمات عدة مستندًا في ذلك على ثمانية معايير، هي:[4]

1-**البساطة والتركيب** : وعلى منواله تُقسم الجمل إلى:

أ. البسيطة: هي نوعان:

- مجردة: هي التي خلا الإسناد فيها من الإضافة.

---

[1] ينظر، علويّة موسى عيسى، "**البناء النحوي للجملة العربية**"، ص 14.

[2] ينظر، تمام حسان، **الخلاصة النحوية**، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 2004 م، ص 105، 123، 127، 133.

[3] ينظر، تمام حسان، **اجتهادات لغوية**، ط1، القاهرة : عالم الكتب، 2007 م، ص 160.

[4] ينظر، جمعة العربي الفرجاني، مفهوم الكلام و الجملة والتركيب عند القدامى والمحدثين، ص 66.

– موسعة: هي التي لا يخلو الإسناد فيها من الإضافة.

ب. المركبة: وهي قسمان:

– مركبة تركيب إفرادي بين جملتين اثنتين.

– مركبة تركيب تعدد بين أكثر من جملتين.

2– **التمام النحوي و النقص:** على إثره تنقسم الجمل قسمين:

– التَّامة: هي التي يذكر فيها ركنا الإسناد معًا.

– الناقصة: هي التي يحذف منها أحد ركني الإسناد.

3–**الاستقلال وعدم الاستقلال:** فيه تقسم الجمل إلى:

– أصلية: هي التي تستقل بذاتها.

– فرعية: هي التي تعتمد على غيرها.

4– **التركيب الداخلي للجملة:** على ضوئه تنقسم الجمل إلى أربعة أقسام:

– جملة اسميّة: هي التي يكون فيها المسند اسمًا.

– جملة فعليّة: هي التي يكون فيها المسند فعلًا.

– جملة وصفية: هي التي يكون فيها المسند وصفًا عاملًا.

– جملة حملية: هي التي يكون فيها المسند جملةً اسميّة أو فعليّة أو وصفيّة.

5–**الترتيب و إعادة الترتيب:** على منواله تُقسَم الجملة إلى:

– الجملة ذات الترتيب المعتاد.

– الجملة التي حدث فيها تقديم و تأخير.

6– **الدلالة العامة للجملة:** و فيها تقسم الجمل إلى قسمين :

أ– الخبرية: وتشمل الجملة: المثبتة، و المنفية، والمؤكدة.

ب–الإنشائية: وتضّم نوعين من الجمل: الجملة الطلبية: والتي تضم صيغ: الأمر والنهي والاستفهام والتحضيض والعرض. والجملة الانفعاليّة: وتحوي: التمني والترجي والقسم والتعجب والمدح أو الذم والندبة والاستغاثة.

7– **نوع العلاقة بين الحدث والمحدث في الجملة الفعليّة فقط:** ويشمل:

– جملة ذات الفعل المبني للمعلوم.

– جملة ذات الفعل المبني للمجهول أو المطاوع، الذي يقوم بوظيفته.

8– **الأساس و ما تحوَّل عنه:** وتقسم الجملة وفقه إلى:

– جملة أساسية: ويشترط أن تكون بسيطة تّامة خبرية فعلها مبني للمعلوم ومثبتة.

– جملة محوّلة: هي التي لا يتحقق فيها شرط أو أكثر من الشروط السابقة.

المبحَثُ الثَّانِي: بِنيَةُ الجُملَةِ العَربيَّة

لاغَرْوَ في أن يتخذ نحاةُ العربية من التَّأصيل ثابتًا من ثَوابتِ التَّحليل النَّحوي، عندما أحلَّ التَّجريد محل المحسوس، انتقل بذلك من العمل بالشيء إلى العمل بمفهومه و متصوره، ومن الكلام المسموع إلى النماذج القاعدية، فكلُّ الأبواب النحوية تتخذ من المفاهيم و المتصورات التجريدية أساسًا لها.

و ما صنيعهم هذا إلا لأنّهم لاحظوا أنَّ الجملة العربية لا تثبت على صورة تركيبية بعينها، فما كان عليهم إلا أن جرَّدوا بنية أصلية مجردة لعنصر التحليل النحوي–الجملة– تفي بكلِّ الكلام؛ مهما كانت دواعيه ومهما كان تصرّف المتكلم فيه. قبل أن ينظروا فيما إذا كانت هذه البنية تُستصحبُ في الواقع الاستعمالي أو يُعدل عنها. وهذه البنية الأصلية المجردة دأبَ أهل الصنعة على تسميتها بـ: **أصل الوضع**. وعليه تكون للجملة بنية مضمرة وراء البنية الاستعمالية سواء أكانت منطوقة أو مكتوبة. [1]

و مثلما جرَّدَ النُّحاةُ أصل الوضع جردوا أصل القاعدة؛ حينما رأوا أنَّ القوانين التي استنبطوها من المدونة اللغوية تلُوحُ ببعض الاستثناء، وعندئذ فرقوا بين القواعد الأصلية وما يُستثنى منها. فسموا الأصلية: أصل القاعدة والاستثناء: القاعدة الفرعية.[2]

و اعتبرَ أهل الصنعة أنَّ الأصلَ هو منطلق التَّحليلِ النَّحوي والدَّلالة القارَّة التي تُنسبُ إليها كل التراكيب الفرعية في الاستعمال. و يُجرى تحديد الأصل لوضع الجملة بواسطة **الإسناد**، وما يَترتبُ عليه من معنى نحوي. ولا يمكن أن تتألف الجملة ما لم تبن عليه فهو نواتها. وفي استطاعته وحده–الإسناد– تكوين جملة تامَّة ذات معنًى متكامل.

يُخال أنَّ المهم بمكان الوقوف عند مفهوم الإسناد في العُرفين اللغوي والاصطلاحي.

الإسناد لغة: إن الباحث عن المعنى اللغوي في مقاييس اللغة يتبيَّنُ له أنَّ«السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، يُقال: سنَدْتُ الشيء، أُسنِدُ سُنُودًا»[3]

---

[1] ينظر، تمام حسان، **الأصُول دراسة إبستيمولوجيَّة للفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة– البلاغة**، ط، بلا، القاهرة، عابدين: عالم الكتب، أميرة للطباعة، 1420هـ–2000م، ص 62،108.

[2] المرجع نفسه.

[3] ابن فارس أبو الحسن بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي ت395هـ، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، بيروت: دار الجيل، 1991م، مادة(س ن د)، ج1، ص105.

الإسناد في اصطلاح النحاة: تكاد نظرة النحاة تتحد في تقديرهم للإسناد، وفي إجمال ذلك يذكر الشريف الجرجاني:«الإسناد في عُرف النحاة: عبارة عن ضمِّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامَّة»[1]

يوضح هذا النص أنَّ النحاة قد أدركوا منذ وقت مبكر أنَّ الجملة بوصفها نسقًا نطقيًا يحكمها قانون ترابطي محكم، يستحيل بدونه أنْ تكون الجملة مفيدة؛ ذلك أن الإسناد مناط الربط والتأليف فيها. والمتكلم قد لا يستشعر هذا القانون المعنوي الذي يجعل كلامه يبدو مترابطًا، رغم أنَّه يستطيع أن يستشعر من الكلام ما يكون منفصلاً؛ لأنَّه سيصبح في هذه الحال«في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة، لأنَّ الإعراب لا يُستحق إلا بعد العقد والتركيب»[2].

والإسناد رابط معنوي ينجزه المتكلم في ذهنه، حين يرى أنَّ ثمة صلة ما بين كلمتين ينوي الإفصاح عنهما، فيلجأ إلى الربط بينهما في ذهنه قبل النطق بهما بومضة الإسناد. ولولا العلاقة الإسناد لأصبحت الكلمات التي في ذهنه مجرد دلالات معجمية.

ولما كان الإسناد لا يتأتى إلا بتوافر ركنين مكونين للعقد: **المسند و المسند إليه،** عدَّ النحاة أهل الصنعة هذين الركنين نموذجًا قاعديًا للجملة العربية والعمدة في بنائها، ولا يستقيم تركيبها الإسنادي بدونهما، ولا تخلوا منهما، فما زاد عليهما عدّوه غير أساسي في أصل الوضع المجرد لها.

وقد عقد لهما سيبويه(ت180هـ) بابًا فقال:«**هذا باب المسند و المسند إليه،** وهما مالا يَغْنى واحدٌ منهما عن الآخَر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا. فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. و مثل ذلك قولك: يذهب عبدُ الله، فلا بدٌّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بُدٌّ من الآخرِ في الابتداء.ومما كان بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله مُنطلقًا، ولَيْتَ زيدًا منطلقٌ؛ لأنَّ هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده».[3]

أبدى سيبويه في هذه الأسطر تصورًا حصيفًا لهذا القانون اللغوي الذي تُبنَى عليه الجملة. وانطلاقًا من أنّ«الذي يُبنى على الشيء لابدَّ أن يكون هذا الشيء أساسًا له»،[4] اعتبر أنَّ أساس الجملة أن تنعقد من ركنين فحسب: المسند والمسند إليه، وكُلًا من هذين الركنين متعلق بالآخر؛ سواء أكان إيقاع التعليق بينهما يتأتى من اسمين؛ فيكونان مبتدأً و خبرًا؛ وهو النموذج القاعدي للجملة الاسميَّة. أو من فعل و اسم، فيكونان فعلًا و فاعلًا، وهو النموذج القاعدي للجملة الفعليَّة.

---

[1] الجرجاني، **التعريفات**، ص22.

[2] الزمخشري، **المفصل في علم العربية**، ص 48.

[3] سيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر ت180هـ، **كتاب**، تحقيق و شرح: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة و النشر و التوزيع، 1408هـ-1998م، ج1، ص23.

[4] عبده الراجحي، **دروس في المذاهب النحوية**، ط2، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية،1911م، ص33.

وكل تعليق ينأى عن هذين النموذجين((اسم+اسم) و(فعل+اسم)) لا يتيسر الإسناد فيه، هذا ما أكده جلال الدين السيوطي(911هـ) بقوله:«و الحاصل أنَّ الكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين، ولا من حرفين، ولا اسم و حرف، ولا فعل و حرف، ولا كلمة واحدة».[1]

وقد زعم أبو علي الفارسي(ت377هـ) أنَّ الاسم مع الحرف يكون كلامًا في النداء، نحو: يا زيد. فأجاب الرضي أنَّ الاسم مع الحرف لا يكون كلامًا، نحو: يا زيد فلسد (**يا**) مسد دعوت الإنشائي.[2]

جعل النُّحاة الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم؛ ذلك لأنَّ الاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندًا و مسندًا إليه، والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما.[3]

وقد حدَّ سيبويه المسند و المسند إليه في نموذجي الجملة العربية، فذكر أنَّ:«هذا عبدُ الله معروفًا؛ فهذا اسمٌ مبتدأ يُبنَى عليه ما بعده، وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا كلامًا حتى يُبنَى عليه أو يُبنَى على ما قبله. فالمبتدأُ مُسنَدٌ والمَبنيُّ عليه مُسندٌ إليه، فقد عَمِلَ هذا فيما بعده كما يعمل الجارُّ و الفعلُ فيما بعدَهُ».[4]

وقال في موضع آخر:«يذهب عبدُ الله؛ فلابدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأَوَّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء».[5]

وذكرَ في باب الابتداء أنَّ المبتدأ الأوَّل والمبنيَّ عليه هو مُسندٌ و مُسندٌ إليه.[6]

ومن هنا فإنَّ الجملة العربية تركيب إسنادي بنائي صِرف؛ تقوم على اللبنة الأولى وهي **المسند** ثم يَبنِي عليها المتكلم اللبنة الثانية وهي **المسند إليه**، وتكون البنية الأصلية المجردة لنموذجي الجملة العربية–عند سيبويه– على منوال ترتيب خطي هو الآتي:

النموذج القاعدي المجرد = مسند + مسند إليه.

بنية الجملة الاسميَّة = مبتدأ + خبر.

= الصبرُ جميلٌ.

بنية الجملة الفعليَّة = فعل + فاعل.

= سقط المطر.

---

[1] فاضل صالح السمرائي، **الجملة العربية تأليفها و أقسامها**، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص14،15.

[3] المرجع نفسه، ص14.

[4] سيبويه، **كتاب**، ج2، ص78.

[5] المرجع نفسه، ج1، ص23.

[6] المرجع نفسه، ج2، ص 126.

لم يسلم تصور سيبويه لهذين الركنين من الانحراف عن نظريته خاصة بعدما دخلَ المنطق ساحة البحث اللغوي؛ فمن ذلك تمَّ عكس الاصطلاح الخاص بأركان الجملة الاسميَّة فقد اصطلحوا على المبتدأ بـ **المسند إليه** وعلى الخبر– و أهملوا مصطلح المبني– بـ **المسنـد**. وبهذا أصبح المسند موضوعًا والخبر محمولًا، ولتكون الجملة الاسميَّة جملة منطقية معبرة عن قضية حمليَّة على وفق ترتيب خطي هو الآتي:[1]

الجملة المنطقيَّة = الموضوع + المحمول.

بنية الجملة الاسميَّة = المسند إليه + المسند.

= المبتـــدأ + الخبر.

وبعد معرفة أنَّ الجملة العربيَّة التامَّة التي يصح السكوت عليها ثنائيَّة الشكل والتكوين؛ تتكون من عنصرين ضرورين. إذْ يشكلان وحدة إسناديَّة مترابطة ومتكاملة. يُخَالُ أنَّ المفيد بمكان معرفة ما الذي يمكن أن يكون مسندًا و مسندًا إليه في الجملة العربيّة سواء أكانت الجملة اسميّة أم فعليَّة.

1– مايكون مسندًا في الجملة التامّة:

المسند هو ماحكمت به على الشيء، ويسمى محكُومًا به أو مُخبَرًا به، ومواضعه في الجملة كالأتي:[2]

أ. خبر المبتدأ، مثل: مُحمدٌ رسول الله.

ب. المبتدأ الوصفي المستغني عن الخبر بفاعله، مثل: أقائمٌ الزيدان.

ج. أخبارالنواسخ الفعليَّة والحرفية، مثل: ظننت زيدًا مسافرًا، إنَّ الصِدقَ فضيلةٌ.

د. الفعل التام، مثل: خرجَ زيدٌ.

هـ. اسم الفعل، نحو قول الله تعالى:﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[3].

و. المصدر النائب عن فعل الأمر، مثل: صبرًا آل ياسر.

ز. الوصف العامل عمل فعله، نحو قوله سبحانه: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ [4]

ح. المفعول الثالث لأرى و أخواتها، مثل: أَرَيتَهُ الجدَّ سبيلَ النجاحِ.

---

[1] ينظر، عبد الغني جواد الأسدي، **مفهوم الجملة عند سيبويه**، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة، 2007م، ص153،154.

[2] ينظر، عبد الحارس، الجملة العربيَّة، **Jurnal Lisanud had**، الجامعة المحمديَّة مالانج، العدد الأول، المجلد الثالث، 1جوان 2016م، ص9. وينظر، رابح بو معزة، الحد الدقيق للجملة و الوحدة الإسناديّة الوظيفية في لغتنا العربيّة، **مجلة العلوم الإنسانيّة**، جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد الثامن، جوان 2005م، ص5،6.

[3] المؤمنون: 36.

[4] البقرة: 69.

2- ما يكون مُسندًا إليه في الجملة التامَّة:

المسند إليه هو ما حكمت عليه بشيء، ويسمى محكومًا عليه أو مخبرًا عنه، و مواضعه في الجملة كالآتي:[1]

أ. المبتدأ، مثل: الحياةُ عملٌ.

ب. أسماء النواسخ الفعليّة والحرفيّة، مثل: هبت الطيورُ تغردُ.

ج. فاعل الفعل التام أو شبهه(اسم الفعل و الوصف)، مثل: قامَ زيدٌ، الناجحُ أخوهُ فرحٌ.

د. نائب الفاعل للفعل التام أو شبهه، مثل: خُلقَ الإنسانُ ضعيفًا.

هـ. المفعول الثاني لأرى و أخواتها، مثل: أريتَهُ الجهلَ عدوَّ صاحبه.

تُعدُ بنية الجملة المجردة صُغرى؛ إذا اكتفي بركنيها المؤسسين المسند و المسند إليه، والتي يندرج تحتها نمطَا الجملة العربية النمط الاسمي والنمط الفعلي، باعتبار الأركان الرئيسة لهما (المبتدأ والخبر المفرد، والفعل والفاعل).

وقد يتسع مدى هذا الأصل المجرد في البنية الأساسية للاستعمال المفترضة للجملة من أركانها المؤسسة ذاتها، دون أنْ تَتْضافَ في بنيتها عناصر غير العناصر الأساسية، و ذلك إذا كانت العناصر الإفرادية فيها مكونة من مركب اسمي . ويمكن تحديد المركب الاسمي على أنَّه: مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن طريق التبعية لتتمم معنى واحدًا يصلح أنْ يشغل وظيفة واحدة أو عنصرًا واحدًا في الجملة، بحيث إذا كانت وحدها لا تكون جملة مستقلة. ويصدق ذلك على ما يأتي:[2]

1) التركيب الإضافي:﴿ هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[3]

2) الأسماء التي تحتاج إلى ما تحتاج إليه أفعالها:﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[4]

3) المصدر المؤول:﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[5]

4) الاسم الموصول:﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[6]

5) الاسم المميز(تمييز المفرد):﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا ۚ﴾[7]

---

[1] ينظر، عبد الحارس، الجملة العربيّة، ص10. وينظر، رابح بو معزة، الحد الدقيق للجملة و الوحدة الإسنادية، ص6.

[2] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، 57، 59.

[3] المائدة: 119.

[4] الكهف: 18.

[5] الحديد: 16.

[6] يونس: 22.

[7] الأحقاف: 15.

وقد تطول بنية الجملة بإدخال عناصر إضافية رصدها النحاةُ و صنفوها تصنيفًا يضعها خارج دائرة **الإسناد**؛ ذلك أنَّها عنصر تكميلي للمعنى الأساس للجملة لا للبنية الأساسية، وقد تواضعوا على تسميتها بـ: **الفضلة أو القيد**. و تفطنوا لوظيفتها في الجملة، وما تُضفيه من معانٍ وظيفية محددة تُكبِّلُ الإسناد وتخصص إطلاقه وعموميته. ومثال ذلك: أقبل أبي ضاحكًا؛ فإقبال الأب مقيدٌ بحالة الضحك التي ارتبطت نحويا بعلاقة الإسناد.

علاقة المقيدات بالنواة الإسنادية علاقة مُتحوِّلٍ بثابت؛ فالمسند و المسند إليه هما مركز الجملة العربيّة الذي تدور حوله الفضلات. و نجمت بينهما– العمدة والفضلة– علاقات تأثير و تأثر؛ مما وسم العربيَّة بالتغيُّرِ الحركي في بنائها الذي نجم عنه تغيُّر معنوي، ويُضاف إليه نزعة الشكليّة، إذْ نجد بعض المنصوبات مثلًا يتحوَّل إلى اسم مجرور دون تغير في محله الإعرابي في التركيب . ويتبين الأمر بهذين المثالين:

1– ما رأيت أحدًا. 2–ما رأيت من أحدٍ.

فـ: أحدٌ في الجملة الأولى مفعول به ارتبط مباشرة بـ: رأيت، وتحوَّل في الثانية إلى اسم مجرور لفظًا ومنصوب محلاً لارتباطه بحرف الجر "من" و نتج عن اختلاف العلاقة اللفظية في الجملتين اختلاف في الإعراب.

فهذه السمات في الجملة العربية وُضعت بين أيدي أهل الصنعة، فأطالوا النظر في تراكيب العربيّة مُسوِّغًا للأخذ بمبدأ "العمل النحوي". واعتبار العامل ضابطًا يقترن وجوده بوجود آثارٍ في العناصر الأخرى تحدد درجة انتظامه. فالعمل هو الفكرة الآصرة بين مكونات الجملة، وتُفسر نظامها، وتُعين على إدراك العلاقات بين عناصرها، وهذه الفكرة تجعل من الجملة بنية واحدة ونسيجاً متلاحمًا تتمايز به عن الجملة التي تجاورها. وهي فكرة تقوم على ثنائية: العامل والمعمول. فقد تواضع النحاة على أنَّ الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها كانت عاملة فيه، وإذا كانت مطلوبة من غيرها كانت معمولة.[1]

وتتنوع المقيدات في العربية التي تمد بنية الجملة باتجاهيها، ناحية اليسار وناحية اليمين، فتستطيل وفق الإمكانات اللغوية المتاحة التي تقوم على التعلق، و مراعاة حال الكلام بعضه مع بعض. و يمكن أنْ تُصنف هذه المقيدات تصنيفين وفق ضابطين متباينين: من حيث العمل النحوي، ومن حيث العلاقة التي تربطها بالنواة الإسنادية.

أما أنواع الفضلات من حيث العمل فهي:[2]

---

[1] ينظر، عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي و دراسة التراكيب، **مجلة جامعة دمشق**، العدد(3+4)، المجلد18، 2002م، ص45،46،64.

[2] ينظر، عبد الحميد السيد، **دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربيّة–التراكيب النحوية التداولية–علم النحو وعلم المعاني**، ط1، عمان،الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع، 1424هـ–2004م، ص25،26.

1-**مقيدات معمولة**: وهذه تمد في بنية الجملة من اليسار، تكثر في الجمل الفعليّة فترتبط بالفعل بعلاقات نحوية متباينة تُعبر عن معانٍ دلاليّة مخصوصة، وهي:[1]

أ. المفعول به، مثل: يحترم الناسُ العلماءَ.

ب. المفعول المطلق، مثل: أحسنت إحسانًا.

ج. المفعول لأجله، مثل: قمت للمدرس احترامًا.

د. المفعول فيه، مثل: جلست أمام النهر.

هـ. المفعول معه، مثل: سرتُ و النيل.

و. الحال، مثل: طلعت الشمس صاخبة.

ز. التمييز، مثل: طبت نفسًا.

ح. المختص، مثل: نحن-الطلاب-نحب العلم.

ط. المستثنى، مثل: جاء الطلاب إلا عليًا.

ويبقى من أصناف تقييد الفعل ما يتعلق به من الجار والمجرور، وسيبويه يسمي حروف الجر حروف الإضافة، وقد تبعه الكوفيون في ذلك يقول: وإذا قلت: مررت بزيدٍ، فإنَّما أضفت المرور إلى زيد بالباء.[2]

2- **مقيدات عاملة**: وهذه تمد في بنية الجملة من اليمين وتكثر في الجمل الاسميّة، مثل: النواسخ بأنواعها، وقد تظهر مثل هذه المقيدات في الجمل الفعليّة، مثل: أدوات الشرط، و الاستفهام، ونواصب الفعل المضارع وجوازمه...وغيرها.[3]

أما المقيدات من حيث طبيعة العلاقة التي تربطها بالنواة الإسنادية، فهي :[4]

1-مقيدات مرتبطة بالنواة الإسنادية نفسها: كالمقيدات المذكورة آنفًا.

2-مقيدات مرتبطة بأحد ركني الإسناد: كالتوابع، والمضاف إليه، وصلة الموصول، والجار والمجرور...وغيرها.

وقد تتم إطالة الجملة عن طريق التعدد؛ ذلك أنَّ النظام اللغوي كَفِل لعدد من الوظائف النحوية أن تتعدد في الجملة الواحدة، وهي: الخبر، والمفعول، والحال، والنعت. ويشترط في التعدد عدم الاقتران بالعاطف. ومثال ذلك في الخبر نحو قوله تعالى:﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥

[1] عبد الحارس، الجملة العربيّة، ص10-11.

[2] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، ص64.

[3] عبد الحميد السيد، **دراسات في اللسانيات العربية**، ص26. وينظر، عبد الحارس، الجملة العربية، ص11.

[4] عبد الحميد السيد، المرجع نفسه.

فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[1] فالمبتدأ هنا "هو" أُخبِرَ عنه بخمسة أخبار، و الخامس منها مركب اسمي(فعَّال لما يريد) حيث تعلق الجار والمجرور (لما يريد) بـ: فعَّال والمجرور أيضا مركب اسمي (ما يريد) لأنَّه موصول تتمم بجملة صلة.[2]

و لما كان العامل ينهض بتنظيم الجملة. والعناصر اللغوية في الجملة ترتبط به مادام أثره يصل إليها، وما دامت واقعة في مجاله وصالحة أن يتسلط عليها، كان له أثر في تحديد طولها و قصرها؛ فسورة الناس مثلاً: جملة واحدة لطول مجال العامل فيها. قال تعالى﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلۡوَسۡوَاسِ ٱلۡخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ فِي صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ ؛ فالفعل(أعوذ) تتمحور حوله مركبات ثلاثة رؤوسها: برب...من شر...من الجنّة. إذْ يُشكلُ الفعل وما تعلق به جملة واحدة مركبة مستقلة بنويًا رغم اشتمالها على جملة بسيطة، هي (يوسوس في صدور الناس). وسورة الكوثر مكونة من أربع جمل ، هي :
1-إنا أعطيناك الكوثر. 2-فصل لربك. 3-و انحر. 4-إنّ شانئك هو الأبتر.[3]

و يُلاحظ مما مضى أنَّ الجملة العربيّة في أصل وضعها بنية صغرى، أما إذا أُفرغت عليها بقية المحال التي شغرت للوظائف النحوية مُرتبطة بالفعل، واشغلها البُنى التي يولدها ويتعدى إليها، و أولى هذه المحال محل الفاعل ويليه محل المفعول، ويليه محل الحال...وغير ذلك، فإنها ستأتي على منوال ترتيب خطي هو الآتي:
المسند + المسند إليه، المكملات. و هذه هي صورة استعماليَّة واقعيَّة في ضوء الإسناد و العمل النحوي. ويمكن جمع الصور الاستعماليَّة للجملة في الآتي:[4]

1) الفعل + المرفوع(الفاعل ونائبه)
2) الفعل + المرفوع + المكملات.
3) الفعل + المكملات + المرفوع.
4) المكملات + الفعل + المرفوع.
5) المرفوع + الفعل.
6) المرفوع + الفعل + المكملات.

---

[1] البروج: 14-16.

[2] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، ص68-69.

[3] ينظر، عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي، ص52،54.

[4] ينظر، علي أبو المكارم، **الجملة الفعليّة**، ص38.

7) المرفوع + المكملات + الفعل.
8) المكملات + المرفوع + الفعل.

الحديث الآتي ثني لما قبله في تصورات. يقرُّ عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) بفكرة ثاوية مفادها: أن المفهوم ينحصر في مجموع كلمات الجملة التي تنضوي تحت معنًى واحد لا عدة معانٍ؛ فقال:«اعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعة من الذهب والفضة، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنَّك إذا قلت: **ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ الجمعة ضربًا شديدًا تأديبًا له**. فأنّك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معانٍ كما يتوهمه الناس، وذلك لأنّك لم تأت بهذه الكلم لتفيد انفس معانيها، إنّما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه، و الأحكام التي هي محصول التعلق».[1]

فكلمة بعد أن تأخذ محلها في الجملة؛ فإنّها تتعلق بمركز الجملة، وبؤرتها المتمثلة في الفعل، وما ينضاف إليها من مكملات ترتبط بها ارتباط الحلقات بالنواة .هذا ما يُبينه الشكل الآتي:

الشكل رقم(1) يوضح عملية تعلق الفعل بمحاله.

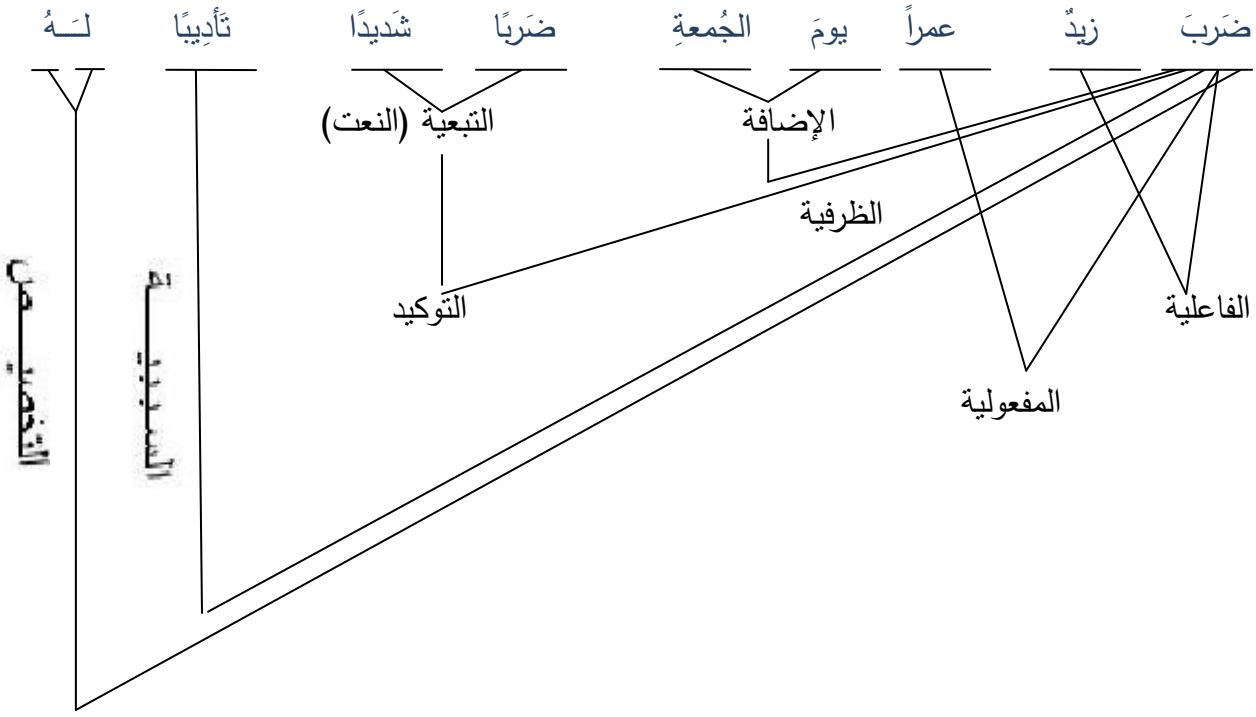

[1] خليل عمايرة، **في نحو اللغة و تراكيبها**، ص99.

ولما كان النظام النحوي هو السائس عن تأليف الجملة لتؤدي معنًى واحد؛ كان عليه أن يجعل الاتصال بين مكوناتها وكيدًا صِنْوَ علاقة الشيء بنفسه، و إلا تصدع بناء الجملة، و انفصم المعنى الدلالي المستفاد منها، و لأصبح اللبس غير مأمونٍ، بعكس ما هو مأمولٌ في اللغة؛ لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للإفهام و الفهم.

وقد وعى نحاة العربية هذه الحقيقة، فكان «أكبر القواعد الأصليّة على الإطلاق "قاعدة الإفادة "أي" قاعدة أمن اللبس"، وهي تقول:الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة».[1]

ولأجل ألا تقع اللغة في اللبس والغموض انبنى هيكلها العام على نظام مُسْتحكِم من العلاقات السياقيّة النحويّة التي هدفها المعنى النحوي.

ويمكن حد هذه العلاقات بأنها:«تلك العلاقات السياقيّة التي تربط بين الأبواب النحوية، وتفيد تحديد المعنى النحوي الخاص بتلك الأبواب؛ كالفاعليّة و المفعوليّة والإضافة وهلم جرا. وبهذا تعمل على حفظ لبس الأبواب بعضها ببعض، وتُمايز بابًا عن الآخر، وتشتمل على:[2]

1. قرينة الإسناد.
2. قرينة التخصيص.
3. قرينة المخالفة
4. قرينة التبعية.
5. قرينة النسبة.

أولا: علاقة الإسناد.

تُعد علاقة الإسناد أهم العلائق التي احتكم إليها النحاة لتحديد الوظائف النحوية في بنية الجملة العربيّة، فيقول يحي بعيطيش بأنّ:«جُملة من وظائف تتخذها كلمات الجملة عندما تنتظم في علائق إسناديّة محددة؛ فكلمات الجملة مهما طالت تتعانق فيما بينها أي تدخل ضمن ثلاث علاقات أو وظائف إسنادية، هي: المسند و المسند إليه و القيود التي تقيد أحدهما أو كليهما»[3]

---

[1] تمام حسان، **الأصول**، ص123.

[2] بكر عبد الله خورشيد، "**أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن**" ، أطروحة دكتوراه، كلية التربيّة في جامعة الموصل، 1427هـ-2006م، ص 45.

[3] مراد قفي، "**المعنى الإسنادي في الجملة العربيّة بين التأصيل و الفنيّة**"، درجة ماجستير، كلية الآداب و العلوم الإنسانيّة، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 1427-1428هـ/2006-2007م، ص78.

ويذكر مصطفى حميدة بأنّ:«الوظيفة النحوية تنشأ إلا مع تركيب الجملة وبقيام علاقة نحوية سياقية معينة، هي علاقة الإسناد»[1]

تسهم هذه العلاقة في حفظ اللبس بين المبتدأ وخبره، وبين الفعل وفاعله أو النائب عنه. بيد أنّها لا تكفي بذاتها للوصول إلى هذه القاعدة، ولذا ركنت إلى عديد القرائن اللفظية من مثل: العلامة الإعرابيّة، و الصيغة، والتضام، والمطابقة، والرتبة، التحديد...وما إلى ذلك من القرائن اللفظية التي تعمل متضافرة لتُعين على أمن اللبس وتُحدد المعنى النحوي. وسيتم توضيح ذلك بين طرفي الإسناد في نمطا الجملة العربيّة: النمط الاسمي و النمط الفعلي.

أولا:النمط الاسمي.

حدَّ ابن جني طرفي هذا النمط بقوله :«أنَّ المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظيّة وعرَّضته لها وجعلته أولاً لثانٍ يكون الثاني خبرًا عن الأول، ومسندًا إليه وهو مرفوعٌ بالابتداء تقول: زيدٌ قائمٌ، ومحمدٌ منطلقٌ».[2]

ويعرفه أحمد الهاشمي بقوله:«المبتدأ اسم الصريح، أو المؤول به المجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مُخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا المُستغنًى به، والخبر هو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة مفيدة، نحو: اللهُ واحدٌ».[3]

الناظر لهذين التعريفين يستشف أنّ أهل الصنعة قد خصوا المبتدأ بجملة من السمات التي يعرف بها عن غيره من الوظائف النحوية، و أهم تلك السمات الآتي:

- ✓ المبتدأ اسم أو وصف. ← القسم و الصيغة.
- ✓ يبتدأ به الكلام. ← الرتبة.
- ✓ مرفوع. ← الحالة الإعرابية.
- ✓ معرف. ← التحديد/التعيين.
- ✓ مفتقر لجزء يتممه. ← التضام.

فبتفاعل هذه السمات و القرائن جميعًا يتميز المبتدأ عن باقي المرفوعات ويؤمن لبسه بغيره، وفيما يأتي بيان ذلك:

---

[1] مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والربط في التركيب الجملة العربيّة**، ط1، مصر، بيروت، لبنان، القاهرة: الشركة المصرية العلمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون، دار نوبار للطباعة، 1997م، ص119.

[2] ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: سميح أبومغلي، ط، بلا، عمان:دار مجدلاوي للنشر، 1998م، ص29.

[3] أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسيّة للغة العربيّة**، ط،بلا، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ت،بلا، ص125.

1.القسم والصيغة:

الكلمة عند نحاة العربيّة : اسم، وفعل، وحرف. هذا ما صرَّح به سيبويه قائلا:«هذا باب ما الكَلِمُ من العربيّة، فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعن ليس باسم و لا بفعل».[1]

كانت هذ القسمة الثلاثيّة هي دستور النحوي الذي لا يخلو الكلام العربي منه. ومنها تقوم بنية الجملة بتعليق اسم باسم يكونان مبتدأً وخبرًا. والمبتدأ إذا يندرج ضمن قائمة الأسماء، وقد يكون:

- صريحًا، مثل: اللهُ واحدٌ.
- مؤولا، نحو قوله تعالى:﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ﴾[2]
- وصفًا، مثل: أ نائمٌ صغيرك؟ ما مسموعٌ صوتك.

الوصف في نظر النحاة هو من قبيل الاسم الصريح، ومن أشكاله، ولم يجعلوه قسمًا مستقلًا بذاته من أقسام الكلم تِربَ صنيع بعض الدارسين المحدثين من أمثال تمام حسان؛ و ذلك لأنّ بنيته تختلف عن بنية النمط الاسمي المعهود المؤلف من مبتدأ وخبر، فهي تتكونُ من: **الوصف** + **فاعل** أو **نائبه** سدّ مسد الخبر، واصطلحوا على هذه البنية بالجملة الوصفيّة.

ومن أشراط التي أقرَّها النحاة ليكون مبتدأ وصفًا رافعًا لاسم ظاهر يتممه: أن يكون مسبوقًا بنفي أو استفهام.

2. الحالة الإعرابيّة:

وُسِمَ المبتدأ بأنّه مُجردٌ من العوامل اللفظيّة. وهذه السمة يراد بها أن يكون المبتدأ:«غير مسبوق بكلمة من الكلمات التي تعمل الرفع فيما يجيء بعدها من الكلمات، مثل(كان)، ومثل ذلك(الجنود يفدون وطنهم بأرواحهم) فكلمة الجنود تُعربُ مبتدأ، وهي غير مسبوقة بأي عامل من العوامل اللفظيّة، التي تؤثر في إعراب الكلمة التي تجيء بعدها، فهي مجردة عن العوامل اللفظيّة، والذي بمنزلة الاسم المجرد عن العوامل اللفظيّة أي الذي يعتبر غير مسبوق بعامل لفظي على الرغم من وجود عامل قبله، كما يحدث عندما يسبق المبتدأ بحرف من حروف الجر الزائدة، أو بحرف من الحروف المشبهة بحر الجر الزائد، مثل رب».[3]

---

[1] سيبويه، **كتاب**، ج1، ص12.

[2] النور: 60.

[3] أميرة علي توفيق، **الجملة الاسميّة عند ابن هشام الأنصاري**، ط، بلا، القاهرة: مكتبة الزهراء، 1391هـ-1971م، ص10

خصَّ النُّحاة المبتدأ والخبر بالرفع كمميز إعرابي لهما؛ لمشابهتهما الفاعل في العلاقة الإسناديّة، فقال الزمخشري مصرحًا بأنهما–المبتدأ والخبر– الاسمان المجردان للإسناد...و شبههما بالفاعل أنّ المبتدأ مثله في أنّه مسندٌ إليه، والخبر أنّه جزء ثانٍ من الجملة.[1]

عُدَّ الرفع علم الابتداء والفاعليّة لأنّهما عمدة الجملة، والنصب علم الفضلة و الجر علم الإضافة. هذا ما انتهى إليه ابن مالك بقوله: فالرفع للعمدة وهي مبتدأ أو خبر، نحو: زيدٌ قائمٌ. ويشمل الخبر خبر المبتدأ وخبر إنَّ. أو فاعل أو نائبه نحو: لم يقمْ زيدٌ. أو شبيه به لفظا كاسم كان وأخواتها. وإطلاق الفاعل عليه مجاز للمشابهة. والنصب للفضلة. وهي مفعول مطلق نحو: قمتُ قيامًا. أو مُقيَّد(بقية المفاعيل) أو مستثنى أو حال أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به، نحو: مررتُ برجلٍ حَسنِ الوجهَ. والجرُّ لما كان بين العمدة و الفضلة. وهو المضاف إليه، إنّما كان بين العمدة و الفضلة. لأنّه في موضع يكمل العمدة، نحو: جاء عبد الله. وفي موضع يكمل الفضلة، نحو: أكرمتُ عبدَ اللهِ. وفي موضع يقع فضلة، نحو: هذا ضاربُ زَيدٍ. وأُلحق من العُمَدِ بالفضلاتِ المنصوبُ في باب كان؛ أي خبرها. وإن ولا أي اسماهما»[2]

يأخذ المبتدأ حالات الرفع الآتية:[3]

- أن يكون مرفوعًا بعلامة ظاهرة على آخره مثل: الضمة في قولك: محمد مجتهد. والواو في قولك: أبو عمرو مقرئ. و الألف في قولك: الوالدان أحق الناس بالبر.
- أن يكون مرفوعًا وعلامة رفعه مقدرة للثقل أو للتعذر أو اشتغال المحل مثل قولك: مصطفى كريم
- أن يكون في محل رفع وذلك إذا كان مبنيًا مثل: هذا وزيرٌ، أو مصدرًا مؤولًا مثل: أن تساعد أخاك خلق يحبذه الإسلام. والتقدير: مساعدتك أخاك خلق يحبذه الإسلام.
- أو مجرورًا بحرف جر زائد مثل: بحسبك الله، أو مما كان تقدر فيه علامة الإعرابيّة.

3.الرتبة:

يُلزم نظام البنية أن يكون المبتدأ هو المقدم، والخبر هو المؤخر؛ ذلك لأنَّ المبتدأ هو المحكوم عليه، والخبر هو المحكوم به، لذا وجب أن يتقدم المحكوم عليه على الحكم، فقال الرضي موضحًا ذلك:«إنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه محكوم عليه، ولابدَّ من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه»[4]

---

[1] الزمخشري، **المفصل في علم العربيّة**، ص48.

[2] ينظر، ابن عقيل بهاء الدين ت769هـ، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق و تعليق: محمد كامل بركات، ط1، دمشق: دار الفكر للطبع، 1402هـ–1982م، ج1، ص201–202.

[3] سعاد بضياف، "**وظيفة المسند إليه في الجملة العربيّة**"، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 13 ديسمبر 2005م، ص71.

[4] الرضي، **شرح الكافيّة**، ج1، ص223.

وتقتضي بنية النمط الاسمي أن يتقدم المبتدأ على الخبر وجوبًا في أربعة مواطن بعينها، وهي:[1]

- إذا كان المبتدأ من الألفاظ التي لها الصدارة، وهي: أسماء الاستفهام، والشرط، وما التعجبيّة، وكم الخبريّة، وضمير الشأن والمقترن بلام الابتداء، و الموصول الذي اقترن خبره بالفاء.
- إذا كان المبتدأ مقصورًا على الخبر﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2]
- إذا كان الخبر جملة فعليّة فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، نحو: الإحسان يسترق الإنسان.
- إذا كان المبتدأ و الخبر معرفتين، نحو: الصادقون هم المفلحون، أو نكرتين متساويتين في التخصص والتعريف، ولا قرينة تُبين المراد، نحو: كتابي صديقي.

المتأمل لكلام العرب يجد أنَّ البنية(مبتدأ+ خبر) لا تنسحب على جل صوره الاستعماليّة الواقعيّة. و يكون تقدم الخبر على المبتدأ فرع على تأخره؛ لأن«الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ».[3] فأوجد النُّحاة مسوغات لهذا العدول عن أصل القاعدة كي لا تختل ومضة بين المبتدأ والخبر و تبقى قائمة.

4. التحديد:

اقتضت البنية المجردة للنمط الاسمي أنّ:«الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة».[4] وتمنع الابتداء بالنكرة؛ لأنّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه لا معنى له للتكلم به مثل رجلٌ عالمٌ، فهذا الكلام عديم الفائدة. فإذا قيل: رجل من بني فلان عالم، أو رجل من إخوانك عالم، أو أي صفة كانت معه تُقرب من معرفته، حسن الكلام و جاز لما فيه من فائدة...فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وحق النكرة أن تكون هي الخبر، فالخبر هو الذي ينكره السامع ولا يعرفه ويستفيده، والمبتدأ لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذُكرَ ليُسند إليه الخبر.[5]

غير أنَّ البنية الاستعماليّة حالت دون تحقق هذا الأصل المجرد، فما كان على أهل الصنعة إلا أن قيدوا المبتدأ النكرة بأشراطٍ تجعله في حكم المعرفة.

---

[1] أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسيّة للغة العربيّة**، ص129.

[2] آل عمران: 144.

[3] الأمين ملاّوي، "**جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج و الاستعمال**"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة باتنة، 1430هـ-2009م، ص223.

[4] تمام حسان، **الأصول**، ص123.

[5] ينظر، ابن السراج محمد بن السّري بن سهل ت316هـ، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر، 1417هـ-1996م، ج1، ص59.

5.**التضام**:

قرينة معنوية يقصد بها أن:«تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة يجعل إحداهما تستدعي الأخرى، فياء النداء كلمة مستقلة وليست جزء كلمة والعلاقة بينها وبين المنادى علاقة التضام لا علاقة الإلصاق»[1].

يُعد التضام واحدًا من الضوابط التي اشترطها النحاة لتزيل ما لحق بالمبتدأ من نكرة ليصح الابتداء به و الإخبار عنه، وحتى يكون كذلك اشترطوا أن يُضام له في كلا طرفيه ضمائم لتقوي حكم النكرة فيه، ويغدوا بقوة المعرفة. و يتضح الأمر بهذين الجدولين:[2]

1-الضميمة اليسرى:

الجدول رقم(1) يوضح الضمائم اليسرى.

المثال	الضميمة اليسرى	المبتدأ النكرة
رجل صالح جاءني	الوصف "صالح"	الرجل
عملُ بر يزينُ	إضافة "بر"	عملُ
قال تعالى﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[3]	تخصيص العطف	طاعة

2.الضميمة اليمنى:

الجدول رقم(2) يبين الضمائم اليمنى.

المثال	الضميمة اليمنى	المبتدأ النكرة
عند زيد نمرة.	الظرف المختص	نمرة

[1] تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط1، الدار البيضاء: دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، 1994، ص94.

[2] ينظر، بكر عبد الله خورشيد، "**أمن اللبس في النحو العربي**"، ص172-173.

[3] محمد: 21.

في الدار رجلٌ.	الجار والمجرور	رجل
ما رجلٌ في الدار.	ما النافية	رجل
خرجت فإذا أسدٌ في الباب.	إذا الفجائية	أسد
سرينا ونجم قد أضاء.	واو الحال	نجم
لولا اصطبار لأودى كل ذي مِقَة.	لولا امتناعيّة	اصطبار
إنْ تذبل زهرة فزهرة في الغصن.	فاء الجزاء	زهرة
لرجل قائمٌ.	لام الابتداء	رجل
قال تعالى﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾[1]	أداة العطف "الواو"	مغفرة
أ رجلٌ في الدار.	الاستفهام بالهمزة	رجل

فكل ضميمة من هذه الضمائم مع ما ضمت إليه تُعادل الابتداء بمعرفة، وعليه أمن اللبس، وصلح الابتداء به.

6. قرينة الإسناد والناسخ:

تبقى ومضة الإسناد هي الآصرة بين المبتدأ و الخبر حتى بعد دخول الناسخ عليها. لأنّ«هذه العناصر التي تدخل على الجمل لإضفاء الزمن عليها، أو للتصرف في زمنها، ولا علاقة لها بالنسخ أو الرفع، ولا تحتاج إلى اسم، ولا إلى خبر ليخبر به عنها، لأن الأفعال لا يخبر عنها، وإنّما الذي يخبر عنه هو المسند إليه في الجملة التي يدخلها»[2].

وقد وعى النحاة هذه الحقيقة، فذكروا:«أنَّ شرائط المبتدأ والخبر وأحواله لا تتغير بدخول هذه الأفعال عليها. ولذلك يجوز إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت بين المفعولين، وكذلك إذا تأخرت عنهما».[3]

---

[1] البقرة: 263.

[2] الأمين ملّاوي، نواسخ الجملة الفعليّة بين المصطلح والوظيفة، **مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري**، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد الثاني، 2005م، ص217

[3] محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، ص124.

المتأمل في هذا الناسخ يُدرك أنه لا يشكل عنصرًا رئيسًا في الجملة، فهو يُضيف دلالة الزمن إلى النمط الاسمي، دون أن يحور علاقة الإسناد؛ ذلك أن بنية الجملة المنسوخة هي: المبتدأ و الخبر. وإن تغيرت المصطلحات الدالة عليهما وفقا لتغير الناسخ، وتغيرت علامة ركنيها المؤسسين، فصير المبتدأ اسما لناسخ، وخبر المبتدأ خبرًا له. والناسخ نوعان:

- ✓ أفعال، هي: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها.
- ✓ حروف، هي: إنّ وأخواتها، والحروف العاملة عمل ليس.

والنحاة« متفقون على أنه إذا دخلت الحروف الناسخة على الجملة الاسمية بقيت على اسميتها. ولكنهم مختلفون في الجملة الاسميّة المسبوقة بفعل ناسخ، فمنهم من يرى أنها من أنواع الجملة الفعليّة، وبالتالي يجرون عليها أحكامها. قال ابن هشام في تعريف الجملة الفعليّة: هي التي صدرها فعل كـ: قامَ زيدٌ، وضُربَ اللصُ، وكانَ زيدٌ قائمًا، وظننته قائمًا، ويقوم زيدٌ، و قُمْ».[1]

يُحدث الناسخ بعض التعديلات في صياغة النمط الاسمي، ومنها:[2]

- أن الأسماء التي لها الصدارة والتي تصلح أن تكون مبتدأ لا تدخل عليها هذه النواسخ مطلقًا. مثل الاستفهام، فإذا كانت الجملة مثلا: من أخاك؟ وأردنا إدخال(كان) عليها لا يقال: كَان مَنْ أخَاكَ؟ بل يجب أن تُصاغ على هذا النحو: مَنْ كَانَ أخَاكَ؟
- أن اسم إنّ يجب أن يتقدم على خبرها ما لم يكن ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فإذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز أن يتقدم مثل قوله تعالى:﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴿١٢﴾ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾[3] وإذا كان اسمها متصلًا بضمير يعود على شيء في الخبر الجائز التقدم وجب أن يتأخر الاسم، مثل:إنّ في البيت صاحبه. أو كان الاسم نكرة مثل: إن في العرين أسودًا.
- مع النواسخ لا يتقدم الخبر على ما له الصدارة، وما له الصدارة من النواسخ هو إنّ وأخواتها، وما يفيد النفي وهو ليس والمشبهات بها، و دام لأنها تغير مضمون الجملة. لأن كل ما يُغير معنى الكلام فمرتبته الصدر.

---

[1] رشاد أحمد عبد الغني، "**نظام الجملة الاسميّة في شعر عبد الله البردوني دراسة نحوية دلالية**"، مذكرة دكتوراه، كلية الآداب و اللغات، جامعة منتوري–قسنطينة، 2008–2009م، ص155.

[2] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، ص125.

[3] الليل: 12–13.

ثانيًا: النمط الفعلي:

قد حد ابن جني الفاعل في هذا النمط بقوله:« كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك الاسم سواء، تقول في الواجب: قام زيدٌ، وفي غير الواجب: ما قام زيدُ وهل يقوم زيدٌ؟»[1]

ويذكر ابن السراج بأن:«الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنَيتَهُ على الفعل الذي بُني للفاعل، ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله، كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن»[2]

و يعرف الفاعل أيضا بأنه المسند إليه فعلٌ تامٌ، مقدمٌ فارغ، باقٍ على الصوغ الأصلي أو ما يقوم مقامه»[3].

و تبرز هذه التعاريف جملة من السمات التي يأمن لبس باب الفاعل فيها ، ومنها:

- أنَّ الفاعل اسم. ← القسم.
- يذكر بعد الفعل. ← الذكر.
- فعل مقدم. ← الرتبة.
- مسند إليه. ← الإسناد.
- فعل فارغ من الضمير. ← المطابقة.

1.**القسم**:

أدرج النحاة الفاعل في باب الاسم، وهذا الأخير قد يكون :

-اسمًا صريحًا، مثل: جاء أحمد.

-اسمًا مؤولاً، مثل: بلغني أنك ذاهب. والتقدير: بلغني ذهابك.

فيقول ابن هشام:«اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤول به أُسنِد إليه الفعل أو مؤول به مقدم عليه».[4]

2.**الذكر**:

أنَّ الخبرَ معنى لا يُتصوَّرُ إلا بين شيئين يكون أحدهما مُسنَدًا، والآخر مُسنَدًا إليه؛ فلما كان الأمر كذلك، أوجبَ ذلك أن لا يُعقَلَ إلا من مجموع جملةِ فعلٍ و فاعلٍ، ك: تخرج أحمد، أو مبتدأ وخبرٍ،

[1] ابن جني، **اللمع في العربية**، ص23.

[2] ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج1، ص72.

[3] بكر عبد الله خورشيد، "**أمن اللبس في النحو العربي**"، ص187.

[4] سعاد بضياف، "**وظيفة المسند إليه في الجملة العربية**"، ص 39.

كـ: الصمت حكمة. وجملة الأمر أنَّ كُلِّ مَعاني الخبر والكلام معانٍ لا بُدَّ لها من المسند والمسند إليه. «هذا هو أصل الوضع بالنسبة للجملة العربيّة ، ويضافُ إليه مايلي:[1]

- الأصل الذكر، فإذا عُدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.
- الأصل الإظهار، فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره.

الفاعل هو جزءٌ من الفعل لا تتمُّ الفائدة دونه. « ومن أجل ذلك أُمتنع أن يكون لك قصدٌ إلى فِعلٍ من غير أن تُريد إسناده إلى شيء، وكنت إذا قلت: (ضرب)، لم تستطع أن تريد منْه معنى في نفسك، من غير أن تُريد الخبرَ به عن شيء مُظْهَرٍ أو مُقدَّرٍ، وكان لفظُك بهِ، إذا أنت لم تُرِدْ ذلك، وصوتًا تُصَوِّتُهُ، سواءٌ».[2]

الأصل في الفاعل أن يكون عمدة فلا يُستغنى عنه، وما خالف هذا الأصل من حذف الفاعل. «يبدو في كثير من أقوال النحاة أن الفاعل لا يحذف لأنه كالجزء بالنسبة للفعل، وكذلك نائب الفاعل، واسم كان. ويرون أنها تستتر ولا تحذف، وإنّما يقع حذفها مع أفعالها».[3]

وما يُظهِرُ أن الفاعل محذوف فهو:[4]

أ. إمّا ضمير مستتر راجع إلى مذكور نحو: المجتهد نجح.

ب. أو ضمير مستتر دلَّ عليه الفعل، نحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: لا يزني الزَّاني حين يَزنِي وهو مُؤمِن، ولا يشْرَبُ الخمرَ حين يشربها وهو مُؤمِن)ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعليّة.

ج. أو لما دلَّ عليه الكلام، كقولك في جواب: هل نجح النَّجيب؟ (نعم نجح).

د. أو راجع لما دلَّ عليه المقام، نحو قوله تعالى﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [5] ففاعل (بلغت) ضمير راجع إلى الروح الدال عليه سياق الكلام.

هـ. أو ما دلّت عليه حال المشاهدة، نحو: (إن كان غدًا فائتني)، والتقدير: إن كان ما نحن عليه الآن من سلامة الحال، وإمكان اللقاء غدًا فأتني. فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى ما دلّت عليه حال المشاهدة.

و. أو استحضاره في الذهن بذكر فعلٍ ناصب لما لا يصلح له، كقول الشاعر:

---

[1] تمام حسان، **الأصول**، ص121.

[2] عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت471هـ، **دلائل الإعجاز**، علق عليه: محمود محمد شاكر، ط، بلا، ن، بلا، ت، بلا، ص541.

[3] طاهر سليمان حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ط، بلا، الإسكندرية: دار الجامعية للنشر والتوزيع، 1998م، ص222.

[4] سالمة عيسى الوازني، "**ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي دراسة استقصائية نقدية**"، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الفاتح – ليبيا، 1999–2000م، ج1، ص56–57.

[5] القيامة: 26.

لقد عَلِمَ الضيفُ والمُرملُون إذَا اغْبرَّ أفق وهبَّتْ شمالاً

فأغنى عن إظهار الفاعل(الريح) استحضارها في الذهن بذكر لفظ هبَّتْ

يرى ابن يعيش أنه لا يوجد ثمة فرق بين إسناد الفعل إلى فاعل ظاهر أو إسناده لفاعل مستتر من جهة الدلاليّة والإسنادية، فيقول:« لا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر وبين إسناده إلى المضمر من جهة حصول الفائدة، واشتغال الفعل بالمضمر كاشتغاله بالظاهر. إلا أنّك إذا أسندته إلى المضمر لم يظهر الإعراب فيه؛ لأنَّه مَبنيٌّ وإنّما يحكم على محله بالرفع، فإذا قلت: ضربتُ كانت التَّاء في محل رفع، لأنَّها فاعل».[1]

3.الرتبة:

يُجمع النحاة على أن الأصل في الفاعل أنْ يلي الفعل أو شبهه. والسَامع يهتم بالحدث ثم يتجه لفاعله، لأن الفعل «في نظر العربي يتضمن إضافة للحدث نوع الفاعل على شيء من الإجمال، نحو قولك: عدا واجترَّ فإنّه يفهم قبل ذكر الفاعل أنه حيوان يعدو ويجتر. وإضافة لهذا فإن الفعل يتضمن حدثًا و زمنًا؛ أي معنيين، والفاعل فلا يفيد إلا معنًى واحدًا».[2]

ولما كان الفعل والفاعل كإرْبَيْ الكلمة الواحدة، فلا يجوز أن يتقدم إرب الكلمة الثاني على إربها الأوَّل، على حد قول ابن مالك:«الفعل والفاعل كجزأي الكلمة الواحدة فلا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وإذا وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرَّض لتسليط النواسخ عليه، وفاعل الفعل ضمير مستتر بعده مطابق للاسم السابق، نحو: زيدٌ يتغذى، وابناك قاما، والرجال انطلقوا، والهندات ذهبن»[3]

وكما علَّ ابن جني ذلك بقوله:«وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ماأُقيم مقام الفاعل؛ كضُرِبَ زيدٌ. وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأمَّا خبر المبتدأ فلم يتقدّم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنّما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعًا، فلم يتقدم الخبر عليهما معًا، إنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ».[4]

ومن هنا يتبدى أن السبب الذي دفع البصريين لهذا القيل أنهم جعلوا العامل في رفع الفاعل هو الفعل المتقدم، ولا يجوز منطقيًا تقديم المعمول فيه على العامل. و«لأنَّ الفاعل تنزَّل منزلة الجزء من الكلمة؛ وهو الفعل والدليل على ذلك سبعة أوجه:[5]

---

[1] عيسى قيزة، **ملاحظات تركيبيّة على قواعد النُّحاة**، ط، بلا، الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربيّة، 2017م، ص79.

[2] سالمة عيسى الوازني، "**ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي**"، ص34.

[3] سعاد بضياف، "**وظيفة المسند إليه في الجملة العربية**"، ص48.

[4] ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص385.

[5] ابن الأنباري كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد ت577هـ، **أسرار العربيّة**، تحقيق: بركات يوسف هبُود، ط1، بيروت، لبنان: شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ-1999م، ص79_81.

الأول: أنَّهم يسكنون لام الفعل، إذا اتصل به ضمير الفاعل؛ قال الله تعالى:﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[1] لئلا يتوالى أربع متحركات لوازم في كلمة واحدة إلا يُحذف من الكلمة شيء للتخفيف. فلو لم ينزِّلوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سِنخ الفعل وإلا لما سكنوا لامه.

الثاني: أنهم جعلوا النُّون في الخمسة الأمثلة علامة للرّفع؛ وحذفها علامة للجزم والنَّصب، فلولا أنهم جعلوا هذه الضمائر التي هي: الألف، والواو، والياء، بمنزلة حرف من سِنخ الكلمة، وإلا لما جعلوا الإعراب بعده.

الثالث: أنّهم قالوا: قامت هند فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنّث، وإنَّما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل ، وإلا لما جاز إلحاق علامة التأنيث به.

الرابع:أنهم قالوا في النسب إلى كنت (كنتي)؛ قال الشاعر:

فأصبحت كُنتِيا وأصبحت عاجنا وشر الخصال المرء كنت وعاجن.

فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزل منزلة حرف من سنخ الكلمة، وإلا لما جاز إثباتها.

الخامس: أنهم جعلوا حبذا، وهي مركبة من فعل وفاعل، فجعلوهما بمنزلة اسم واحد، وحكم على موضعه بالرّفع على الابتداء.

السادس: أنّهم قالوا: زيد ظننت قائم فألغوها، والإلغاء: إنما يكون للمفردات، لا للجمل، فلو لم يتنزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة، وإلا لما جاز الإلغاء.

السابع: أنهم قالوا للواحد: قفا على التثنية؛ لأن المعنى: قف قف، والتثنية ليست للأفعال، و إنّما هي الأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل، وإلا لما جازت تثنيته باعتباره.

وإذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل يتنزَّل منزلة الجزء من الفعل؛ لم يجز تقديمه عليه.

قد يخالف هذا الأصل فيتقدم الفاعل على الفعل، وهو ما أجازه الكوفيون فقدموا الفاعل على الفعل مستدلين بقول الزيّاء:

مَا للجمالِ مَشْيُهَا وَئيدًا أَ جَنْدلًا يَحمِلْنَ أمْ حَدِيدَا

إذ يجعل الكوفيون (مشيها) فاعلًا مقدمًا على(وئيدًا)، في حين يعرب البصريون(مشيها) مبتدأ حذف خبره(ظهر وثبت)، وتأوّلوه بأن يكون(مشيها) بدلا من الضمير المقدر في الجار والمجرور الواقع خبرًا وهو للجمال.[2] و لقي رأي الكوفيين قبولًا كبيرًا لدى ثلة من الدارسين المحدثين على رأسهم مهدي المخزومي.[3]

---

[1] البقرة: 51.

[2] ينظر، سالمة عيسى الوازني، "**ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي**"، ص34.

[3] ينظر، مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط3، بيروت، لبنان: دار الرائد العربي، 1986م، 76.

4. الإسناد:

يُعد الإسناد بما يكتنزه من معنى التأليف بين إرْبَي النمط الفعلي، أداة تحليلية ضرورية للكشف عن الأصول المجردة التي تحكم بنيته اللغوية تركيبيًا. وفي هذا يقول ابن هشام في باب المرفوعات بأنَّ الفاعل هو: «ما قُدِّم الفعلُ أو شبهه عليه، وأسنِدَ إليه على جهة قيامه بِه أو وقوعه منه كـ: علمَ زيدٌ، مات زيدٌ، وضربَ عمرو، و﴿مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾[1]».[2]

يُلمِح ابن هشام بقوله على جهة قيامه أو وقوعه أنَّ الفعل أو شبهه بُني للفاعل. والإسناد وقعَ على جهة القيام بالفعل؛ فإنَّ الذهاب قائم بمحمدٍ كما في قولك: ذَهبَ محمد، أو الوقوع منه كما في قولك: ضَربَ محمدٌ خالدًا، فضرب واقعٌ من محمد. لا على جهة الوقوع عليه؛ في حال بُني الفعل أو شبهه للمفعول نائب عن الفاعل، نحو: كُتبَ الدَّرسُ، فالدَّرس وإن صَدقَ عليه أن قُدمَ عليه فعل أو شبهه وأُسنِدَ إليه. هذا في حال ما إذا كان الفاعل محذوفًا؛ فيُقامُ نائب عن الفاعل مُقَامَهُ في إسناد الفعل إليه. ويُغيَّرُ الفعل الثلاثي–بوصفه عامل الفاعل ونائبه– إلى طريقة فُعِلَ أو يُفْعَلُ أو مفعُولٍ؛ وذلك بأن يُضَمِّ أوَّلُه ويُكسرَ ما قبلَ آخره في الماضي، ويفتح في المضارع، ثمَّ بعد ذلك يُقامُ المفعولُ به مُقَامَ الفاعل؛ فيعطى أحكامه كلِّها فيصير مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، وعُمدةً بعد أنْ كان فضلَة، وواجب التأخير عن الفعل بعد أنْ كان جائز التقديم عليه، ولذا يعبرون عنه بمفعولٍ لم يُسَمَّ فاعله نحو:﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾[3] وإنْ فُقِدَ فالمصْدَرُ نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[4] أو الظرف نحو: صِيمَ رَمضَانُ، أو المجرورُ نحو: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾[5] .[6]

فالناظر للفاعل من جهة الإسناد قد يُلبَسُ بالنائب عنه، غير أنَّ النُّحاة اِحترزوا بأن قالوا: الفاعل عبارة عمَّا أُسنِدَ الفعل إليه على جهة قيامه به أو منه، وهو ما يُخرج النائب عنه، لأنّه واقع به لا منه أو به، وهذا الاحتراز يبقي علاقة الإسناد في تركيب الفعل مع الاسم علاقة فاعلية لا مفعولية.

ويتضح أيضًا من الأمثلة التي قدمها ابن هشام أنَّ الفعل منه حقيقي، ومنه غير حقيقي. والحقيقي يصنف صنفين: أحدهما أن يكون الفعل لا يتعدى الفاعل إلى من سواه ولا يكون فيه دليل على مفعول،

---

[1] النحل: 69.

[2] ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور، ط1، بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 1422هـ–2001م، ص87.

[3] البقرة: 210.

[4] الحاقة: 13.

[5] الفاتحة: 7.

[6] ينظر، ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص89.

نحو: قمت وقعدت. والآخر أن يكون فعلًا واصلًا إلى اسم بعد اسم الفاعل، والفعل الواصل على ضربين: ضرب واصل مؤثر، نحو: ضربت زيدًا، والضرب الآخر واصل إلى الاسم فقط غير مؤثر فيه، نحو: مدحت عمرًا. [1]

والصنف الثَّاني: من التصنيف الأول: هو الفعل الذي هو غير فعل حقيقي، فهو على ثلاثة أضرب، فالضرب الأول: أفعال مستعارةٌ للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولين، نحو: ماتَ زيدٌ، وسقطَ الحائطُ، مرضَ بكرٌ. والضرب الثاني: أفعال باللفظ وليست بأفعال حقيقية، وإنَّما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك، ليست تخبر بفعل فعله إنّما تخبر أنَّ عبد الله أخوك فيما مضى. والضرب الثالث: أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جعلت له، نحو قولك: لا أرينك ها هنا ، فالنهي إنّما هو للمتكلم كأنّه ينهي نفسه في اللفظ وهو للمخاطب في المعنى. وتأويله: لا تكونن ها هنا، فإنّ من حضرني رأيته.[2]

وكان من القضايا التي أثارت جدل النُّحاة تنازع عاملان اسم يطلبُه كلٌّ واحد منهما أن يكون معمولًا له، فيَعملُ أحدهما في الاسم الظاهر، والآخر في ضميره، ولك أن تُعمل في الاسم الظاهر أي العاملين شئت؛ فإنْ أعملتَ الأول لسبقه تكون على نهج أهل الكوفة، وإن شئت أعملت الثاني لقربه تكون على نهج أهل البصرة مثال ذلك: قامَ وقعدَ زيدٌ. هذا ما أوضحه ابن هشام قائلًا: «إذا تنازع من الفعلِ أو شبهه عاملان فأكثرُ ما تأخَّرَ من معمولٍ فأكثر، فالبصريُّ يختارُ إعمال المُجاور؛ فيُضمِرُ في غيره مرفوعَهُ ويحذف منصُوبَهُ إن اُستغنِيَ عنهُ، وإلا أخره، والكوفيُّ الأسبقَ، فيُضمرُ في غَيره ما يحتاجُهُ. ومثالُ تنازع العاملين مَعمولًا قوله تعالى﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[3]». [4]

وهذا الاسم المطلوب لهما إما يكون فاعل أو مفعول أو مجرور. ثم إنَّ العمل قد يكونُ رفعًا، نحو: قامَ وذهبَ خليلٌ. وقد يكون نصبًا، نحو: زرت وحادثتُ عُمرًا. وقد يكون جرًا، نحو: آمنتُ واستعنتُ بالله. ويجبُ أن يكون العاملان مُتصرفين مختلفين لفظًا فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين ولا حرفين ولا في معمولٍ مُتقدِم.[5]

وكان باب الاشتغال من القضايا التي شدت انتباه نُحاة العربية، و يقصدون به أن يتقدم اسم معرى عن العوامل اللفظية مفتقر لما بعده، ويتأخر عنه فعل متصرف أو وصف صالح للعمل فيما قبله

---

[1] ينظر، ابن السراج، **الأصول في النحو**، ص83.

[2] المرجع نفسه، ص84.

[3] الكهف: 96.

[4] ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص216.

[5] ينظر، أحمد الهاشمي، **القواعد الأساسية للغة العربية**، ص187.

مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسة؛ بحيث لو تفرغ له هو أو مناسبة لنصبه لفظًا أو محلًا، نحو: خالدًا أكرمته، وزيدًا أنا معينُه، وأحمد أكرمتُ أخاه، وعليًا أنا مُكرم أباه.[1]

5.المطابقة:

إنّ الفعل في العربية إذا أُسنِدَ إلى الفاعل أو نائبه–مثنى كانا أو جمعًا– وجب تجريده من علامة التثنية والجمع؛ وذلك لأنَّ« عاملهما لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع، في الأمر الغالب، بل تقول: قام أخواك، وقام إخْوَتُك، وقامَ نِسوَتُكَ»[2]

ومن العرب من يلحق علامات دالة على المطابقة، فيقولوا: أكلوني البراغيث، ومما يصدق على هذه اللغة من التنزيل العظيم قوله تعالى:﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [3]

وفي حالة ما إذا كان الفاعل مؤنثًا لحقت بالفعل علامة التأنيث، وهي تاء ساكنة في آخر الماضي، وتاء متحركة في أوّل المضارع.[4]

ثانيًا: علاقة التخصيص.

تمثل علاقة معنوية كبرى، يتفرع عنها علائق صغرى، كلٌّ منهما يُشكلُ قيدًا وتخصيصًا لعموم الإسناد الذي في الجملة، وتُعلِقُ بين الفعل الذي هو مركز المكون للجملة الفعليّة ومجالاته المتولدة عنه؛ وهي: المنصوبات الخمس، والحال، والمستثنى، والتمييز، وقد عبر عنها إبراهيم عبادة:«إنَّ الفعلَ و شبهه والمشتق هو محور الجملة أو نواتها من الناحيّة التركيبية، وحول الفعل تدور متعلقات هي من صدر عنه، ومن وقع عليه، وزمانه، ومكانه، ودرجته، ونوعه، والحال التي تمَّ فيها، وعلتّه، وعدده».[5]

وتعرض سيبويه لعملية التعدية التي يقوم بها الفعل بوصفها الوظيفة الرئيسة والثاويّة له، وذلك عند تناوله لأنماط الجملة الفعليّة. وإنَّ التعدي الذي يفهمه سيبويه ينطلق من مفهوم التوليد، ولهذا لا تفارق هذه الصفة الفعل، فالفعل" ذهب" الذي يصفه المتأخرون بأنه فعل لازم هو عند سيبويه متعدٍّ إلى الفاعل في الجملة: ذهب عمرو. وكذلك متعدٍّ إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه، نحو: ذهبتُ ذهابًا. كذلك هو يتعدى لغير ذلك، وهذا ما يدعو إلى القول بأنَّ مفهوم التعدِّي عند سيبويه مفهوم تكويني أي يقوم

---

[1] ينظر، عبد الله حمود محمد المخلافي، "**الاشتغال عند النحويين**"، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1986–1987م، ص2.

[2] ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص96

[3] الأنبياء: 3.

[4] ينظر، يوسف الحمادي ومحمد محمد المنشاوي ومحمد شفيق عطا، **القواعد الأساسية في النحو والصرف**، ط1، القاهرة: الهيئة لشئون المطابع الأميرية، 1994م، ص87.

[5] حسن عبد الغني جواد الأسدي، **مفهوم الجملة عند سيبويه**، ص155.

الفعل بتكوين الجملة فيستدعي الفاعل، ويستدعي المفعول ويستدعي بقية المكونات مما يقتضيه المحل ويريده المتكلم.[1]

ويؤكد سيبويه الطبيعة المولِّدة للفعل بقوله:«هذا باب الفاعل الذي يَتعدَّاهُ فعلُه إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأوّل، وإن شئتَ تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأوّل. وذلك قولك: أعطَى عبدُ اللهِ زيدًا درهمًا، وكسوتُ بشرًا الثِّيابَ الجيادَ».[2]

العلائق الصغرى التي يمكن أن تتفرع عن علاقة التخصيص، هي: التأكيد والبيان، والتعديّة، والغائية، والمعية، والظرفيّة، والملابسة، والإخراج، والتفسير.

1-التأكيد والبيان(علاقة التحديد):

تُولد هذه العلاقة بين الفعل والمفعول المطلق المبني للنوع والعدد. ويتضح أن:« العربيّة تريد من خلال علاقة التحديد بين الفعل والمفعول المُطلق أن تُبين الحدث الكامن في الفعل، وتزيل عنه الإبهام، وذلك بوصفه، أو بإضافته، أو ببيان عدد مرات حدوثه، فنظرت في الفعل فوجدته يُفيدُ الحدث والزمن معًا، وهي تُريد إفادة البيان للحدث وحدَه، كما رأت أنَّ الفعل لا يُوصف، ولا يُضاف، ولا يقبل الدلالة على العدد، فهذه من خصائص الاسم، فوجدت المصدر صالحًا لما تنشدُه، فهو اسم دالٌ على الحدث، وهو يقبلُ الوصف والإضافة والدلالة على العدد، فأتت به من لفظ الفعل، لأنَّ في تكرار اللفظ تأكيدًا من ناحية».[3] ويتبين ذلك الأمر بالأمثلة الآتية:

ذهبت ذهابًا ⟷ تأكيد.

نظرت نظرًا مطولًا ⟷ بيان النوع.

قفزت قفزتين ⟷ بيان العدد.

2-علاقة التعدّية:

إنَّها علاقة سياقيّة مجالها المفعول به، والفعل يتعدّى في النمط الفعلي – عند جمهور النُّحاة – إلى مفعول أو إلى مفعولين أو ثلاثة. وتكون هناك خمسة أصنافٍ للنمط الفعلي هي:[4]

أ. جملة يتعدّى فعلها إلى مفعول واحد، نحو: أقرأ كتابًا.

ب. جملة يتعدّى فعلها إلى مفعولين الأوّل بنفسه، والثاني بحر الجر المحذوف، نحو: اخترت محمدًا الأصدقاء. أي من الأصدقاء.

ج. جملة يتعدّى فعلها إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: ظننت الناس واعين.

---

[1] حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، ص156-157.

[2] سيبويه، **كتاب**، ج1، ص37.

[3] مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة**، ص176.

[4] ينظر، علي أبو المكارم، **الجملة الفعليّة**، ص163.

د. جملة يتعدّى فعلها إلى مفعولين ليسا أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: أعطيتُ الناس أملًا.

هـ. جملة يتعدى فعلها إلى ثلاثة مفاعيل، نحو: أعلمت السلطة الناس التظاهرَ ممنوعًا.

3-علاقة الغائية(السببية):

علاقة معنوية مخصصة تقيد الإسناد بسبب، وتكون دالة على المفعول لأجله أو على معنى الفعل المضارع بعد أدوات التعليل، نحو:[1]

أتيتُ رغبة في لقائك.

أتيت لألقاك.

4-علاقة الظَّرفية :

علاقة معنوية تعلق بين الفعل والظَّرف بنوعيه: الزماني والمكاني. ومجالها المفعول فيه. وقد«لاحظ النُّحاة أنَّ الظرف بنوعيه يتضمن معنى حرف الجر"في" فيعرف ابن مالك الظَّرف بقوله:

الظَّرف وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنا في باطِّراد، كـ: هنا مكث أزْمُنَا

ومن الواضح في العربيّة قوة الدلالة الكامنة في حرف الجر "في" على معنى الظَّرفية».[2]

5-علاقة المعية:

علاقة سياقيّة يتعدَّى بها الفعل إلى المفعول معه للمصاحبة. ويكاد« يستقر عند النحويين أن المفعول معه هو الاسم التالي واو المصاحبة، ومقتضى هذا التعريف أن المفعول معه لابدَّ أن يقع بعد واو، وأنّ الواو التي يقع بعدها المفعول معه لابد أن تكون بمعنى(مع) أي مفيدة المصاحبة».[3] ومن ثم يخرج من نطاق التعريف أنواع من التراكيب أهمها ثلاثة:[4]

أ- تراكيب تخلوا من الواو جُملة، وإن كانت لسبب أو لآخر تُفيد المصاحبة، وذلك كالاسم المجرور بـ:(مع)، نحو: حضر الصديق مع أبيه، وكالاسم الواقع بعد الباء الدالة على المصاحبة، مثل: أعطيتك السيارة بمفاتيحها.

ب-تراكيب تشتمل على الواو ولكنّها لا تُفيدُ المصاحبة، كما في نحو: أكلت الطعام والفاكهة... ومن ثم فإنَّ دلالتها على المصاحبة دلالة ضمنيّة عرفيّة... لأنَّ إفادة المصاحبة ليست من الواو وإنَّما من المادة الفعليّة، نحو: اختلط الحابل والنابل، وتصارع القادة والجند. فإنَّ إفادة المصاحبة في المثالين مردها إلى الصيغة الفعليّة.

ج- تراكيب لم يقع فيها بعد الواو اسم، بل فعل أو جملة، كما في نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن.

---

[1] ينظر، بكر عبد الله خورشيد، "**أمن اللبس في النحو العربي**"، ص49.

[2] مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، ص174.

[3] علي أبو المكارم، **الجملة الفعليّة**، ص 235.

[4] المرجع نفسه، ص236.

6-علاقة الملابسة:

علاقة سياقيّة تنشأ بين الحال وصاحبه؛ لبيان هيئة صاحب الحال حالَ وقوع الفعل. و«يشبهُ نحاة العربيّة الحال في علاقته بالفعل بالمفعول به؛ لأنَّه وصفٌ من أوصاف الفاعل أو المفعول في وقت وقوع الفعل منه، مثل: جاءَ عبدُ اللهِ راكبًا... فعبد الله مرتفع بـ: جاء والمعنى جاء عبد الله في هذه الحال، وراكب منتصب لشبهه بالمفعول، لأنَّه جيء به بعد تمام الكلام. واستغناء الفاعل بفعله، وإن في الفعل دليلاً عليه على المفعول، فالحال إذن يترابط مع الفعل من خلال ترابطه مع صاحبه. وصاحبه قد يكون مترابطًا مع الفعل من خلال الفاعليّة أو المفعوليّة».[1]

وإذا قلت: جاء زيد وهو يمشي، فإن الحال هنا قد عُبر عنها بالجملة المقترنة بالواو وبينت هيئة زيد في خال المجيء.

7-علاقة الإخراج:

علاقة معنوية دالة على باب الاستثناء. «تخصص الإسناد عن طريق إخراج المستثنى من حكم المستثنى منه؛ بمعنى أن المستثنى منه غير داخل في حكم الإسناد، مثل: جاء القوم إلا زيدًا».[2] في هذا المثال تم إسناد المجيء إلى القوم وأُخرج زيدٌ من هذا الإسناد.

اشترط النُّحاة في الاستثناء أن:«تَصحبه سابقة عليه أداة الاستثناء الخاصة، هي(إلا) وهي وسيلة لفظية لتعيين المستثنى إذا توافرت خصائصه في التركيب، فحرف الاستثناء إلا، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير، وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا».[3]

8-علاقة التفسير:

تنشأ علاقة التفسير بين تمييز النسبة والمُميَّز. فتمييز النسبة «يُفسر نسبة غامضة بين الفعل والفاعل، أو الفعل والمفعول به، ويسميه بعض النحاة التمييز المحول، ويَعنُونَ بذلك أنَّ التمييزَ في أصل التركيب كان ينبغي أن يكون فاعلًا أو مفعولًا به لو أراد المتكلم أن يصوغ هذا المعنى بطريقة أخرى، ولكنّه يعدل إلى هذا الأسلوب لضرب من المبالغة والتأكيد، فإذا قلت: طابَ زيدٌ نفسًا. فتقديره: طابت نفس زيد».[4]

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، ص154-155.

[2] بكر عبد الله خورشيد، "**أمن الليس في النحو العربي**"، ص51.

[3] محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربيّة**، ص170.

[4] المرجع نفسه، ص167.

وعلاقة التمييز تشتد الحاجة إليه عندما يكون ثمة مبهم في الجملة يحتاج إلى بيان وإيضاح، والمبهم الذي يفسره التمييز إما يكون:[1]

- معنى الإسناد بين الفعل والفاعل، نحو: طاب محمدٌ نفسًا.
- معنى التعدية بين الفعل المتعدّي والمفعول به، نحو: زرعت الأرض قمحًا.
- ألفاظ المقادير، نحو: اشتريتُ رطلاً عسلاً.

ثالثًا: علاقة المخالفة:

علاقة سياقيّة تعني:«أنَّ جزءًا من أجزاء التركيب يخالف أحكام الإسناد الجاري، نحو: نحن-العربَ-لانقبل الضيم. فالعرب هنا جزء مخالف لمقتضى الإسناد الذي يتطلب خبرًا».[2]

وفي عُرف النحاة والبلاغيين تُعرف هذه العلاقة بالاعتراض؛ لأنَّها تعترض بين متضامين متلازمين لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا أو تحسينًا، والاعتراض عند النحويين هو ما يكون بين شيئين متطالبين، والتطالب هو أن يطلب كلٌّ منهما الآخر فالفعل يطلب فاعله، والمتعدّي منه يطلب مفعوله، والمبتدأ يطلب خبره، والنعت يطلب المنعوت، والشرط يطلب جزاءه وهكذا. ويُؤتى بالاعتراض للفت الانتباه. ويُعد الاعتراض جزءًا من الجملة الأصلية ولا يزول عنها من حيث معناها، ولا يمكن إغفاله.[3]

رابعًا: التبعية:

ضمَّ النُّحاة أربع علاقات في باب واحد، اصطلحوا عليه باب التوابع، وهي: النعت، والتأكيد، والبدل، والعطف بنوعيه. «ويلاحظ أنَّ هذا الجمع إنَّما قام على أساس الناحية اللفظيّة المحضة المتمثلة في العلامة الإعرابيّة».[4]إذ يتطابق التابع مع متبوعه في علامته الإعرابيّة، ويفسر ما كان في متبوعه من لبس وغموض.

فالنعت ينشأ علاقة وصفية بينه وبين منعوته، ويبدو أن البنية المقدرة في علاقته هي علاقة إسنادية، فحين يُقال: هذا حاكم عادلٌ، فهو في البنية المضمرة: هذا حاكم، يعدل الحاكم. فلجأت العربيّة إلى ضم الجملتين بطريق الارتباط طلبًا للايجاز، ثم إنَّها أتاحت التعبير عن علاقة الوصفية بالاسم المشتق وبالفعل، لأنَّ الفعل يقتضي مُزاولة، وتجدُّد في الصفة في الوقت.[5]

---

[1] بكر عبد الله خورشيد، **أمن اللبس في النحو العربي**، ص52.

[2] المرجع نفسه.

[3] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربيّة**، ص82.

[4] مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، ص181.

[5] المرجع نفسه، ص182.

النعت يخصص متبوعه إن كان نكرة ، وإما يوضحه إذا كان معرفة؛ ويراد بتخصيص النكرة هو تقليل الاشتراك المعنوي فيها، نحو: قابلت رجلًا. كان ذلك المعنى عامًا، أما عند نعته بقولك: عاقلاً فإن النعت أفاد تخصيص الشيوع، أما المقصود بتوضيح المعرفة هو رفع الاشتراك في المعارف فإن قلت: جاءت فاطمة فكلمة فاطمة يدل على كثيرات ممن سموا بهذا الاسم فإذا نعته بقولك(مهذبة) يتضح المقصود.[1]

أما العطف والبدل يؤتى بهم لرفع الالتباس ، فكل ما صح أن يكون عطف بيان فهو بدل إلا إذا تعذر إحلال المبدل منه في الجملة، ففي هذه الحالة يكون عطف بيان لا بدلاً.[2]

خامسًا: علاقة النسبة:

علاقة معنوية كبرى من العلاقات المعنوية في النظام النحوي، وهي قيد عام على الإسناد وما وقع في نطاقها، وهذه تجعل علاقة الإسناد نسبية. والمعاني التي تنضوي تحت عنوان النسبة: معاني حروف الجر ومعنى الإضافة.

فحروف الجر« تعمل على إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء، وتنسبها إليها، والتعليق بين الجار والمجرور بين ما تعلق به إنّما يكون بمعنى الحدث لا الزمن في علاقة الإسناد، مثل: جلس زيدٌ على الكرسي. فإنَّ الكرسي تعلق بالجلوس، أي بالحدث بواسطة حرف الجر، ولم يتعلق بالمضي».[3]

تكون النسبة في معنى الإضافة بين المتضايفين الواقعين في نطاق الإسناد، والتركيب الإضافي يتشكل من[مضاف + مضاف إليه] وهو مركب اسمي يتم فيه المضاف الذي هو الاسم المحوري في هذا التركيب باسم مجرور بعده ويكون الربط بينهما من خلال فقدان التنوين في الأوّل أو النون إذا كان مثنى أو جمعًا ومن خلال جر الثاني، فضلاً عن المعنى الذي يتحقق من الإضافة.[4]

وقد عبَّر النحاة عن نموذجين للبنية الأساسية للتركيب الإضافي، وهما:[5]

أحدهما: الإضافة فيه على معنى اللام، ويرون أنّها الأصل، نحو: ثوبُ زيدٍ، فالأصل: ثوبٌ لزيدٍ.

والآخر: الإضافة فيه على معنى من، فيما إذا كان المضاف بعضًا من المضاف إليه مع صحة الإطلاق اسمه عليه، مثل: ثوب خز، خاتم فضة، فالأصل: ثوب من خز، خاتم من فضة.

---

[1] إيمان عثمان الفكي إبراهيم، "**النظام النحوي للغة العربية دراسة لغوية وصفية تحليلية**"، مذكرة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، جمهورية السودان، 2006م، ص198.

[2] ينظر، تمام حسان، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، ص204.

[3] ينظر، بكر عبد الله خورشيد، "**أمن اللبس في النحو العربي**"، ص53-54.

[4] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربيّة**، ص201.

[5] المرجع نفسه، ص202.

كل هذه العلاقات التركيبية المعنوية: الإسناد، والتخصيص، والمخالفة والتبعية، والنسبة تتضافر جميعًا مع علاقات أخرى لفظيّة وسياقية لتكون جملة صحيحةً من الناحية اللغوية. ففلسفة بناء الجملة إنّما تكمن في إبراز هذه العلاقات بين الوظائف النحوية المكونة للجملة. وتُعد أدوات الربط والضمائر البارزة هي الرابط اللفظي بين جزأي الجملة العربيّة، وخاصة الاسمية منها التي قد خصَّها ابن هشام الأنصاري بعشرة روابط، وهي:[1]

1) الضمير: وهو الأصل، كـ: زيدٌ ضربتُه.
2) الإشارة: نحو قوله تعالى ﴿ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾.[2]
3) إعادة المبتدأ بلفظه، نحو قوله عزَّ وجلَّ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾.[3]
4) إعادته بمعناه، نحو: زيدٌ جاءني أبو عبد الله، إذا كان عبد الله كُنْية له.
5) عموم يشمل المبتدأ، نحو: زيدٌ نعمَ الرجلُ.
6) أن يُعطف بفاء السببيّة جُملةٌ ذاتُ ضميرٍ على جُملةٍ خاليّة منه أو بالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةٌ﴾[4]
7) العطف بالواو، أجازه ابن هشام وحده، نحو: زَيدٌ قَام وقَعَدت هندٌ.
8) شرطٌ يشتمل على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخبر، نحو: زيدٌ يقُومُ عَمرُو إنْ قَامَ.
9) "أل" النائبة عن الضمير، نحو قوله تعالى:﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾.[5] الأصل: مأواه.
10) كونُ الجملةِ نَفسَ المبتدأِ في المعنى، نحو: هجِّيرى أبي بكرٍ لا إله إلا الله.

لزوم الفاء الرابطة بين المبتدأ والخبر:[6]

يقع المبتدأ بعد "أما" وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وعندئذ يجب الإتيان بالفاء؛ لأنَّها إنما تدخل في الكلام لتتبع شيئًا بشئ وتعلق مادخلت عليه من الكلام بما قبله. وقد قال سيبويه: ألا ترى أنَّهم قرءوا ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾[7] وقبله نصب، وذلك لأنّها تصرف الكلام إلى الابتداء، إلا أن يوقع بعدها فعل، نحو: أما زيدًا فضربت. سواءٌ أكان خبر المبتدأ الواقع بعدها مفردًا مثل: أما زيد فمنطلق، أم جملة

[1] ينظر، ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، ط، بلا، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية الطباعة والنشر، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر، 1411هـ-1991م، ص 573-577.

[2] الأعراف: 26.

[3] الحاقة: 1-2.

[4] الحج: 63.

[5] النازعات: 41.

[6] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، ص112.

[7] فصلت: 41.

كما في الآية فإنّه لابدَّ من وجود هذه الفاء الرابطة بين المبتدأ والخبر، ومثل قوله تعالى:﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ﴾.[1]

قد شغلت بالَ النُّحاة قضية الربط المعنوي في الخبر إلى حدِّ المُغالاة في تقديره. ولم يحدْ عن ذلك الدَّارسون المحدثون؛ فتحدثوا عمَّا يربط الخبر بالمبتدأ. ولما كان الرابطُ معنويًا فقد اختلفوا في تحديد نوعه وتقديره؛«أمَّا من حيث نوعه فقد اختلفوا في تقديره بين الضمير ولفظ الكون، أو بين كونه رابطًا إسناديًا معنويًا يتحقق من خلال الكلام دون الحاجة إلى تقدير. أمّا من حيث تقدير فقد اختلفوا فيه فهناك من يرى تقديره مع الخبر إذا وصفًا مشتقًا، وعدم تقديره إذا كان اسمًا جامدًا، فهناك من يرى أنَّ الخبر يتحمل الضمير مُطلقًا حتى ولو كان جامدًا. أمّا لفظ الكون فيقدر مع الخبر شبه الجملة»[2]

وهذا ما يعكس آراء النُّحاة في خبر النمط الاسمي؛ حيث رأوا« أنَّ الخبر المشتق الذي يتضمن معنى الفعل وحروفه يتحمل ضميرًا يربطه بالمبتدأ، وإنَّما تحمل الضمير لأنّه بمنزلة الفعل في المعنى فلا بُدَّ له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل... كذلك لا يتحمل الخبر المشتق الضمير المستتر إذا رفع الضمير البارز، نحو: زيدٌ قائمٌ أنتَ إليهِ. فإنَّه لا يتحمل ضمير المبتدأ لأنَّه لا يرفع فاعلين وقد اشترط النُّحاة استتار الضمير، إذا كان الخبر وصفًا للمبتدأ في المعنى لوضوح الربط بين المبتدأ والخبر والتطابق القائم بينهما. أمّا إذا كان الخبر وصفًا في المعنى لغير المبتدأ الذي وقع خبرًا له فسيرى جمهور البصريين وجوب إظهار الضمير سواء أوقع لبس أم لم يكن ثمة لبس، ومثال ما أوقع في لبس لولا الضمير: زيدٌ عمرو ضاربه هو. لأنَّنَا إذا لم نأت بالضمير لاحتمل أن يكون فاعل الضرب زيدًا، وأن يكون عمرًا». [3]

الخبر في عرف النحاة إمّا أن يكون مفردًا أو شبه جملة، والمفرد إمَّا أن يكون متحملًا للضمير وهو الوصف المشتق، وإمَّا أن يكون مما لا يتحمل الضمير كالاسم الجامد. أما الخبر الشبه الجملة فإن قدر معه لفظ الكون وصفًا مشتقًا أدرج ضمن الخبر المفرد، وإن قدر معه فعل الكون أو الاستقرار كان من قبيل الجملة.

الرابط اللفظي عند النُّحاة قد يكون ضميرًا بارزً متصلًا أو منفصلًا، وظيفته التركيبية إنشاء علاقات نحوية سياقية بين المسند والمسند إليه، أو بين الجمل. والسؤال الذي يُطرَحُ في هذا الصدد: هل يمكن أن يشغل الضمير –المتصل أو المنفصل– وظيفة المسند إليه للفعل؟

---

[1] الكهف: 79.

[2] الشريف ميهوبي، الربط الإسنادي في الجملة العربية البسيطة دراسة لسانية، **الأثر مجلة الآداب واللغات**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر، العدد السادس، ماي 2007م، ص183.

[3] علي جمعة عثمان، "**نظام الجملة في شعر الحماسة من حماسة أبي تمام**"، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى–مكة المكرمة، 1406هـ–1986م، ص38–39.

1. الضمير المتصل:

من النَّاحية الدلالية لا يوجد فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل أو إسناده إلى ضمير متصل، فيذكر شارح المفصل بأنّه:«لا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر وبين إسناده إلى المضمر من جهة حصول الفائدة، واشتغال الفعل بالمضمر كاشتغاله بالظاهر. إلا أنّك إذا أسندته إلى المضمر لم يظهر الإعراب فيه؛ لأنّه مبني وإنَّما يحكم على محله بالرفع فإذا قلت: ضربتُ كانتْ التَّاء في محل رفع؛ لأنَّها فاعلٌ».[1]

ومن الناحية الإسنادية الضمير المتصل لا يأخذ وظيفة المسند إليه في الجملة على المستوى التركيبي؛ لأنّه بمثابة اللواصق بالفعل؛ لا فرق بين ضمير الرفع المتصل بالفعل الماضي(واو الجماعة وألف الاثنين ونون النسوة وياء المخاطبة) و حرف المضارعة(المجموع في كلمة "سألتمونيها) الذي يتصل بالفعل المضارع، غير أنَّ الأول يقع في نهايته، والثَّاني يقع في أوله. وكلاهما لاصقة أو علامة للمطابقة بين الفعل وفاعله. ويقول الشريف ميهوبي:«ليست تلك الضمائر هي الممثلة للوظائف النَّحوية في الأماكن التي تقع فيها».[2]

فالضمير المتصل في النّحو لا يمكن أن يأخذ وظيفة المسند إليه في بنية الجملة العربية؛ لأنّه مؤلف مباشر للفعل يُأتى بهِ كعلامة للمطابقة.

2. الضمير المنفصل:

تأخذ الجملة (أسكن أنتَ) الواردة في التنزيل العزيز:﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[3] البنية المركبيّة (فعل+ ضمير منفصل) أمَّا من الناحيّة التركيبية فتمثل جملة إسنادية؛ تتكون من مسند(اُسكن) ومسند إليه فيتمثل في الضمير المستتر وجوبًا في اسكن وتقديره أنتَ، أما الضمير المنفصل(أنتَ) فيأخذ وظيفة التوكيد تأكيد للمستكن في اُسكن. والذي جعل أهل الصنعة يقولون هذا القيل أنّهم عرَّفوا الضمير المستتر وجوبًا بأنّه مالا يمكن للاسم أن يحلَّ محلَّه لا "أنا" و"أنتَ" ليسا باسمين ظاهرين. وبناءً على هذا الحدِّ يتحتم أن يكون الضمير واجب الاستتار، وإذا كان واجب الاستتار لزم أن تكون "أنا" و"أنتَ" المذكورتين غير الضمير المستتر الذي يقع فاعلاً ومن ثمَّ ينبغي أن يعربا تأكيدًا له.[4]

---

[1] ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، **شرح المفصل**، ط، بلا، بيروت، لبنان: عالم الكتب، ت، بلا.

[2] الشريف ميهوبي، الجملة العربية البسيطة، **مجلة المصطلح**، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان–الجزائر، العدد الرابع، 2005–2006م، ص55.

[3] البقرة: 34.

[4] عيسى قيزة، **ملاحظات تركيبية على قواعد النُّحاة**، ص83.

ومَا صنيعهم هذا إلا لتبرير حركات الإعرابيّة التي تعارضت مع أصل القاعدة الذي نَصُّوا عليه، وافتراضهم لوجود عناصر بعينها في البنية المجردة للجُملة، ويُعزَى إلى الإعراب الخروج عن هذه الأصول.

وقد تجاوز أهل الصنعة هذه العلاقات التي تربط العامل بمعموله إلى نواميس وموجهات التي ترصد حركة الوظائف النّحوية في التركيب وتحكم عليها من حيث الصحة والاستقامة، وتتمثل تلك الموجهات بما في كل من العامل والمعمول من معانٍ: صرفية ودلالية وأبعاد اجتماعية فتتفاعل تلك المعاني مع الوظيفة النحوية التي يمثلها كل واحد منهما فينتج عن ذلك تركيبات مختلفة.[1] ويمكن تصنيف بنية التركيب النحوي وفقًا لأهم شرط يحكم هذه العلاقة وهو صحة المعنى واستقامته، إلـــــــى:

1) صحة بنية الجملة:

تُلمح تجليات ذلك في توجيه سيبويه للكلام والحكم عليه، وذلك عندما ثبتها في كتابه؛ إذْ عقدَ لها بابًا سمَّاهُ: "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" وفيه بوبَ الكلام إلى قسمين ثنتين هما: المستقيم والمحال، وتجلت دقة سيبويه في استقصاء المعاني الدقيقة لكل قسم؛ إذْ لم يكن لديه المستقيم قسمًا فريدًا؛ بل هو على أقسام فمنه: المستقيم الحسن والمستقيم الكذب والمستقيم القبيح، وكذلك المحال، فمن الكلام ماهو محال ، ومنه ماهو محال كذب. فيوضح ذلك قوله:« فأمَّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُكَ أمْسِ. وأمَّا المُحال فأن تَنقضَ أوَّلَ كلامك بآخره فتقول: أتيتُك غدًا وسآتيكَ أمسِ. وأمَّا المستقيمُ الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربتُ ماء البحرِ، ونحوه. وأمَّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قوله: قد زيدًا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا».[2]

تعد هذه السطور القليلة لفتة فذة وضع فيها سيبويه بذور النَّظرية النَّحوية ، فالمتتبع إلى الأمثلة التي قدَّمها يجد أن لكل تركيب نحوي من هذه التراكيب له بنيته التي تدل على معنى يحسن السكوت عليه إذا كان مستقيمًا حسنًا، أو لا يحسن السكوت عليه إذا كان قبيحًا أو مُحالًا. ولما كانت البنية النّحوية على حد قول الجرجاني هي محور طرق الإفصاح عن المعنى التي يكون النحو عماد الدلالة فيها لأنّه يدرس طريق تأليف التراكيب النحوية مع تحديد المعاني النحوية من حيث المدلول والشكل للوحدات اللغوية التي عليه اختلافات في البنية التي تتوقف عليها عملية التركيب والتأليف المتنوعة وهو ما سماه عبد القاهر بالفروق والوجوه على اختلاف العبارات فهو لا يرى كلامًا قد وُصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلا ومرجع تلك الصحة وتلك المزية إلى أصل من أصول النّحو ويتصل بباب من أبوابه، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم فلا تخل بشيء منها.[3]

---

[1] عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي، ص55.

[2] سيبويه، **كتاب**، ج1، ص25-26.

[3] ينظر، مهدي حمد مصطفى عبد الله آل سيد علي العاني، "**البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية**"،درجة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1424هـ-2003م، ص61

قد بنى سيبويه تصوره لأضرب الكلام على مستويين، هما: *المستوى النحوي* الذي يبحث عن أحوال المسند و المسند إليه اللذان شكلا بنية الجملة التي تخضع لمعيار الصواب والخطأ من خلال انتحاء سمت كلام العرب الموثوق بعربيتهم التي استقرئها النّحاة فجعلوها مقاييس لمستوى الصواب في هذه البنيات التركيبية، وعُدَّ الخروج عن سنن العرب قُبحًا. *والمستوى الدلالي* الذي يبحث عن قيمة الإبداعية للبنية النَّحوية بعد تخطيها معيار الصواب أو الصِّحة النّحوية. ويبدو من أمثلته أنَّ المستوى الدلالي هو الراجح عنده على المستوى النحوي، فهناك عديد الجمل التي تصح بنيتها إلا أنّها تخالف الواقع فيخرجه سيبويه من باب المستقيم إلى باب القبيح ، ومثال ذلك: نام البيتُ.

قد حذا ابن جني حذوه في ذلك، فذكر في باب المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول أنَّ الكلام فيه موضعين:[1]

أحدهما: ذكر استقامة المعنى من استحالته.(مستوى الصواب)

والآخر: الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتَّلَعُب به ليكون ذلك مَدْرجه للفكر ومَشْجَعة للنفس.(مستوى الإبداع).

وقد أورد سيبويه في كتابه عدة ضوابط لتكون بنية الجملة مستقيمة، وهي كالآتي:[2]

أ- **حسن السكوت:** ولهذا السكوت مظهران: تمام الفائدة، وأمن اللبس. وقد استعمل سيبويه حسن السكوت معيارًا في كون الجملة صحيحة، فقال: ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسن السكون، وكان كلامًا مستقيمًا، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبدُ الله.

ب- **نظرية العامل النحوي:** يحكم سيبويه باستقامة الكلام إذا جاء منتظمًا وفق قوانين نظرية العمل النحوي. فذكر أنّه: لا يجوز أن تقول: ما زيدًا عبد الله ضاربًا، وما زيدًا أنا قاتلًا، لأنه لا يستقيم في كان وليس، إن تقدم ما يعمل فيه الآخر، فإن رفعت الخبر حسُنَ حملُه على اللغة التميمية.

ج- **القياس:** يحتكم سيبويه في توجيهه النحوي إلى القياس، ويجعله فيصلًا للحكم على صواب بنية لغوية من عدمه. قال في حديثه عن "أيّ": هذا باب مجرى أي مضافًا على القياس وذلك قولك: اضرب أيّهم أفضل، واضرب أيّهم كان أفضل، واضرب أيّهم أبوه زيدٌ. جرى ذا على القياس، لأن الذي يحسن هاهنا. ولو قلت: اضرب أيّهم عاقل رفعت. لأن الذي عاقل قبيحة.

---

[1] ابن جني، **الخصائص**، ج3، ص328.

[2] ينظر، لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، الكلام المستقيم في نظر النحوي عند سيبويه(دراسة في مصطلح واستعماله)، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، جامعة القادسية، العدد3-4، المجلد الثامن، 2005م، ص183-184.

د- **حسن التأليف:** قد يحسن الكلام، ويقبح وفقًا لنظام التأليف الذي اقرَّته مواضعات اللغة، ونظامها النحوي، لذلك يرى سيبويه أن للكلام مواضع إذا تغيرت لا يحسن التركيب، ولا يستقيم معناه أبدًا، ومن ذلك قوله: قبُح أن تقول: فيه قائمٌ فتضع الصفة موضع الاسم.

هـ-**سياق الحال:** وفيه قال سيبويه: فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما معروف عنده مثله عندك، فإنّما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليمًا، فقد أعلمته مثل ما علمتَ. فإذا قلت: كان حليمًا؛ فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحبي الصفة، فهو مبدوء به في الفعل، وإن كان مؤخرًا في اللفظ. فإنّ قلت: كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطبُ منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب اللبس.

و- **الحمل على المعنى:** يستقيم الكلام إذا كانت البنية التركيبية تحيل إلى معنًى. قال: وأما قوله شيء جاء بك فإنه يحسن، وإن لم يكن على فعل مضمر؛ لأنّ فيه معنى ما جاء بك إلا شيء ومثله مثل للعرب: شرٌّ أهرَّ ذا ناب.

2) ضعف بنية الجملة:

عندما تتنزل بنية الجملة المجردة في القوالب الوقع الاستعمالية، يضعف التركيب في إيصال المعنى المبتغى لأسباب عديدة أهمها :[1]

أ- **تنافر الكلمات في بنية التركيب النّحوي:** وهو أن يسبب اتصال بعض ألفاظ بنية الجملة ببعض الثقل في النطق وعلى السمع، ومنه تعليق الجاحظ على قول الشاعر ابن يسير:

لم يضرها والحمد لله شيء وأنثنت نحو عزف نفس ذهول.

ب- **التعقيد اللفظي:** وهو أن يكون التركيب غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد كالفصل بين الكلمات التي يجب أن تتجاور، أو بسبب تأخير الكلمات وتقديمها عن مواضعها الأصلية، كقول الفرزدق:

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره.

فهو أراد: إلى ملك أبوه ما أمه من محارب؛ أي ما أم أبيه من محارب.

ج- **ضعف التأليف:** والمراد به عدم جريان الكلام على طريقة العرب في ترتيب الألفاظ في بنيات تراكيبها، وخروج التراكيب عن ثوابت اللغة ومثاليتها ومخالفته لقوانين النحو الجارية. ومن ذلك قول الشاعر:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل.

[1] ينظر، مهدي حمد مصطفى عبد الله السيد علي العاني، البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية، ص63-64.

فأراد الشاعر الدعاء على عدي بأن يجزيه الله جزاء الكلاب العاويات، وهو أن يطرده الناس ويقذفوه بالحجارة.

غير أنَّ هناك حالات تتعارض فيها دلالة العامل على معموله، إذْ لا يصح تسلطه عليه، فتُوصف الجملة بأنَّها منحرفة ومرفوضة؛ وذلك لمخالفة بعض عناصرها أصول الوظيفة النّحوية بأبعادها تركيبية وصرفية ودلالية، فلا يصح أن نقول: نِمتُ البيتَ؛ لأنّ اسم المكان مختص، ولا يصح أن يتعدى الفعل إليه.[1]

3) بنية الجملة المؤولة:

إن افتراض وجود عامل مؤثر في الجملة حمل نُحاة العربية على البحث عنه، أ موجود هو أم محذوف؟ وكان ذلك بتأويل وظواهره المتباينة لتستقيم نظرية العمل النحوي. وما التأويل إلا وسيلة لجعل التراكيب التي عدلت عن أصل وضع الجملة تتوافق وقواعدهم المطردة. وهذا العدول عن بنية المجردة للجملة يكون بالحذف أو التقديم والتأخير أو الاستتار أو التضمين أو الحمل عن المعنى أو الزيادة أو الفصل بين المتطالبين أو الإضمار. فالحذف في أجزاء الجملة، والاستتار في ضمائر الرفع، والزيادة بالحرف أو الناسخ، ويكون التقديم والتأخير حين لا تكون الرتبة محفوظة، والإضمار يكون عند وجود العمل دون العامل، والتضمين يكون إما في معنى أحد أجزاء الجملة أو في ضرب أسلوبها. فكل ظاهرة من هذه الظواهر تُؤولُ بصورة من الصور في ضوء بنية الأصلية المجردة لها.[2]

ويصطلح الدّارسون المحدثون على هذه الظواهر؛ التي دفعت نحاة العربية إلى النظر في قضايا علم المعاني ، بـ: "عوارض بناء الجملة" صِنوَ صنيع صاحب كتاب: بناء الجملة العربية محمد حماسة عبد اللطيف، أو عوارض بناء التركيب على حد قول بعضهم.

الخُلاصة

حاول هذا الفصل الأول أن يقدم وصفًا لبنية الجملة العربيّة في النحو العربي. فانطلق يمهد ببيان حد الجملة في المعجمات العربيّة قديمها وحديثها. ثمّ وضح مفهومي الكلام والجملة لدى النحاة القدماء أوائلهم ومتأخريهم و محدثيهم. وخلص إلى أنَّ النحاة أقاموا مفهوم الجملة على حد الإسناد، فارتض هذا الحد معيارًا ناجعًا لتعيين مفهومها، ذلك أنّه يُعطيها شكلًا ثاويًا يبسُطُ معه تحليل الجمل. ورصد الفصل أيضًا أصناف الجملة العربيّة وفق اعتبارات متعددة ومتباينة.

[1] ينظر، عبد الحميد السيد، نظرية العامل في النحو العربي، ص56.

[2] ينظر، تمام حسان، **الأصول**، 143-144.

ثم حاول الفصل أن يعرض تصورًا متكاملًا محكمًا لبنية الجملة العربيّة. ولمح توسل النحاة بمبدأ الأصل والفرع في تحليل العناصر اللغوية، فافترضوا أنَّ وراء الكلام تركيبًا آخر ليس له وجودٌ، هو الأصل الذي ترتد إليه شوراد الكلام وأوابده. ورأى أنَّ الإسناد المكون من: المسند والمسند إليه، والعمل النحوي يمثلان دعامتين ضروريتين للكشف عن بنية الجملة العربيّة. وعلى الإسناد تقوم البنية الأصليّة المجردة للجملة العربيّة التي تتضمن النموذجين:

الاسمي: [م إ + م]، والفعلي: [م + م إ]

والجملة على هذه الشاكلة تكون مطلقة وعامة تتضمن علاقة الإسناد مجردة من أي علاقات الارتباط.

وقد يتسع هذا البناء المجرد بإدخال عناصر إضافيّة تمدُّ في بناء الجملة باتجاهيه من خلال معانٍ وظيفية محددة، وارتباطات تركيبية تولد ضربًا من الوظائف الدلاليّة. فتكون البنية الوظيفيّة متمثلة في النموذجين:

الاسمي: [م إ + م + ف]، والفعلي: [م + م إ + ف]

والجملة على هذه الشاكلة تكون مخصصة ومقيّدة بحكم احتوائها علاقات نحوية، بمثابة المقيدات للحكم المتحصل من علاقة الإسناد.

الفَصْلُ الثَّانِي: بِنيَةُ الجُملَةِ فِي الدَّرسِ اللِسَانِي الحَدِيثِ.

المَبحَثُ الأَوَّلُ: مَفْهُومُ الجُملَةِ فِي الدَّرسِ اللِسَانِي الحَدِيثِ.

المَبحَثُ الثَّانِي: المَذَاهِبُ اللِسَانِيَّة وَمَفْهُوم البِنيَة.

المَبحَثُ الأَوَّلُ: مَفْهومُ الجُملَةِ فِي الدَّرسِ اللسَانِي الحَدِيث.

في خضم الدراسات اللسانيّة والمجهودات الجبارة لعظيم عباقرة الألسنية التي انبثقت من كيان المفهوم الجملي والتي انصبت على حيثيات اهتماماتهم البحثية، والتي تمخض عنها مسار معرفي متناغم الأركان متسق المعاني، حيث نجد أنَّ هذا الشكل اللغوي الذي يوصف بالاستقلالية يرقى لأن يكون مطمع الدَّارسين للوقوف على أشراط مفاهيم كانت ولازالت مركز اهتمام علماء اللغة.

ليس بالأمر الهين الوقوف على تعريف موحد للجملة عند اللغويين الغربيين؛ بحيث مثلت الجملة عنصر الكلام الرئيس، فبالجملة يبدأ الحديث وينتهي، وبالجمل يُتحصل على اللغة، وهي أساس التفكير، وقاعدة التكلم. ولهذا القدر من الأهميّة انصب التفكير اللساني في نحو تحديد جامع لمفهوم متكامل لهذا الأثر الكلامي. فما مدى هذا التفكير وما المفاهيم التي حددها الدرس اللساني الحديث في الإطار الجملي؟

ومن هذا المنطلق تمخضت عن دراسات الغربيين المحدثين الذين أثمروا نتاج جهدهم في تقدير اللغة ووصفها بما ينبغي أن تكون عليه بمجمل سماتها ومفاهيمها العديد من الاستنتاجات المفاهيمية التي تدور حول مفهوم الجملة، حيث أُحصيت قبلًا أكثر من ثلاثمائة تعريف للجملة. وهذا الكم الهائل من التعريفات إنْ دلَّ على شيء؛ فإنَّما يدلُّ على ما ينساق إليه اللساني الذي يريد دائمًا وأبدًا الحصول على حد واضح ودقيق للجملة، ولهذا في كل حد يتداعى إلى الذهن نلمحُ تعبيرًا يُدرك الباحث من خلاله الاستيعاب الكامل لحدود الجملة. بالرغم من أنَّ مفهومها من أعقد المفاهيم اللغوية التي تلج التصور البشري، فكان لها رصيدٌ كبير من أقوال الباحثين.

ومن هذا الباب وقف الدرس اللغوي من القديم عند حدود الجملة التي مثلت نطاق« التمظهر أو الشكل اللغوي المستقل الكامل المعنى الصحيح المبني المتوافر الأشراط والأركان».[1]

وقد ذهب فكتور خراكوفسكي Victor Kharavsky إلى أنَّ الجملة ماهي إلا:«عبارة عن تكوين معقد متعدد المستويات، وبالإمكان دراسته من مواقع متباينة ومنظورات مختلفة»[2]

---

[1] John Lyons, **Linguistique Générale** (introduction a linguistique théorique) , traduction : Dubois Charlier & Robinson , Larousse, imprimerie herissey, France , Paris, 1983 , P133

[2] فكتور خراكوفسكي، **دراسات في علم النحو العام والنحو العربي**، ترجمة: جعفر دك الباب، ط، بلا، مطابع مؤسسة الوحدة، 1402هـ-1982م، ص1.

وهذا يحيلنا إلى أنَّ فكتور كان له رؤية خاصة بالنسبة للمفهوم الذي أردفه للجملة، بحيث اعتبر بأنَّها ليست بسيطة بل هي في غاية التعقيد، وتتبلور في مستويات ترقى للدراسة من وجهات متفرقة فليست الجملة بهذا الاسم إلا لاشتمالها على جملة من الأركان المتباينة الصفات والمختلفة الأسس فمثلا الجملة الاسمية يختلف فيها المسند(الخبر) بحسب متطلبات الصياغة، فتارة نجده جملة فعليّة كانت أم اسمية، وتارة نجده مفردًا وأخرى يكون في صورة شبه الجملة وموقعه يتباين بجواز تأخره ووجوب تقدمه.

وفي هذا المضمار يميز جون لاينز John Lyons بين ما يُطلق عليه باسم الجمل النصية وبين ما يُسميه الجمل النظامية، وهذه الأخيرة System Sentence:«عبارة عن شكل الجملة المجرد الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما».[1] أما فيما يخص الجملة النَّصية فهي:« الجملة المنجزة فعلًا في المقام، وفي هذا المقام تتوافر ملابسات لا يمكن حصرها، و يقوم عليها الفهم و الإفهام، وتتعدد الجمل في المقام الواحد وعلى لسان شخص واحد–نظريًا–إلى ملا نهاية له»[2]

ومن هنا يتبدى أن الجملة النظامية هي البنية الأصليّة المجردة التي يحكمها نظام اللغة، والتي ترتد إليها كل الجمل النّصيّة المنجزة في السياقات الاستعمالية المختلفة.

أما بالنسبة لرأي جورج مونان Georges Mounin قَدَّم خمس تعاريف جوهرية تتعمق من حيث المعنى ومن حيث اصطلاحية الجملة، فبدأ بأولها حيث يرى فيها:أنَّ الجملة هي ملفوظ تام من منظور المعنى. وثانيها: بأنَّها وحدة لحنية بين وقفين. أما ثالثها: بأنَّها مقطع من سلسلة منطوقة مستقلة تركيبيًا؛ بعبارة أخرى فإنّ الجملة هي الوحدة الأكبر في الوصف النحوي. ثم رابعها: بأنَّها وحدة لسانيّة تتضمن مسندًا إليه (Sujet) ومسندًا (Prédicat). ويليها الخامس والأخير: أنَّها ملفوظ ترتبط كل مكوناته بمسند أو محمول وحيد أو بمسندات مترابطة.[3]

وبذلك أحاط مونان بجميع الأركان المتجذرة في الجملة، والتي تعَّد لها مفهومًا نحويًا كان له من الدقة نصيب كبير.

ومن جهة أخرى نجد اللغوي جسبرسن Otto Jesperson يعرِّف الجملة بأنَّها:«عبارة عن منطوق إنساني مستقل وكامل نسبيًا، يدلُّ على كماله و استقلاله، قدرته على القيام منفردًا، أي القدرة على أن ينطق به وحده».[4]

---

[1] الأزهر الزنّاد، **نسيج النص**، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1993م، ص14.

[2] المرجع نفسه.

[3] ينظر، جورج مونان، **معجم اللسانيات**، ترجمة : جمال الحضري، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1433هـ-2012م، ص181.

[4] Otto Jesperson, **The Philosophy of Grammar**, traduction : George Allen &Unwin Ltd, London, 1924 , p307

بيَّنَ جسبرسن في هذا القول أن الشرط الأساس لبناء الجملة هو الاستقلالية وكمال الفائدة صِنْوَ ما قاله نحاة العربيّة. ووضعَ معيارَ القدرةِ على النطق كدليلٍ على استقلالية وكمال الجملة. وقدّ لَمَّح أيضًا إلى أنَّ كلُّ جُملة تُبنى على مدخلين معجميين متباينين، ويتعلقان فيما بينهما سواء أكان الإسناد قائمًا أم لا. فقال:«كل بناء نحوي له عنصران مختلفان دلاليًا، بحيث أنَّ هذين العنصرين يعقدان فيما بينهما سواء شَكلَا أم لم يُشَكلَا مركبًا إسناديًا».[1]

أما سائس الدَّرس اللساني الحديث فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure (1857-1913). الذي انتهج منهجًا جديدًا اصطلح عليه بمنهج الوصفي الآني Synchronique؛ الذي يُعنى بدراسة اللغة كما هي مستعملة في مكان وزمان معينين، وخاصة في الحاضر من أجل وصف مستوياتها: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، والدلالية. بطريقة علمية دقيقة خاضعة لمناهج البحث العلمي، وذلك للتمكن من تحقيق غاية أساسية هي الوقوف على كشف القوانين التي تخضع لها الظواهر اللغوية.[2]

وقد تمخضت عن هذا المنهج عديد المبادئ اللغوية والتي كان من أهمها، التفريق بين ثنائية اللغة و الكلام. فإنْ كان الكلام متضمنًا الجانب شخص وجانب اجتماعي، ولا يمكن تصور الواحد بدون الآخر، وهو يقتضي في كل آونة أن يكون على هيكلة منظمة تشترط في كل حين مؤسسة حالية ونتاجًا من نتاجات الماضي. فإنَّ اللغةَ تُعد بمثابة نتاج اجتماعي لملكة الكلام، ومجموعة من المواصفات يتبناها الكيان الاجتماعي ليمكن الأفراد من هذه الملكة، وإذا أخذنا الكلام جملة بدا لنا متعدد الأشكال متباين المقومات، موزعا في الآن نفسه بين ميادين متعددة.[3]

وقد انطلق المنهج الوصفي من تعريف اللغة بأنَّها:«نظام من العلامات والرموز التي تشترك فيها أعضاء الجماعة اللغوية، وتسمح بأن يتصل بعضهم ببعض»[4].

ومن هذا المبدأ اعتبر سوسير أنَّ الجملة:« تتابع من الرموز، وأنَّ كلَّ رمز يسهم بشيء من المعنى؛ لهذا فكلُّ رمز داخل الجملة يرتبط بما قبله وبما بعده ».[5]

---

[1] جورج مونان، **معجم اللسانيات**، ص184.

[2] ينظر، السعيد شنوقة، **مدخل إلى المدارس اللسانية**، ط1، القاهرة، نصر: المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر والتوزيع، دار السلام الحديثة للطباعة، 2008م، ص23-24.

[3] ينظر، فرديناند دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، تعريب : صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، ط، بلا، طرابلس، تونس: الدار العربية للكتاب، 1985م، ص 28-29.

[4] نايف محمد النجدات، النظرية التوليدية التحويلية من منظور الدراسات اللغوية النحوية العربية، **مجلة كلية دار العلوم**، جامعة القاهرة، العدد86، ديسمبر 2015م، ص178-179.

[5] فرديناند دي سوسير، **دروس في الألسنية العامة**، ص28.

وفي حين يذهب تلميذه أنطوان ماييه Antonne Meillet إلى أنَّ الجملة:«أنَّها مجموعة أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية وهي مكتفية ذاتيًا، ولا تتعلق بأية مجموعة أخرى قواعديا».[1]

فمابيه يتفق مع أستاذه في أن الجملة مجموعة من الأصوات والرموز، التي يحكمها عديد علاقات قواعدية، وأضاف ميزة أخرى للجملة كونها لا ترتبط بتركيب آخر، بحيث لا تتداخل جملة مع جملة أخرى وتحافظ على صورة تكوين كلمي واحد مكون من كلمتين أو أكثر. وبهذا شكل تباين مفاهيميا من حيث الشروط مع مثيلاته من التعاريف التي تخص الجملة.

كما ذهب ماريو باي Mario Bai إلى تحديد مفهوم الجملة بأنَّها:«تتابع من الكلمات والمورفيمات التنغيمية»[2] إذْ يجعل الجملة عبارة تسلسل كلامي مرفوق بنغم صوتي فريد .

وبين هذا وذاك جاء جوزيف فندريس Joseph Vendryes (1875–1960) لينتقي مفهومًا آخر للجملة يشير من خلاله إلى أنَّ الجملة هي الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة. ويؤكد القول السابق الذكر أن بعض الجمل تتكون من كلمة واحدة، من مثل:"تعال" و"لا" و"أسفاه" و"صه" فكلٌّ واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملًا يكتفي بنفسه.[3] فتعدد اللفظ لا يعني بالضرورة اكتمال المعنى فيمكن للفظة واحدة أن تفي بكل الكلام وتحقق المعنى المراد إيصاله للسامع، مثل: كلمة "قف" فهي بمثابة جملة تامة يحسن السكوت عليها.

وأما فيما يخص فكرة الاستقلال فقد استحوذ على صنيعها البنوي الأمريكي بلومفيلد Leonard Bloomfield (1887–1949) حين حدد الجملة بأنها:«الصِّيغة اللسانية المستقلة بحيث تؤدي وظيفتها دون التوقف على صيغة تركيبية تشملها».[4]

ومن خلال هذا التعريف يتجلى أنَّ بلومفيلد عُنيَّ بالبناء والشكل اللغوي، واهتم بالمظهر الخارجي دون الباطن المقصدي لمدخلات وعناصر الجملة، التي تشكل عنده أصغر وحدة لغوية لا تحتاج إلى غيرها، وهذا منهج اعتمده خَلَفَهُ السلوكيون في تحليل الجملة إلى المكونات المباشرة أي الوقوف عند حدود الأركان المكونة للجملة دون الولوج إلى مقتضيات المعنى.

في حين أشار بلومفيلد إلى دعامتين اثنتين؛ أولاها أن: الشكل اللغوي قد يكون مستقلًا في موضع ومتضمنًا في موضع آخر، وبذلك لمح إلى وجود نمطين متباينين في مواضع مختلفة، فالأول حسب رأيه مستقلٌ بحيث تكون عبارة الجملة مكونة من تركيب واضح لا يشتمل على أي إضافات جملية أو تركيبية

[1] جورج مونان، **علم اللغة في القرن العشرين**، ترجمة: نجيب غزاوي، ط، بلا، مطابع مؤسسة الوحدة، 1402هـ–1982م، ص44–45.

[2] ماريو باي، **أسس علم اللغة**، ترجمة وتعليق : أحمد مختار عمر، ط8، القاهرة: عالم الكتب، 1998م، ص118.

[3] ينظر، فندريس، **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ط، بلا، مكتبة الأنجلو المصرية، ت، بلا، ص101.

[4] Leonard Bloomfield **, Language** , traduction : George-Allen & Unwin Ltd, London, 1967, p170

أخرى، ولهذا وُصِف بالاستقلالية؛ بحيث تنفرد الصياغة بمناط واحد من المركبات من صنيع: ما أجمل منظر الاخضرار![1].

أما الثاني فيتضمن تراكيب زائدة ويُعد عند بلومفيلد أيضًا جملة من مثل قوله: جون يجري عندما ركضَ الكلب وراءه. وفي هذه النقطة تناول جانبًا آخر من دراسته للجملة بحيث ذهب إلى أنَّ أي منطوق ما يتألف من أكثر من جملة، وهذا هو الحال عندما يحتوي المنطوق على الأشكال لغوية متعددة ليست مرتبطة بأي معنى من المعاني ووفقًا لنظام نحوي معين، بشكل أكبر نحو:

How are you ?It's fine day are you doing to play tennis this of tenon ?

بحيث يتضمن ثلاث جمل لا تتضمن أي رابط نحوي بينها على الرغم من بروز نوع من الارتباط المعنوي الذي بجمل الجملة.[2]

ومن هذا يتبدى ذلك التراص في المفاهيم والمنطق في التركيب، بحيث وصف اللسانيون الجملة وصفًا مترابط الأجزاء متكامل الأركان يجعلها أكبر وحدة يقع عليها التفكيك اللغوي والتحليل يقوم على مناطها. وتعتبر من أرقى المفاهيم التي اجتمعت عليها العديد من الدراسات في الوقت السابق والراهن، لما تحظ من أهمية كبيرة في الدّراسة اللغوية وما تلقفه من اهتمام بالغ من طرف أنظار الباحثين الذين عملوا على تحليل الجملة إلى مكونات بغض الطرف عن كونها في أي قالب لغوي أكبر منها.

وقد وُجهت أبواب الوظيفية نحو تحديد وظيفة مكونات الجملة وعملت على تمييز وظائفها دلاليا بحيث صاغ أندريه مارتنيه André Martinet هذا القول:«إنَّ أصغر القول لابدَّ أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشدُ انتباه إليه ونسميه المسند(Prédicat) ويشير الآخر إلى مشارك إيجابي أو سلبي ونسميه المسند إليه (Sujet) ويكون دوره أيضًا على هذا الأساس».[3]

أثارَ مارتني قضية جِدُّ مهمة وهي مبتغى هذه الدراسة وهي قضية مكونات بنية الجملة وتتبع وظيفة الإسناد، وأحال إلى تسمية عناصر الإسناد ، وفي خضم ذلك أشار إلى سمات المسند التي حصرها في كونه دالًا على حدث أو ما شابه ذلك، وأضاف إلى كون المسند إليه يتصف بالايجابية تارة أو بالسلبية تارة أخرى. و أنَّ كلَّ قول مهما صغر حجمه يجب أن يحتوي على هذين الركنين، اللذان هما أساسا التركيب.

[1] ينظر، محمد حسن عبد العزيز، **الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003م، ص75.

[2] المرجع نفسه، ص75.

[3] أندري مارتنيه، **مبادئ اللسانيات العامة**، ترجمة: أحمد حمو، ط، بلا، دمشق: المطبعة الجديدة، 1985م، ص124.

المبحثُ الثَّانِي: المَذاهِبُ اللسَانِية ومَفهُوم البِنيَة.

لاجرم أنَّ أوَّ ما يشدُ انتباه الباحث، وهو يُجيلُ ناظريه في حدود مصطلح البنية La Structre في المنظومة الفكرية الغربية، أنَّ رائد البنيوية سوسير أعرض عن تعريفه واستخدامه في محاضراته، إلا أنَّ عددًا من الباحثين يكاد يجمع على أنَّهُ عبَّر عنه بمصطلحين بديلين، وهما: النسق والنظام.

صِنْو اللغويين العرب القدماء؛ فهم قد استوعبوا مفهوم بنية الجملة، وعبروا عنه بمصطلحات متنوعة في دواليها، متفقة في مدلولاتها، ومنها: البناء والتعليق والتأليف والنظم. وجلُّها تلمحُ إلى الطريقة التي تتكيف بها الأجزاء، لتكون جملة مفيدة.

يُخال أنَّ المهم بمكان أن يعرضَ الباحثُ إلى مصطلح البنية في العرفين اللغوي والاصطلاحي.

1-البنية لغة:

إنَّ المتأمل في المعجمات اللغوية، يتبدى له أن «للفظ البنية فعلان: "بنا" بالمد يبنو، جمع بِنْوةٌ أو بُنْوةٌ. و"بنى" بالقصر يبني من البناء».[1]

ويُقال: البُنْيةُ: بالضم والكسر: مابنيته، ج البِنَى والبُنَى، والبَنْيُ: نقيض الهدم.[2]والبِنْيةُ: ج بِنًى هي هيئة البناء وتركيبه.[3]

والبنية عند الغربيين مشتقة من الفعل اللاتيني Strucre والذي يعني بَنَى وشَيَّد، أو يعني البناء أو الطريقة التي بها مبنى ما. ومصطلح البنية هو كلمة أساسية في الفكر الحديث، وهي معقدة بشكل خاص كثير من تطوراتها الحديثة.[4]

فالبنية تنطوي في المعنى اللغوي الدال على البناء والتشييد؛ فهي تدلُّ على الشيء المبني، وعلى هيئته وتركيبه.

---

[1] بلقاسم دفة، بنية الجملة الطلبية في السور المدنية، **منشورات مخبر أبحاث في اللغة و الأدب الجزائري**، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2008م، ج1، ص5.

[2] ينظر، الفيروزآبادي مجد الدين بن يعقوب ت817هـ، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، 2005م، ص1264.

[3] ينظر، أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصر**، ص252.

[4] ينظر، صباح دالي، "**البنية اللغوية في سورة الكهف دراسة لسانية تطبيقية**"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2013-2014م، ص7.

وفي السياق ذاته، لابدَّ من الإشارة إلى أنَّ جمهور الباحثين الذين أجمعوا على أنَّ سوسير في إلحاحه على نظاميّة اللغة، قد سمى النسق ما سماه خَلَفُهُ بنية، والواقع أنَّ هذا الإجماع المطلق تنفيه محاضرات دوسوسير ذاتها؛ إذْ تصطنع بحرفية واضحة مصطلحي: البنية Structure والبناء Construction في سياق استثنائي من المؤسف ألا ينتبه إليه عامة الباحثين.[1]

وقد استخدم سوسير ذلك في معرض حديثه عن اللصق والقياس، حيث يقول:«كثيرًا ما يُستخدم البناء والتركيب لمناقشة تكوين الكلمات».[2] ولا ضير أن تُستعاضَ العبارة بحرفيتها في أصلها اللغوي: «On Emploie souvent les termes de Construction et de Structure à propos de la formation des mots»[3]

ويقرُّ جورج مونان إلى أنَّ:«سوسير يستبعد كلمة بنية بصفتها مرادفًا لنسق، فهو يستعملها قليلا(المحاضرات، ص180، 244، 256)، ثم يجدها غامضة لتعبير عما نسميه بنية أو بناء الكلمة، وهو المعنى الوحيد الذي يستعملها به».[4]

وقد أُستُعمل مصطلح النسق عند سوسير في بحثٍ قدمه حول: النسق البدائي للمصوتات الهندوأوروبية سنة1878. ففي هذا الكتاب يُلمح بكيفية ضمنية إلى المعنى الذي سيأخذه في المحاضرات: معنى مجموع العلاقات التي تحدد الوحدات(المصوتات) بتعارضها في حالة لسانية في السانكرونية.[5]

في الواقع، أنَّ مفهوم البنية لم يستوعبه سوسير في أصله، وذلك لأنه لم يكن منتجًا فيما يخص التحليل اللساني إلا عندما طرحته مدرسة براغ بمعناه الكامل، وكان ذلك بالمؤتمر الذي عقده الشكلانيون الروس في مدينة لاهاي سنة1928. حيث أصدر رومان جاكبسون Roman Jakobson (1896–1982) بيانًا في أعمال المؤتمر استخدم فيه كلمة بنية في سنة 1929.[6]

ولما كانت البنيوية Structuralisme تشتق وجودها الفكري والمنهجي من مفهوم البنية أصلًا، صُيِّرَ مصطلح البنيوية في ذاته، أولًا وأساسًا، عنوانًا جامعًا أبدعه العالم اللغوي الكبير رومان جاكبسون

---

[1] يوسف وغليسي، البنية والبنوية في المعاجم والدراسات الأدبية واللسانية العربية بحث في النسبة اللغوية والإصلاح النقدي، **مختبر الدراسات اللغوية**، جامعة منتوري–قسنطينة، العدد06، 1431هـ–2010م، ص16.

[2] فردينان دي سوسير، **علم اللغة العام**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، ط، بلا، بغداد: دار أفاق عربية، 1985م، ص200.

[3] يوسف وغليسي، البنية والبنوية، ص39.

[4] جورج مونان، **سوسير أو أصول البنيوية**، ترجمة وتقديم: جواد بنيس، ط1، بيروت، لبنان: مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015–2016م، ص79.

[5] المرجع نفسه، ص78–79.

[6] ينظر، صباح دالي، "**البنية اللغوية في سورة الكهف**"، ص9.

عام 1929. لوصف الأعمال النظرية لحلقة براغ اللغوية. ويراد بذلك أنَّ البنيوية لم تكن إلا تتويجًا لجهود الألسنية سابقة، تأتي على رأسها جهود المدرسة السوسيرية بزعامة العالم اللغوي فرديناند دي سوسير مؤسس اللسانيات الحديثة التي صارت تسمى Linguistique عبر محاضراته الشهيرة التي كانت عصارة ثلاثة فصول دراسية بجامعة جنيف خلال الفترة الممتدة بين 1906-1911.[1]

2-البنية اصطلاحًا:

ذكر عدد من الباحثين بأنَّ البنية بمثابة النظام المحكم الذي تتشابك مكوناته بواسطة أواصر التماسك، فيقول إبراهيم زكريا:«البنية عندهم جميعًا... هي ذلك النظام المتسق الذي تتحدد كل أجزائه بمقتضى رابطة تماسك وتوقف، يجعل من اللغة مجموعة منتظمة من الوحدات-أو العلاقات المنطوقة- التي تتفاضل ويحدد بعضها بعضًا على سبيل التبادل».[2]

فالبنية نسق منظوم على منوال محدد من العلاقات التركيبية. ويتوقف فهم التعليق في شطر كبير منه على شكل نظم الكلام، فهذه العلاقات يتحدد العنصر اللغوي ضمنها بوضعيات مختلفة. هذا ما صرح به روجيه جارودي Roger Garaudy (1913-2012) قائلًا بأنَّ البنية:«منظومة من علاقات وقواعد التركيب ومبادلة تربط بين مختلف حدود المجموعة الواحدة، بحيث تُعيَّنُ هذه العلاقات والقواعد معنى كل عنصر من العناصر».[3]

وعلم اللغة البنيوي ينهض على فكرة مفادها أنَّ تحليل أي عنصر لغوي لايمكن أن يتم بمعزل عن العناصر الأخرى، وأنَّه ينظر إلى اللغة على أنَّها وحدات صوتية تتكون لتكون وحدات مورفولوجيا، وهذه تتشكل بدورها لتؤلف جملًا. على حد قول حلمي خليل[4].

فالبناء عند علماء اللغة يبدأ بأصغر وحدة، وهي الصوت التي تتعلق مع وحدات الصوتية أخرى لتبني الوحدة المورفولوجية. وينتهي بأكبر وحدة وهي الجملة التي تتكفل الوحدات المورفولوجية ببناءها، وما صنيعهم هذا إلا للوصول إلى بنية الجملة التي تحكمها وتجعل أجزاءها بعضها آخذًا بأعناق بعض.

ويرى جون بياجيه Jean Piaget (1896-1980) أنَّ البنية لهي نسق من التحولات له قوانينه الخاصة، علمًا بأنَّ من شأن هذا النسق أن يظلَ قائمًا ويزداد ثراء بفضل الدور الذي تقوم به تلك

[1] ينظر، يوسف وغليسي، البنية والبنوية، ص10.

[2] بلقاسم دفة، بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية، ص6.

[3] يوسف وغليسي، البنية والبنيوية، ص17.

[4] ينظر، حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ط، بلا، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص7.

التحولات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عند حدود ذلك النسق، أو تهيب بأية عناصر أخرى تكون خارجة عنه.[1]

فبياجيه عرَّف البنية باعتبارها نسقًا من التغيرات والتحولات، وقد استجلى لها ثلاث سمات تُميزها، وهي:[2]

- الكلية (الشمولية) La Totalité
- التحوّل La Transformation
- الانتظام الذاتي(التحكم الذاتي) L'Autoréglage

ويراد بالكلية التماسك الداخلي لعناصر البنية، فالبنية هي علاقات وقوانين ذاتية داخلية، يفقدها العنصر إذا حاد عنها، وهذه البنية ليست جامدة وإنَّما تنطوي على ديناميكية، حيث يتولد عنها عدد من العمليات التحويلية التي تهضم من خلالها المادة الجديدة باستمرار، ويتم هذا التحول بفضل الانتظام الذاتي الذي يتكفل بوقاية البنية وحفظها، وينطلق من داخل البنية ذاتها؛ بحيث لا يحتاج إلى شيء خارج البنية لتكسب عملياتها التحويلية صيغة مشروعة؛ فيغلق النظام لكي لا تتحكم به أنظمة أخرى، وإنّما تعتمد على أنظمتها اللغوية الخاصة بسياقها اللغوي.[3]

ولما كانت البنيوية تبحث العلاقات الداخلية، والقيم الخلافية بين عناصر البنية، فإنَّ التحليل البنيوي يتسم بأنَّه تحليل منبثق أو محايث، ويدل هذا المصطلح على الاهتمام بالشيء " من حيث" هو ذاته وفي ذاته. فالنظرية المحايثة هي نظرة التي تفسر الأشياء في ذاتها ومن حيث هي موضوعات تحكمها قوانين تتبع من داخلها وليس من خارجها، فالتحليل المحايث أو المنبثق يقتضي الاستبعاد المنهجي لكل وجهات النظر المختلفة الخارجة عن القوانين الداخلية التي تحكم قيام اللغة بوظيفها الدلالية.[4]

وفقًا لهذا التصور البنيوي، كان سوسير يمثل نسق اللغة بلعبة الشطرنج، ويقارب بينهما بوصف «لعبة الشطرنج تحقيقًا اصطناعيًا لما تقدمه لنا اللغة بشكل طبيعي».[5] حيث أنَّه أمام نسقين متماثلين، فكما كانت قطعة الشطرنج لا قيمة لها في ذاتها، وإنما قيمتها تتحدد بموقعها على الرقعة، فاعتبر أنَّ الكلمة تتحدد قيمتها في نسق اللغوي بمقابلتها مع الكلمات الأخرى، فوضح ذلك بقوله:«إذا عوضت قطعة الخشب بقطع من العاج، فالتغيير لا يكون ذا أهمية بالنسبة للنسق، لكن إذا نَقصت أو زِدّتَ في عدد

---

[1] ينظر، صباح دالي، "**البنية اللغوية في سورة الكهف**"، ص10.

[2] ينظر، وردة عبد العظيم عطا الله قنديل، "**البنيوية ومابعدها بين التأصيل الغربي وتحصيل العربي**"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية–غزة، 2010م، ص29.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص30.

[5] Ferdinand de Saussure , **Cours de Linguistique Générale**, présenté par : Dalila Morsly, 2eme éd , ENAG éd , Alger , 1994, p 141.

القطع فإن هذا التغيير يصيبُ نحو اللعبة grammaire de jeu بعمق».[1] بفضل هذا التمثيل تتضح جليًا حقيقة أنَّ قيمة القطع أو الكلمات غير متوقفة على مادتها وشكلها لأنَّها إذا دمرت أو أتلفت خلال اللعبة يمكن تعويضه بأي شيء ذي مادة وشكل مختلفين ويُحيل إلى علاقات ذاتها، فالقيمة الملازمة للقطع والكلمات متوقفة على علاقاتها مع بعضها البعض وبموقعها الأول في الرقعة وبموقعها الذي تنتقل إليه.

3- المذاهب اللسانية:

وبعد معرفة أنَّ البنية كيان قائم بذاته، وليس رُكامًا من الكلمات التي لا يجمعها جامع. والكلمات التي تبني البنية بمثابة كُل يتشكل من كلمات متشابكة ومتضافرة يأخذ بعضها بأعناق بعض، ولا قيمة لهذا الكل إلا في حيز العلاقات والمواقع التي تربطه بها، فالكلمة لا يتسنى لها أن تدرس باعتبارها كلمة منعزلة لأنَّها تُعيَّنُ وتحدد ضمن البنية التي تنظمها وتخضعها لقوانينها، فالبنية هي سلسلة من العلاقات القائمة بين هذه الكلمات؛ التي تأخذ موقعها لتؤدي وظيفة محددة داخل هذه البنية.

وجب معرفة أهم المذاهب اللسانية التي اتخذت من الجملة مضمارًا للتحليل اللساني، لتُفككها وتُعيد بنائها، بُغية الكشف عن البنية التي تربط أوصالها وتُحكم إقفالها.

إنَّ المنظومة الفكرية الغربية اكتسبت ديناميكية تطورية ملفتة للانتباه بعد تبنيها الإطار العام الذي أرسى مبادئه سوسير. «فقد عرفت اللسانيات الحديثة طوال القرن العشرين ثلاث ثورات كبرى: ثورة البنوية التي بدأت مع دي سوسير، وثورة توليدية تحويلية تحت لواء تشومسكي Noam Chomsky، وثورة تبليغية تواصلية بزعامة هايمس Dell Haymes ووليام لابوف William Labov ».[2]

ويمكن تسمية الثورة الأولى بثورة الداليات، والثورة الثانية بثورة الدلاليات، والثورة الثالثة بثورة التداوليات، وكلٌ منها لها قائدها وجُنوده ومنجزاتهم، وتفصيل ذلك في الآتي:

أ- ثورة الداليات:

إنَّ سوسير قائد ثورة الداليات عبر محاضراته التي ألقاها على طلبته والتي نشرت بعد وفاته بثلاث سنوات عام 1916م، بمبادرة طالبيه: شارل بالي Charles Bally (1865-1947) وألبرت سيشهايAlbert Séchehaye (1870-1946) اللذان جمعا محاضراته، وقاما بترتيبها على هيئة الكتاب المعهود الآن تحت عنوان: Cours de Linguistique Générales. وقد«شكلت هذه المحاضرات ثورة كوبرنيكية Révolution Copernicienne في الدراسات اللغوية، على حد وصف جورج مونان».[3]

---

[1] جورج مونان، **سوسير أو أصول البنيوية**، ص80.

[2] الزايدي بودرامة، "**النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي دراسة في نحو الجملة**"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2013-2014م، ص22.

[3] يوسف وغليسي، البنية والبنيوية، ص10.

وقد نال الكتاب اهتمام الباحثين حين صدوره، رغم تزامنه وظهور الحرب العالمية الأولى، ولكن الكتاب لم يشهد رواجًا إلا بعد عام 1963م، وخاصة عام 1967م الذي انتشرت فيه أفكار دي سوسير انتشارًا واسعًا.[1]

قضى سوسير أغلب حياته يُدرس اللسانيات التاريخية ويَدْرُسها في الوقت نفسه، وأنَّه لم يُدَرس اللسانيات الوصفية الآنية والتنظير اللساني العام الذي اشتهر بهما بعد موته إلا في السنوات الأخيرة من حياته، وهو يوصف اليوم بأنَّه: أب اللسانيات الحديثة، ومؤسس المنهج الآني الوصفي.[2]

وقد جعل سوسير من اللغة موضوعًا للسانيات، وأنَّ الدراسة العلمية لها لابدَّ أن تنظر إليها في ذاتها؛ بوصفها كيانًا مغلقًا له زمان محدد معزول عن كل المؤثرات الخارجية المحتملة، ومن أجل ذاتها؛ وذلك حين يكون الهدف هو استنباط القوانين التي تحكم اللغة البشرية.[3]

بدأ سوسير من منهجية واضحة أساسها أنَّ اللغة جهازٌ من العلامات والرموز؛ وهذا الرمز اللغوي أو العلامة Signe له وجهان لا ينفصل أحدهما عن الآخر، هما: الدَّال Signifiant وهو الصورة الصوتية، والمدلولSignifié وهو الصورة المفهومية التي تعبر عن المتصور الذهني الذي يُحيلُ إليه الدَّال، وتتم الدَّلالة Signification باقتران الصورتين الصوتية والذهنية وبحصولها يتم الفهم، وقد ألحَّ سوسير على أنَّ العلاقة بين الدَّال والمدلول علاقة اعتباطية غير معللة.[4]

وهذه الثنائية تقوم بعلاقات معنوية متبادلة بين الوحدات التي تكون الحدث الكلامي وهي نوعين: علاقات استبدالية(رأسية) وعلاقات نظمية تركيبية(أفقية)؛ فأما«العلاقات الرأسية التصريفية Paradigmatique تقع بين الكلمة وما يمت إليها من صلة لفظية أو معنوية من الكلمات الأخرى التي لم يقع ذكرها في النص. وعلاقات نظمية تركيبية Syntagmatique تتكون بين الكلمة وغيرها من الكلمات في الجملة».[5]

العلامات اللغوية لا يتحدد معناها الكامل إلا بصلتها بغيرها من العلامات؛ لأنَّها لا قيمة لها بمعزل عن غيرها من العلامات، ومن هذا المنطلق تنشأ بين العلامات علاقات متبادلة للتركيب اللغوي. وقد تكون العلاقات: علاقات رأسية أو علاقات أفقية؛ أما الأولى تتمثل في عملية اختيار وانتقاء العلامات اللغوية والتراكيب اللغوية التي يودُ المتكلم الإفصاح عنها، وتقوم الثانية بدمج بين هذه العلامات المنتقاة وتأليف بينهما في جملة مفيدة وسليمة نحويًا.

---

[1] أحمد محمد قدور، **مبادِيء اللسانيات**، ط3، دمشق: دار الفكر، 2008م، ص22.

[2] ينظر، السعيد شنوقة، **مدخل إلى المدارس اللسانية**، ص44.

[3] ينظر، الزايدي بودرامة، "**النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربية**"، ص22.

[4] ينظر، أحمد محمد قدور، **مبادِيء اللسانيات**، ص23-24.

[5] السعيد شنوقة، **مدخل إلى المدارس اللسانية**، ص56.

وما كادت اللسانيات السوسيرية ترسم خطى الدراسة اللغوية الحديثة حتى تبناها عديد الدارسين مطورين إياها، وجاعليها أكثر دقة وشمولية وإجرائية. و تكوَّنت إثر شيوع كتاب بالإطلاع عليه أو ترجمته مجموعة من حلقات اللسانية عبر العالم ما لبثت أن أخذت طابع المدارس المتميزة كما يوضحها الشكل الآتي:

الشكل رقم(2) يُبين أهم المذاهب اللسانية.

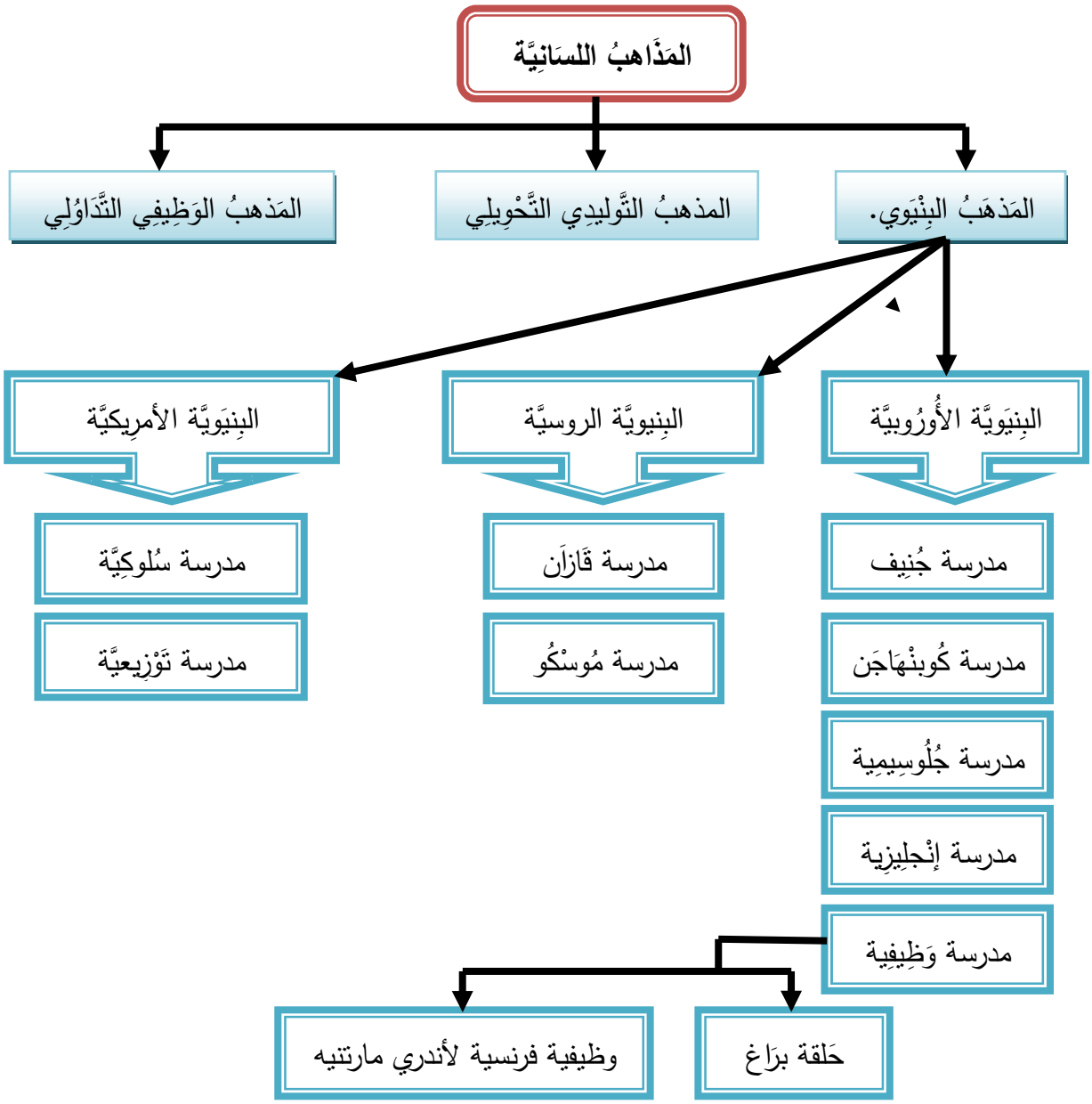

ومن بين المهتمين بدراسة سوسير كان فيلام ماثيزيوس Vilem Mathesieus (1882-1945) الذي أسس نادي براغ اللساني سنة 1926، بمعية معاونيه: نيكولاي تروبتسكوي Nicolaï Trubetzkoy (1890-1938)، ورومان جاكبسون، وكالر بوهلر Karl Buhler (1879-1963)، ووليام لايبوف...وغيرهم.[1]

مُؤَلَفُ سوسير كان له أثرٌ بالغٌ في بروز هذه المدرسة اللسانية، التي قامت على مبدأ رئيس قائم على تتبع البنية النحوية والدلالية والفونولوجية على وجه خاص، وما تؤديه من وظائف. لتتعدى بعملها الوصف البنيوي سوسيري إلى تتبع الوظائف التي تقوم بها الفونيمات والعلاقات النحوية التي يمكن رصدها في أي نص. بهذا تميز منهجُ هذا الاتجاه بدراسة نظام اللغة الكلي بمستوياته المختلفة دراسةً وظيفية بحتة. فبينما ينظر سوسير للغة على أنّها نظام من العلامات، ترى مدرسة براغ أن اللغة نظام من الوظائف؛ وكل وظيفة نظام من العلامات.[2]

ورغم فضل سوسير على جماعة براغ اللسانية فإنَّهم خالفوه في النظر إلى اللغة. فهي عندهم نتاج نشاط إنساني؛ وأداة لتحقيق أغراض مستعمل اللغة فيما يَودُ تبليغه والإفصاح عنه للسامع. وقد عبّر ابن جني عن هذا الطابع الوظيفي للغة بقوله:« أما حدها فإنَّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم».[3] لذا انكب أعضاؤها على دراسة الوحدة الصوتية (الفونيم) التي وظيفتها التفريق بين معاني الكلمات(المورفيمات)؛ فالذي يفرق بين معنى (صام) و(نام) هو الفونيم الأول من كل كلمة.

وقد بنت مدرسة براغ تحليلها للتركيب على منظور الجملة الوظيفي الذي حاول ماثيسيوس تطويره وتطبيقه على اللغة التشيكية والإنجليزية. والمحصِّلة في هذا المجال أن الشكل العام لمنظور الجملة الوظيفي في اللغات كلها قائم على الترتيب المفرداتي. وقد انطلق منهجها في تحليل الجمل بالنظر إلى مضمونها الإخباري وهو مطبق حتى الآن في تشيكوسلوفاكيا. فكل عنصر أساسي في الجملة له وظيفة دلالية؛ وذلك بحسب الفعالية التي يقوم بها في عملية الاتصال.[4]

وفي مسيرة الوصفيين تأتي جهود بلومفيلد؛ سَائِس مدرسة التوزيعية أو السلوكية التي ظهرت سنة 1930م، «ويمثل منهج التحليل إلى المكونات المباشرة Constituent Analysis Immediate الذي وضع أُسُسَه العالم الأمريكي بلومفيلد سنة 1933م، أصلًا من أصول التحليل التي أفرزتها هذه المدرسة

[1] ينظر، السعيد شنوقة، **مدخل إلى المدارس اللسانية**، ص70-71.

[2] أحمد مومن، **اللسانيات النشأة و التطور**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م، ص136.

[3] ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص33.

[4] ينظر، السعيد شنوقة، **مدخل إلى المدارس اللسانية**، ص77.

التي سادت أوروبا وأمريكا لسنوات طويلة. والنحو في إطار شكلي Formal غايته وصف العلاقات الناشئة بين العناصر اللغوية في الجملة وصفًا موضوعيًا، مُطَّرِحًا المعنى والعوامل النفسية والاجتماعية».[1]

انطلق هذا المنهج من فكرة مفادها أن الجملة ليست خطًا أُفقيًّا من الكلمات، وإنَّما هي بناء يقوم على طبقات، فيقول السعيد شنوقة:« يقوم التحليل إلى مكوّنات مباشرة من خلال تحليل الجملة بتفكيك بنيتها على أساس أنَّها مؤلفة من طبقات تمثل مكوّنات الجملة، بعضها أكبر من بعض إلى أن يتم تحليلها إلى عناصر الأولية من المورفيمات...باعتبارها عناصر صوتية دالة كلٌّ منها على وحدة صرفية دنيا وأصغر تُفيد معنى يبرزها التحليل، فلا تفكك الجملة على أساس أنَّها مؤلفة من طبقات مرصوفة بعضها بجانب بعض»[2]

وقد نظر بلومفيلد إلى اللغة باعتبارها سلوكًا يأتي استجابةً لمثير معين. وبيَّنَ قصده من رأيه هذا بقصة جاك وجيل. وقد«ركز في دراسته اللغوية على الجانب الطبيعي، وهو الصوت والبنية التي يتحقق فيها توزيع الأصوات على شكل فونيمات ومورفيمات، لأنَّه يمثلُ المادة المناسبة للبحث الموضوعي المضبوط، دون المعنى الذي قد يفتح مجالات للأحكام الذاتية الانطباعية».[3]

غير أنَّ تلميذه هاريس Zellig Harris (1909–1992) قدَّم مفهومًا جديدًا للتوزيع خلافًا لأستاذه بلومفيلد، واستعمل فيه مقياس "المعنى" لتحديد البنى الفونولوجية والتركيبية، ووضع حدودًا لنظريته، ويسمح هذا المفهوم بربط الجمل بعضها ببعض.[4]

ولعل أهم مثلب – دفعه لرد الاعتبار للمعنى– من مثالب اللسانيات السوسيرية : الفصل بين اللغة والموقف الاجتماعي، مما يحول دون الفهم الصحيح. ومن هذا المثلب سعى هاريس إلى«وصف الوحدات اللسانية وتحديدها في لسان ما، من أجل تصنيفها في شكل أقسام أو فئات نحوية بعد أن يتم استخراجها من المدونة، ويطلق عليها مصطلح وحدات التقسيم الكلامية، وتتسم كل وحدة منها بالثبات؛ إذ يلزم ورودها في الجملة حين تتوفر شروط وجودها من جهة السياق».[5]

---

[1] عبد الحميد مصطفى السيد، بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، الجامعة الهاشمية – المملكة الأردنية الهاشمية، العدد 19/75، 2001م، ص39.

[2] السعيد شنوقة، **مدخل إلى المدارس اللسانية**، ص97.

[3] بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء، "**المونيمات الوظيفية في المعلقات السبع دراسة نحوية لسانية**"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، 2016–2017م، ص8.

[4] ينظر، الزايدي بودرامة، "**النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي**"، ص25.

[5] سعيد حسن بحيري، **علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات**، ط1، القاهرة، لبنان: الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان الناشرون، 1997م، ص19.

وعمد هاريس إلى فرض أسٍّ مهم في تحليله للخطاب والقائم على العلاقات التوزيعية بين الجمل La Distrubutional Rolation Ayoung-Sentences وعلى هذا نجد أنَّ كل عنصر لغوي يشغل مكانًا معينًا، وكل سلسلة كلامية يمكن أن تجزأ إلى عناصر مستقلة ومتميزة، وإرجاع تكوين الأبنية الصرفية والنحوية إلى عوامل معينة تتحكم في مقبولية ترتيب عدد من الفونيمات لتكوين بنية صرفية، وترتيب عدد من المورفيمات لتكوين بنية نحوية، ويتحدد في النهاية مفهوم التوزيعية بأنَّه توزيع عنصر ما، أو هو مجموعة كل المحيطات التي يقع فيها، أي مجموع المواضع المختلفة، أو علاقة عنصر ما بالعناصر التي تشغل الموقع ذاته.[1]

ب- ثورة الدلاليات:

في سنة 1957م، قاد نوم تشومسكي ثورة على السلوكية بوجه خاص- من خلال كتابه Syntatic Structures- التي سيطرت على ساحة اللغوية الأمريكية ردحًا من الزمن، وما فتأت مبادئها تهوي إلا ببروز المنهج التوليدي التحويلي؛ الذي يرى أنَّ الإنسان المتكلم هو صاحب الدور الفاعل في خلق اللغة وإيجاد بنيات توليدية جديدة لا تنتهي، وبذلك يتعدى حدود التفسير السلوكي، فلغة الإنسان عنده أعظم بكثير من أن تكون مجرد استجابات-حيوانية-للمثيرات المختلفة.

ويرى أن من مثالب التي وقعت فيها اللسانيات الوصفية أنَّها«تكتفي بوصف الظاهرة اللغوية وتصنيفها انطلاقًا من مدونة لغوية محددة، ويرى تشومسكي أنَّه يجب على اللسانيات أن لا تتوقف عند حدود الوصف و التصنيف بل تتجاوزها إلى تفسير وتحليل القدرة اللغوية التي تمكن المتكلم من إنتاج عدد لا محدود من الجمل الصحيحة نحويًا».[2]

ومن هذا الأساس«جعل تشومسكي موضوع اللسانيات هو اللسان، ويريد به تلك الملكة التي يتميز بها الكائن البشري عن بقية الكائنات، فموضوعها هو الملكة أو القدرة؛ حيث يقوم بوصفها وتوضيحها، أما عن الهدف فهو تقديم تفسير للكيفية التي ينتج بها، ويفهم متكلم مثالي لغته. يقول تشومسكي: إنَّ الموضوع الأول للنظرية اللسانية هو المتكلم المستمع المثالي المنتمي لعشيرة لغوية متجانسة كليا، والذي يعرف لغته، وعندما يطبق معرفته هذه في إنجاز فعلي فإنَّه لا يخضع للشروط النحوية غير الملائمة كقصور الذاكرة ».[3]

يفترض تشومسكي أنَّ الفرد يمتلك ناصية اللغة وقواعدها وأدواتها في ذهنه، وتكون على هيئة قدرة Compétence كامنة، وبواسطة هذه القدرة يُولد جُمل اللغة المعبرة عن المعاني المبتغاة بصورة بسيطة،

---

[1] سعيد حسن بحيري، **علم لغة النص**، ص19. وينظر، خليل عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص50.

[2] الزايدي بودرامة، "**النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي**"، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص23.

وفي المرحلة التالية يأتي الأداء Performance، إذ يجري في المرحلة التحويلية بناء جمل متطورة عن الأصل، ويقصد بالإنجاز ما ينطقه الإنسان بالفعل على هيئة أصوات يتكون منها الكلام، وهي الترجمة الفعلية للكفاءة أو القدرة، ويتمثلُ في البنية السطحية. فدراسة الأداء أو البنية السطحية تقدم تفسيرًا للصوت في اللغة، ودراسة القدرة أو البنية العميقة تقدم التفسير الدلالي للغة.[1]

وهذه القدرة التي تمكن متكلم اللغة من التمييز بين أصناف الجمل نحوية الفاسدة، هي ما يصطلح عليها تشومسكي بالحدس L'Intuition؛ « تُسمى مقدرة متكلم اللغة على إعطاء المعلومات حول مجموعة من الكلمات المتلاحقة من حيث أنَّها تؤلف جملة صحيحة أو جملة منحرفة عن قواعد اللغة بالحدس اللغوي».[2]

فقام بتقنين اصطلاحية جديدة على أفكاره التي كانت الأولى في تاريخها، والتي اشتهرت بالنظرية التوليدية التحويلية، والتي صاغ في صفحاتها معنى البنى، فأشار إلى ما يسمى بالبنية العميقة:« والتي بنية ضمنية مجردة كامنة في الدماغ البشري والتي تسهم في فهم معنى البنية السطحية؛ التي بدورها تُعنى بالبنى ذات طبيعة فيزيائية محسوسة تجسِّدُ شكل الجملة الشبه النهائي».[3] وعلى هذه الشاكلة تقام مجموعة من التحويلات، وتطبق بالضرورة على البنى العميقة المجردة التي تتضمن المعنى الأساس وذلك بُغية الحصول على بنية سطحية.[4]

كما أقرَّ تشومسكي بوجود علاقة وكيدة بين البنية السطحية والبنية العميقة. وأكدَّ على وجود نوعين من التراكيب؛ وأنَّ الجملة تتكون من بنى تركيبية مختلفة، وهذا في مضمار التركيب الأول الظاهري أو السطحي وهو صورة اللفظية المنطوق بها، ومن جهة التركيب الثاني العميق وهو الصورة الذهنية أو المثالية، أو المقدرة في الكلام، كما تحددها قواعد النحو. وصَرَّح بأنَّ العلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة أعمق بكثير من تلك العلاقات الظاهرة على السطح.[5]

جـ- ثورة التداوليات:

حمل لواء هذه الثورة عالم الأجناس الأمريكي هايمس ولايبوف، لوضع منطلقات جديدة للدَّرس اللساني، وذلك بإعادة الاعتبار للكلام في واقعه الاجتماعي، بدل اللغة أو اللسان(القدرة)؛ لأنَّ موضوع

---

[1] ينظر، نايف محمد النجادات، النظرية التوليدية التحويلية، ص185-186.

[2] شفيقة العلوي، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة**، ط1، بيروت، لبنان: أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، 2004م، ص 51.

[3] ينظر، محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، ط، بلا، عمان: دار الفلاح للنشر والتوزيع، 1999م، ص23.

[4] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، ط، بلا، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م، ص14.

[5] محمد الصغير بناني، **المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة**، السداسي الأول، الجزائر: سلسلة أهل الحكمة،2001م، ص74.

اللسانيات في نظر لايبوف:«ليس القدرة كما يحددها تشومسكي، إنَّما هي دراسة البنية اللغوية وتطوراتها في خضم السياق الاجتماعي الذي تشكله العشيرة اللغوية. إنَّ اللسانيات العامة مهما كان محتواها يجب أن تقوم أولًا على اللغة كما يستعملها المتكلمون الذين يتواصلون بينهم في حياة اليومية».[1]

ويعتبر هايمس أن ما يتميز به الفرد المتكلم هو امتلاكه لقدرة أكبر وأشمل وأكثر وظيفية مما يقترحه النحو التوليدي، وهو القدرة التواصلية التي تُمكن من القدرة على إنتاج وفهم ما لا حصر له من الجمل النحوية، بل تتعلق باشتغال السلوك اللغوي في شموليته واوقعيته وهي مختلف السياقات والمقامات الممكنة لتحقيق كل أغراضه التواصلية في أبعادها الفردية والجماعية.[2]

فوجهة نظر تشومسكي وإلحاحه على اهتمام بالقدرة اللغوية أثارت العديد من انتقادات التي وجهها له لايبوف وهايمس، اللذان ناهضا وجهة نظره بشأن أسبقية القدرة اللغوية على الأداء (الإنجاز). لايبوف وهايمس أكدا على لُزوم العناية بالأداء المتمثل في القدرة التواصلية عوض القدرة اللغوية التي باتت جزءً من القدرة التواصلية للمتكلم والسامع.

فالتَّداولية تهتم بالقدرة التّواصلية وتعضد هذه القدرة بالمكون البلاغي، لأنَّك لا تستطيع أن تنقل معنى جملة إلى معنى آخر دون هذه القدرة، فإذا فقَدَ الإنسان المكون البلاغي سيصعب عليه إنتاج مقامات جديدة.[3]

وبفضل جهودهما–هايمس و لايبوف– قد« أُعيد الاعتبار للنظريات السياقية، حيث دخلت مجال اللسانيات بقوة، كنظرية أفعال الكلام لفلاسفة اللغة العادية، ونظريات التداول والملفوظية، ونظريات النحو الوظيفي. وما يجمع هذا التوجه الجديد هو محاولة ربطه البنية بوظائف تداولية محددة تحكمها سياقات، وطبقات مقامية معينة، وشبكية من العلاقات الاجتماعية المنظمة لمقاصد المتخاطبين».[4]

---

[1] مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية من النموذج ماقبل المغيار إلى النموذج الأدنوي مفاهيم وأمثلة**، بمشاركة: محمد الملاخ وحافظ إسماعيل علوي، ط1، إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2010م، ص49.

[2] مصطفى غلفان، **اللسانيات التّوليدية**، ص49.

[3] ينظر، مراد قفي، "**المعنى الإسنادي في الجملة العربية**"، ص113.

[4] الزايدي بودرامة، "**النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي**"، ص26.

الخلاصة

قد بحث الفصل الثاني: بنية الجملة في الدرس اللساني الحديث. فبدأ يمهد لذلك بعرض حدِّ الجملة في الدرس اللساني الحديث، وجد أنّها أربت تعريفاتها عن المائتين بل الثلاثمائة، فاختار الباحث عددًا منها ورصدها. وتنبه إلى أنَّ اللسانين الوصفين لم يتفقوا على تعريف ملزم للجملة؛ فكلٌ منهم عرَّفها حسب مشاربه. بالرغم من أنَّهم اتحدوا على مبدأ ثاوٍ مفاده: أنَّ الجملة هي أكبر وحدة تركيبية قابلة لوصف اللغة، وللتحليل اللساني إلى وحدات دنيا. لعل هذا ما جعل أصحاب لسانيات النص يصفونهم دراستهم بـ: نحو الجملة.

ثم تكفل المبحث الثاني منه، ببيان مفهوم البنية. ولمح إلى أنَّ سوسير لم يرادف بين البنية والنسق كما أجمع خلَفَهُ ، وأن البنية اكتسبت مفهومها الكامل مع حلقة براغ اللسانية بزعامة فيلام ماثيسيوس. وخلص إلى أن البنية جهاز قائم بذاته، يتألف من عناصر لغوية تحكمها علاقات وقوانين التركيب الداخلية للبنية، والتي من شأنها أن تُحدد معنى العنصر بعلاقته بغيره من العناصر. وإذا خرج منها عنصر يفقد قيمته ووظيفته التي اكتسبها باعتباره جزء من هذه البنية المغلقة.

ثم قدم أشهر المذاهب اللسانية، التي تبنت المنهج الوصفي الذي رسم خطاه سُوسير، وانطلقت تصف البنية اللغوية وفق منظورها الخاص. وكان من هذه المذاهب التي سُلط الضوء عليها هي ثلاث:

- ✓ المنهج الوصفي(حلقة براغ، الاتجاه السلوكي، الاتجاه التوزيعي)
- ✓ المنهج التوليدي التحويلي.
- ✓ المنهج الوظيفي التداولي.

الفَصْلُ الثَّالِثُ: بِنيَةُ الجُملَةِ فِي ضَوْءِ المَنهَجِ الوَصْفِي والتَّوليدِي التَّحْوِيلِي والوَظِيفِي التَّدَاوُلِي.

المَبْحَـثُ الأَوَّلُ: بِنيَةُ الجُملَةِ فِي ضَوْءِ المَنهَجِ الوَصْفِي.

المَبْحَثُ الثَّانِي: بِنيَةُ الجُملَةِ فِي ضَوْءِ المَنْهَجِ التَّولِيدِي التَّحْوِيلِي.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: بِنيَةُ الجُمْلَةِ فِي ضَوْءِ المَنْهَجِ الوَظِيفِي التَّدَاوُلِي.

المبحث الأول: بِنيَة الجُملَة فِي ضَوْءِ المَنهَجِ الوَصْفِي.

إنَّ دراسات المناهج الوصفية تمتازُ بطبيعتها عن باق المناهج الأخرى، بحيث تنفرد بطرائق وآليات تحليلها للتراكيب النحوية التي تشكل في معظمها بنية متراصة قائمة على أسس التقعيد المنطقي لأي لغة من اللغات، وهذا ما استدعى بالباحثين في خضم هذا المنهج بدراسة مناط الجملة، وتفكيكها إلى غاية أصغر مكوناتها، أي العمل على البحث في مفصلاتها الجزئية بغية معرفة الآلية المثلى والمنطقية لتكوين البناء الأكبر للجملة. بحيث صيغت هذه الآلية بدقة وضعها في مسار وصفي يصف طريقة تشكل البنية الكبرى من بنى صغرى ووحدات دنيا.

وفي هذا التيار التحليلي عمد جلُّ اللسانيين على معرفة البُنَى الحقيقية للجملة، هذا المكون الأكبر الذي يحتوي مجموعة من الأدوات والدقائق التي تحتاج فعلا إلى المباشرة في التفصيل ومعرفة أصل الكلمة التي هي منبع الجملة ومما هي تتكون فعلا. وهذا ما سعت إليه الدِّراسات الحديثة اليوم، وما أضافه البحث في إطار هذا المجال الجملي بطبيعته.

ومن هذه العتبة يَلجُ الباحثُ إلى معرفة مكونات هذا التحليل والآلية المدرجة في صناعته وذلك الأساس الذي اعتمدت عليه الوصفية بوضع الأصول الأولى والمصطلحات الموضوعية بحيث تعمل على النظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أسس معينة، ليقوم نهاية بوصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا.

فالنحو الوصفي بعمومه يؤكد على ضرورة تناول النطوق اللغوية على ميزان واحد من البحث، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط،[1] وهذا يدرج في نطاقه التعريف الجوهري للجملة La Totalité والتي في مُجملها متعلقة بالبنيات والمجاميع، أو تلك المركبة من عناصر مستقلة عن الكل، وتشكل البنية بالطبع من عناصر، ولكن هذه العناصر تخضع لقوانين تميز المجموعة كمجموعة وهذه القوانين المسماة تركيبية لا تقتصر على كونها روابط تراكمية، ولكنها تضفي على الكل ككل خصائص المجموعة المغايرة لخصائص العناصر، فالأعداد الصحيحة مثلا لا توجد على انفراد ولم يتم اكتشافها في أي ترتيب كان لكي يُعاد جمعها، فإنَّها لا تظهر إلا تبِعًا لتسلسل الأعداد ذاته، وهذا التسلسل يبدي خصائص بنيوية مميزة عن خصائص كل عدد، فيمكن أن يكون مزدوجًا أو مفردًا أو قابلًا للقسمة.

[1] ينظر، عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، ط، بلا، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1979م، ص47.

ومن جهة أخرى فإن البنية تكتفي بذاتها، ولا تتطلب لإدراكها اللجوء إلى أي من العناصر الغريبة عن طبيعتها،[1] وهذا أهم الميزات التي تنضوي تحتها البنى التركيبية. وعلى ضوء ذلك فإن البنية لحمة متماسكة متجسدة في أجزاء تشاركت معنى ودلالة لتعطي معنى متكامل يضفي للفظ صورته القواعدية المضبوطة والمحكمة بقوانين ترصها نحويًا.

وهذا ما أضاف لأراء العلماء شحنة إيجابية للخوض في غمار التحليل الذي عرف في المنهج الوصفي بالتحليل إلى المكونات المباشرة، وهذا ما سيتم توضيحه خلال المحطات التالية.

حيث حاول فيلام ماثيسيوس رسم خطى الدراسة اللغوية الحديثة المحفوفة بمناط البنيوية السويسرية. وعمل على تطوير مناحها بتحليل البنى التركيبية على منظور الجملة الوظيفي وتطبيقه على اللغة الانجليزية وحتى التشيكية وبعض اللغات الأوربية.[2]

والمحصلة في هذا المجال أن الشكل العام لمنظور الجملة الوظيفي في اللغات كلها قائم على الترتيب المفرداتي وقد ثبتت مدرسة براغ منهجها على الأساس في تحليلها للجمل، وذلك بالنظر إلى مضمونها الإخباري وهو يطبق حتى الآن في تشيكوسلوفاكيا.[3]

ولعل أهمما عرف من أفكار قضية المعنى ، بحيث قومت مستويات اللغة بثلاث هي:[4]

1. المستوى النحوي ويندرج فيه الصرف كذلك.
2. المستوى الدلالي.
3. المستوى الكلامي ORGANISSATION OF UTTERANCE.

المستوى الأخير يبين كيف يتفاعل المستوى النحوي والمستوى الدلالي في عملية الاتصال اللغوي، ثم يميزها بين مفهومين مهمين تقوم عليهما اللغة في اتصالاتها واستعملاها، فالاتصال يتمثل بمكونات النشاط الكلامي(مرسل، رسالة، مرسل إليه).

بمعنى آخر أن كل عنصر أساسي في الجملة له مساهمة أو دور دلالي وذلك بحسب الفعالية التي يقوم بها في عملية الاتصال.

---

[1] ينظر، جان بياجيه، **البنيوية**، ترجمة: عارف منيمنه وبشير أوبري، ط4، بيروت: منشورات عويدات، 1985م، ص 8،9.

[2] السعيد شنوقة، **مدخل إلى المدارس اللسانية**، ص77.

[3] ينظر، أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص 139،140.

[4] رياض حمود حاتم وأحمد كاظم هماش، الخط العمودي والخط الأفقي في اللسانيات الغربية، كلية الدراسات القرآنية، **مجلة جامعة بابل**، العلوم الإنسانية، العدد، المجلد 64، 2016م، ص682.

وهذا الجانب المهم يؤطر لنا أطرا خاصة في التحليل وقوام ترتيب الجملة وفق مكونين اثنين:[1]

- الموضوع (Theme) ويطلق عليه المسند ويسمى بـ (المتقدم)، وهو المعلومة المعروفة لدى كل من الناطق والسامع.
- الخبر(Rheme) ويطلق عليه المسند إليه، ويسمى بـ (المتأخر)، وهو المعلومة الجديدة التي ينتظر السامع الناطق الحصول عليها.

ويمكن التعبير عن المتأخر بأنه عنصر إلزامي لا يمكن تجاهله في المنطوق، لأنه الغاية التي يراد إدراكها، وبهذا الموضوع يمكن أن يكون الاسم الذي تخبر عنه الجملة ، والخبر هو ما يذكر حول هذا الاسم، لهذا التواصل عندهم يكون بوساطة تحميل العناصر اللسانية المكونة بشحنة إعلامية.

ومن خلال هذا الطرح يَستوعبُ الباحث مدى التفاعل الظاهر والإفادة لهذا التفاعل بين المسند والمسند إليه في تحقيق المعنى المُبتغَى التي تبقى غايته الأولى والأخيرة الاتصال، وقدرة السامع على إدراك العناصر الجملة التي تركتها مناطيق المتكلم؛ بحيث يسعى هذا الأخير على طرح موضوع معين يستوجب من خلاله الحصول على خبر جديد يحمل تصورا جديدا في ذهنية السامع.

لهذا نرى اللسانيات البنيوية تتصور الواقع بأنه نظام رمزي بعد أن تميز بين إجراءين مختلفين هما: [2]
الأوَّل: التقاط العناصر الواقعية المحددة والذهنية المجردة وإمكانية التعبير عنها من طرف المتحدث بكلمات من اللغة التي يستعملها.
الآخر: وضع العلاقة المختارة التي تشكل كُلًّا عضويا(الجملة) ويمكن أن تقوم الكلمة مكان الجملة للتعبير عن المطلوب إيصاله.

وبذلك انبنى التمظهر الشكلي لمفردات اللغة أو عناصرها التي تشكل نطاقًا جوهريا حده الكلمات ومطمعه التعبير وترميزه الجمل، ولُبَابُه تلك العلاقات المنبثقة من اختيارات مُقنَنة وفق ذهنية مبرمجة تحت قواعد مضبوطة لتشكل جملًا متراصة الكلمات مشحونة المعاني ترسي على معالم التواصل والاتصال.

ومن هذا المنبر علت الدِّراسات أوّج تطور أبحاثها مع بروز منهج التحليل إلى المكونات المباشرة، وينظر هذا المنهج الذي وضع أسسه بلومفيلد وطوره تلاميذه من أمثال ويلز (Wells) وهوكت(Hockette) وهاريس.[3] إلى الجملة على أنّها ليست خطًا أفقيًا من الكلمات ، وإنَّما هي بناء يقوم

[1] ينظر، رياض حمود حاتم وأحمد كاظم هماش، الخط العمودي والخط الأفقي في اللسانيات الغربية، ص683.
[2] المرجع نفسه.
[3] ينظر، أحمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، ص 150-151.

على طبقات، ويقوم تحليلها على تقسيمها إلى مكونين (Contituent) ثم يقسم كل مكون أيضا إلى مكونين حتى يصل إلى أصغر وحدة تحليلية، وهي المورفيم (Morpheme)، ويعرض على أصحاب هذا المنهج ذلك في صور بيانية مختلفة، منها التحليل الشجري، وعلى سبيل المثال: جملة: عَلِمتُ زيدًا مخلصًا، تحلل بالكيفية الموالية:[1]

الشكل رقم(3) يبرز كيفية تحليل الشجري للجملة.

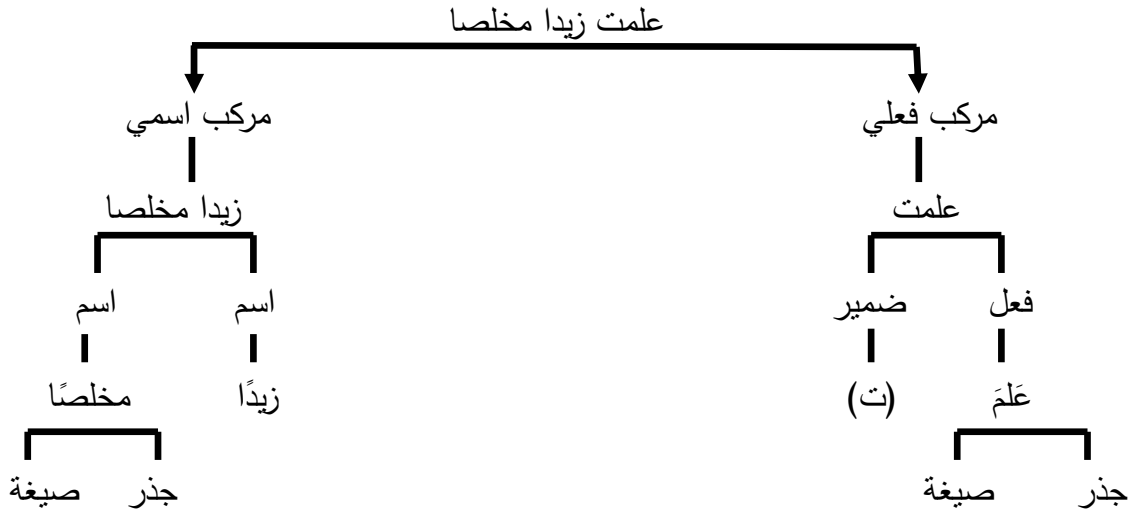

ولا يقتصر هذا المنهج على التقسيم والتصنيف، بل يدرك العلاقات القائمة بين المكونات المباشرة في الجملة فيقسمها إلى قسمين:[2]

-علاقات أفقية: (Syntagmatic) وتتكون بين المورفيات التي ترد معا في صلة واحدة.

-علاقات رأسية: (Paradignatic) وتتكون هذه العلاقات بين المورفيمات التي يمكن أنْ يحل كلٌّ مِنها محل الآخر.

حيث رأى بلومفيلد أن الجملة لا تتبلور في كونها مجموعة من الوحدات المتتالية على مستوى البنية الأفقية، إنَّما في التعبير عن قوام بناء متدرج يحتوي على طبقات وتكون كل طبقة منها تحت طبقة أكبر منها في تقسيمات ثنائية حتى تصل إلى الطبقة الصغرى التي يُعجز عن تقسيمها، وهذا تِربَ الوقوف على أعلى قمة إلى أصغر وحداتها؛ أي تكون الرؤية من فوق للوصول إلى أصغر مؤلف يتألف منه هذا التركيب.

---

[1] عبد الحميد السيد ، **دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية – علم النحو وعلم المعاني**، ط1، عمان، الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 1424هـ ،2003م، ص65.

[2] المرجع نفسه ، ص66.

وبذلك يبدأ بلومفيلد من الصور اللغوية لا من معاني الصور، وقد كَونَ على أساس مقاييس صورية خالصة نظامًا كاملًا من الوحداتِ اللغوية الصغرى (الفونيمات)، ومن تصرفاتها ومن الصلات العامة بينها ومن الصور النَّحوية والنَّظم وأنواع الجمل، وعلى إثر ذلك فهو يتخلصُ قدرَ الإمكانِ من المعنى ، ويرى أنَّ معنى أي صورة من الصور اللغوية هو الحالة التي ينطق فيها المتكلم بهذه الصورة والأثر الذي يحدثه في السامع.[1]

ومن هذا الأساس اعتبرَ بلومفيلد نظريته المادية صالحة لدراسة السلوك الإنساني، لأنَّ تصرفات هذا الأخير جزء من اطراد توالي العلة والأثر، صِنوَ ما يُوجد في دراسة العلوم الدقيقة، يسمع المتكلم جملة معينة، أو يشعر بشعور معين، فتتولد لديه استجابة كلامية دون أن ترتبط هذه الاستجابة بأي شكل من أشكال التفكير، فالاستجابة الكلامية مرتبطة بصورة مباشرة بالمنبه، ولا تتطلب تدخل الأفكار، وهكذا تبدو اللغة من وجهة نظر السلوكيين مجرد سلسلة من الاستجابات المتتالية التي توصل الأحداث المادية إلى الذاكرة بواسطة قنوات الحواس، وبالتالي فالدراسة اللغوية تُظهِرُ اللغة وكأنَّها تنظيم من الأشكال لا شبكة من المعاني، فحسبهم لا يمكن أن يُعرف المعنى معرفة دقيقة إلا حينما نكون على علم دقيق بكل شيء.[2] في عالم المتكلم والمعرفة الإنسانية لم تصل بعد إلى هذه الدرجة.

وقد حاول بلومفيلد وضع نظام متماسك يحتوي على مبادئ لوصف اللغات بصورة عامة، وأهم أسس هذا النظام:[3]

1. ارتباط الصوت اللغوي بالدلالة مما يوجب دراسة العلاقة بين أصوات معينة ودلالات معينة، لأن الفونيمات أصوات مميزة بين الدلالات.
2. الأشكال اللغوية أنواع:

أ- الأشكال الحرة: وهي التي تلفظ بصورة مستقلة عن غيرها(الكلمات).

ب-الأشكال المقيدة: وهي التي تلفظ مستقلة(إجراء الكلمات).

ج- المؤلفات المباشرة: أو المكونات المباشرة بحيث تنقسم إلى نوعين: المكونات المباشرة والمكونات المباشرة النهائية وهي المورفيمات.

وفي وصفه للعملية الكلامية يختصر بلومفيد مكوناتها في الحدث السابق لعملية الكلام والحدث الذي يلي الكلام. هذا الوصف جعله يلغي وجود المفهوم الذهني للسلوك اللغوي، وقد انعكس ذلك على منهجه في التَّعامُلِ مع البنيةِ اللغوية، حيث تحلل هذه الأخيرة إلى مجموعة من المؤلفات المباشرة، ويتمثل

[1] ينظر، محمود السعران، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، ط، بلا، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ت، بلا، ص 346.

[2] ينظر: بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء، "**المونيمات الوظيفية في المعلقات السبع**"، ص9- 10.

[3] المرجع نفسه، ص10.

ذلك في استعراض المكونات اللغوية الجزئية للبنية أو وحدتها التمييزية، ومثال ذلك جملة: "تفيدنا مطالعة الكتب" التي تحلل كالآتي:[1]

الشكل رقم(4) يوضح تحليل الجملة إلى مكونات لغوية جزئية.

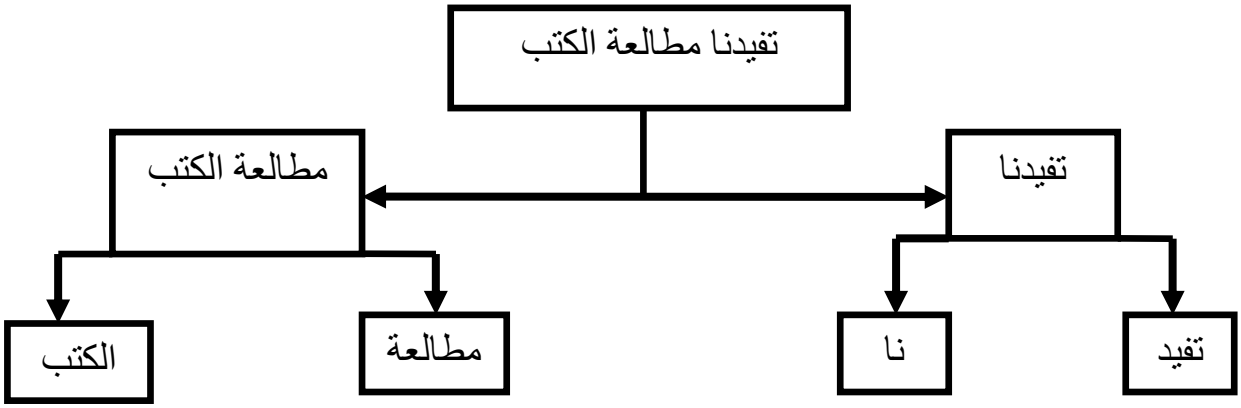

وفي ضوء الحديث السابق بيَّن بلومفيد شكلية اللغة ووصفها الصوري الذي يخلق نظامًا مترابط الأجزاءِ خالٍ من ترادف الأفكار كما وضحته أفكار السلوكية، وهذا النظام عبارة عن سبكٍ من الترابطات الصوتية تتخلله أشكال تشِي بطريقة إرداف الكلمات وإجرائها مُشيرًا إلى جانب مهم ترتكز عليه هذه الدراسة ألا وهو المؤلف المباشر، وما ينضوي تحته من أنواع تبين عن تعمق البنية اللغوية وإمكانية تحليلها وتجزئتها بطريقة مثالية فعالة، غاية في الدقة.

وهكذا انتقل بلومفيلد بالمفهوم القديم الذي يعتبر الجملة وحدة مشكلة من مجموعة من الصياغم المتتالية الواحد منها بعد الآخر إلى مفهوم جديد يرى أن الجملة تتدرج في مستويات تحليل متعاقبة في شكل طبقات كما أسلفنا الذكر. ولقد كان هذا المفهوم من أهم إسهامات المدرسة التوزيعية في اللسانيات الحديثة، إذْ وجدَ قبولًا لدى كثيرٍ من الباحثين المعاصرين. وفي هذا الصدد يقول تواريتي: «أثبت لسانيون بنيويون أمريكيون أنَّ اعتبار الجملة كُلًّا مُنظمًا ومتدرجًا يُعد نظرة عقليَّة جيدة، إذ أن هذا التحليل جعلنا نرى بطريقة إيجابية، كيف تتشكل العناصر البسيطة (كلمات وصياغم) فيما بينها في جملة ما، ثم كيف تتشارك المفهوم التي تؤلفها هذه العناصر البسيطة في تشكيل وحدة أكبر، لتشكل هذه الأخيرة وحدة أكبر منها، إلى أن تشكل الوحدة الكبرى التي هي الجملة». [2]

[1] ينظر، بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء، "**المونيمات الوظيفية في المعلقات السبع**"، ص10.

[2] ميشال زكريا، **قضايا الألسنية**، ط1، بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1988م، ص214.

وعلى حد هذا القول فإن الصيرورة التحليلية التي سارت على نهجها نظرية المكونات المباشرة تفننت في طرح تمفصلات البنية الكبرى وتجزئتها بطريقة تجعلها تفكك بنياتها الصغرى للتعريف بها أولًا ولتبيان مدى تداخلاتها في البنية الأساس وهذا ما تطمح إليه الدراسة الوصفية ككل.

فلو أخذنا مثلا جملة: " نام الطفل" لوجدنا أن الصيغتين "الـ " وطفل "طفل" يؤلفان من الناحية الشكلية وحدة واحدة هي" **الطفل**" وتنضم هذه الوحدة بدورها إلى فعل " **نام**" لتشكل معه الجملة "**نامَ الطفلُ**" وبذلك يقوم التحليل إلى المؤلفات المباشرة على مبدأ تفكك الجملة إلى أجزائها الصغرى عبر مستويات متعددة فالجملة "**الولد يشاهد التلفاز** "على المستوى الأول هي وحدة كبرى يمكن تقسيمها على المستوى الثاني إلى وحدتين أقل منها هما " **الولد**" و"يشاهد" "**التلفاز**" ثم تتجزأ كل من هاتين الوحدتين على المستوى الثالث إلى وحدات أصغر ،فالوحدة "الولد" يمكن تقسيمها إلى الصيغتين " **ال**" و"**ولد**" في حين يمكن تقسيم الوحدة " **يشاهد التلفاز**" إلى الوحدتين " **يشاهد**" و" **التلفاز**"،وعلى المستوى الرابع تتجزأ الوحدة " التلفاز" إلى الصيغتين " **الـ**" و" **تلفاز**".[1]

وهكذا فتحليل هذه الجملة يتدرج عبر أربعة مستويات بدء من الوحدة التركيبية الكبرى (الجملة) ووصولا إلى الوحدات الدنيا(الصياغم).

ومن هنا فإن نظرية التحليل الشكلي إلى مؤلفات المباشرة تنطلق من فكرة أن الجُملة ليست مجرد متواليات من الكلمة المتسلسلة أفقيا وفق ترتيب مقبول كما يتصوره النحو التقليدي، وإنَّما تُشكل من طَبقات من الوحدات المدلالة المتدرجة على مستويات مختلفة بحيث أن كل وحدة تنتمي إلى الطبقة التي تعلوها، فالدِّراسة التركيبية من هذا المنظور تتمثل في البحث عن هذه الوحدات المتدرجة بتحديدها والتعرف على مختلف العلاقات التي تترابط وفقها.

وبذلك يحدد بلومفيلد معنى الشكل اللغوي على أنه السياق الذي ينطق فيه الحدث اللغوي، والاستجابة التي يستدعيها هذا الحدث في نفس السامع، إنه يتضمن كل هذه الأحداث السابقة والتالية لعملية النطق و المقصود بهذه الأحداث المثيرات التي دفعت المتكلم للنطق وردود الأفعال يقوم بها السامع.[2]

ويرى بعض اللغويين أن تحديد المعنى بهذا الشكل عند بلومفيلد أكثر إتقانًا من تحديد المعنى كتصور أو كقيمة شكلية كما جاء عند البنائيين الأوربيين. وهكذا يتضح أن تركيز بلومفيلد كان على

---

[1] ينظر، عبد الحميد دباش، الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، **مجلة الآداب واللغات**، جامعة ورقلة– الجزائر، العدد2، 2003م، ص40.

[2] ينظر، محمود جاد الرب، **علم اللغة نشأته وتطوره**، ط1، مصر: دار المعارف، 1985 م، ص162.

الحدث اللغوي الشكلي أو ما هو موجود بالفعل وهو الجانب التعبيري الخالص، وذلك بهدف تحليلِهِ تحليلًا دقيقًا، ووصفهِ وصفًا لا يخالطُه أي شك أو غموض مما قد يحدث في تحليل المعنى اللغوي، ولهذا السبب احتلت تحليلات بلومفيلد الصوتية والصرفية والنحوية مكانة أهم من نظيرتها الدلالية في أعماله اللغوية.[1]

والشكل رقم (5) يبين تحليل الجملة إلى المؤلفات المباشرة

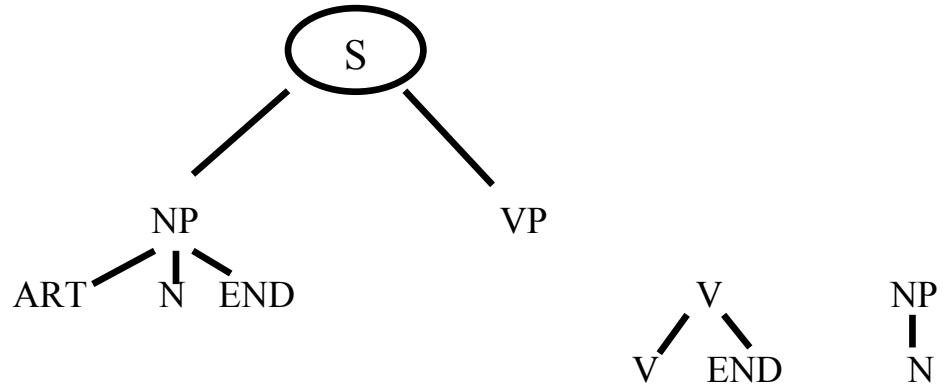

أما دلالة الرموز التي جاءت في التحليل فيمكن الإشارة إلى ما يقابلها في العربية والألمانية بما يلي: S: جملة (STAG)، NP: تركيب اسمي (NOMIN ALPHRASE)، VP: تركيب فعلي (VERBAL PHRASE) ART: أداة التعريف (ARTIKEL) ، END: نهاية، V: فعل (VERB) ، N: اسم (NOMON).[2]

وبالتالي فإن اللغة تتألف من وحدات متفاصلة تفرزها عملية التقطيع.[3] والتحليل السابق يبرز مدى القدرة على إبراز العناصر المقومة للبناء الجملي ويعتبر كل عنصر من عناصر هذا الجسم المتلاحم هو كيانه الإسنادي الذي يستند على قوامه وتعزيز تلاحمه البنائي، وهذا التفريع المتناهي في الدقة يُبين عن وظيفة كل مؤلف يدخل في الجملة الأم.

ومن بين الذين حذوا حذْوَ بلومفيلد نجد اللساني هاريس الذي ثبَّتَ قدم المنهج السلوكي وآمن به كمنهج للتحليل يتوصل من خلاله إلى نتائج علمية محددة بدقة. ويعتبر هاريس الخليفة الحقيقية لبلومفيلد

[1] ينظر، محمود جاد الرب، **علم اللغة نشأته وتطوره**، ص162، 163، 169.

[2] المرجع نفسه ، ص169- 170.

[3] ينظر، كاترين فوك وبيارلي قوفيك، **مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة**، تعريب: المصنف عاشور، مراجعة: رابح اسطمبولي، ط، بلا بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1984م، ص39.

في الدِّراسات اللغوية السلوكية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا طبعا من خلال أعماله البحثية؛ حيث طوَّر المنهاج السُلوكي وزاد من رقيِّه نحو نظرية أكثر شمولية ودقة في التفسير.[1]

حيث نشرَ هاريس سنة 1952م مقاله تحت عنوان Transformar Grammar الذي تحدث فيه عن استعمال الرموز لتحليل الجملة، كما تحدث عن الجملة التَّوليدية، وعن القواعد والقوانين اللازمة لتوليدها.

أما فيما يخُصُ الجملة فقد طَرَح قضية المعنى وأنه في غنى عنها، إذْ عدَّها عنصرًا غير أساسيًّا في تقسيمات الجمل وتوزيع مفرداتها، متأثرًا في ذلك بآراء بلومفيلد الذي يرى أن المعنى هدف بعيد المنَال وعلى الباحث – حتى لا يدخل في متاهات تبعده عن لُبِّ الدِّراسة– أن ينصرف عنه إلى ما هو أهم، وعلى الرغم من هذا التوجه إلا أنَّه وجدَ نفسه عند التطبيق يتحدث عن العلاقة الوثيقة بين المعنى الماثل في ذهن المتكلم والمورفيمات المستعملة والتركيب الجملي التي تنتظم فيه هذه المورفيمات انتظامًا توزيعيًا.[2]

حيث لعب هذا الرأي دورًا كبيرًا في الكيفية أو الطريقة المُثلَى للتوزيع، فالعلاقة التي تجمع بين ذهنية المتكلم وما يتفوه به من مورفيمات تُشكَّل عبر التركيب المُقنن جملًا لا حصرَ لها تنتظم وبشكل دقيق توزيعي بحسب الصنف الذي تنضوي تحت عنوانه لتُحيل في النهاية إلى سلاسة في التحليل ومهارة في التصنيف.

حيث ينطلق هذا التحليل التوزيعي من وصف عام للغة ووحداتها من خلال تسجيل مواضع فونيماتها ومونيماتها وتوزيعها ومجاورتها لوحدات صوتية أخرى، فيسجلون مختلف تلك المواضع التي يأخذها الفونيم أو المونيم مجاورًا لغيره، ومن خلال ذلك يصلون إلى توزيعه الذي يكون شبه رصد عام لحركة ذلك الفونيم داخل خريطة اللغة، ويطبق التوزيعيون مناهجهم على مختلف المستويات الأخرى كالصرف والتركيب، فهم لا يعتبرون المونيم أصغر وحدة ذات معنى بل هو تتابع لفونيمات موزعة بشكل معين بحيث تُظهِر توزيعًا محددًا.[3]

وعلى هذه الشاكلة تمظهرت الدِّراسة الوصفية الشكلية، حيث صنفت الفونيمات بحسب الرؤية الثاقبة لتَمثُّلها المُجَاور لفونيم آخر، فمثلا فونيم الكاف: كيف تعمل هذه الآلة؟ كان الولد جائعا. وبطريقة

[1] ينظر، محمود جاد الرب، **علم اللغة نشأته وتطوره**، ص 163.

[2] المرجع نفسه، ص 164.

[3] المرجع نفسه.

توزيعه فمرة جاء قبل الياء بشكل ومرة قبل الألف بشكل آخر ويختلف توزيعه بحسب تموضعه وبحسب اختلاف السياقات التي ورد فيها.

كما تطرَّق هاريس إلى ما يعرف بركني الجملة وهما الركن الخطي أو المجاور والركن الاستبدالي العمودي والذي يعني به ما يكون في ذاكرة المتكلم والسامع من اختبارات وبدائل يمكن ذكرها بدلًا من هذه الوحدات أو تلك وهو يقربنا إلى ما ذكره سوسير عن العلاقات التركيبية وعلاقة الحضور والغياب، وهذا ما يشير ويلمح إلى ارتكاز الدِّراسة على مبادئ دي سوسير في نهاية الأمر.

حيث يرى هاريس أن كلَّ تغيُّر في الجملة باستبدال وحدة بأخرى يتطلب أن يقوم المتكلم بمراجعة العناصر المجاورة، فربما اضطر إلى تغير أحد هذه العناصر لتناسب الاختبار الجديد أي أن كل تغير في ركن المجاورة يتبعه تغير في الركن الآخر والعكس كذلك.[1]

وقد طوَّرَ طرائق تحليل المكونات المباشرة إلى مكونات النهائية، بحيث اصطلح على الطريقة الأولى بطريقة الأقواس وتسمى كذلك بـ :التقويس Parenthetisation بحيث تقوم بوضع أقواس متداخلة لتميز المقاطع الداخلة في التركيب: وعلى هذا نطرح المثال التالي:[2]

$^{1}(^{3}(^{7}(ال)^{8} - ^{9}(- طالب)^{10})^{4}(^{5}(^{4} يكتب)^{12} \ (^{13}(^{15}ال)^{16}- \ (^{17}- درس)^{18})^{14})^{6})^{2}$

(1، 2): الجملة كلها ← الطالب يكتب الدرس.

(3، 4):(الطالب)، وهو مكون مباشر.

(5، 6): (يكتب الدرس)، وهو مكون مباشر.

(7، 8): (ال)، وهو مكون نهائي.

(9، 10):(طالب)، وهو مكون نهائي.

(11، 12):(يكتب)، وهو مكون نهائي.

(13، 14): (الدرس)، وهو مكون مباشر.

(15، 16):(ال)، وهو مكون نهائي.

[1] ينظر، رياض حمود حاتم، أحمد كاظم هماش، الخط العمودي والخط الأفقي في اللسانيات الغربية، ص 685-686.

[2] المرجع نفسه، ص 686.

(17، 18):(درس)، وهو مكون نهائي.

ويستشفُ الباحث من هذا التحليل أنَّ المكون المباشر يمكن تحليله إلى مكونات أخرى، أما المكون النهائي لا يحلل إلى مكون آخر، وهو بذلك نهاية التحليل وختامه.

ومن وجهة ثانية أُدرجت طريقة أخرى للتحليل وهي ما يدعى بـــ: لعبة هوكت وتعمل بنفس طريقة الأقواس والتَّشجير، وتكون داخل علبة بشكل مربعات بسيطة، أو شكل مستطيل مقسم فيه المكونات المباشرة وينتهي بالمكونات النهائية.[1]

وتساق هذه الطريقة بالتمثيل التالي:[2]

الجدول رقم(3) يبرز طريقة التحليل بعلبة هوكت

<table>
<tr><td colspan="4">الطالب يكتب الدرس</td></tr>
<tr><td colspan="2">الطالب/ مكون مباشر</td><td colspan="2">يكتب الدرس/ مكون مباشر</td></tr>
<tr><td>أل/ مكون نهائي</td><td>طالب/ مكون نهائي</td><td>يكتب/ مكون نهائي</td><td>الدرس/ مكون مباشر</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>أل/ مكون نهائي</td><td>درس/ مكون نهائي</td></tr>
</table>

نجد أن هذا التحليل يبدأ من المستوى الصوتي ثم يتعداها مرحليًا إلى سائر المستويات اللسانية الأخرى، ويقوم منهج التحليل الصوتي على دراسة العملية النطقية في الحدث الكلامي، مما يقتضي تفتيت الحدث الكلامي وتحليله إلى العناصر المكونة له.

وبذلك اعتمدت كل من الطريقتين على تقسيمات المكونات التحليلية للجملة المتمثلة في مكونين: المكون المباشر والمكون النهائي الذي لا يحلل البتة للمرة الثانية، ويكون بهذا نهاية التحليل. وبهذه المؤلفات التي تعد من كماليات البنية التركيبية، ينحصر التحليل ليشكل شكلاً نسيجيًا يكون في البداية كُلّا متكاملا ويخرج في النهاية لأصغر وحدة في هذا النسيج التركيبي الواضح المعالم البيِّن التأليف المنسجم من حيث دقة اصطلاحية التفكيك،وبذلك ينتهي بنا الحديث إلى أن التحليل إلى المؤلفات المباشرة يبدأ من أكبر وحدة للوصول إلى أدناها بطريقة تحليلية توزيعية فريدة.

[1] حمود حاتم وأحمد كاظم هماش، الخط العمودي والخط الأفقي في اللسانيات الغربية، ص 685.

[2] ينظر، شفيقة العلوي، **محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة**، ص 37.

حيث سارت التوزيعية بنمطية منهجية مختلفة عمَّا كان سائدًا من أساليب التحليل اللساني آنذاك في الدِّراسة التَّركيبية التَّقليدية. حيث اعتمد التحليل إلى المكونات المباشرة على تفكيك بنية الجملة على أساس أنها مؤلفة من طبقات تمثل مكونات الجملة بعضها أكبر من بعض إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأولية من المورفيمات التي يعدونها وحدات دنيا أخيرة في التحليل تحمل دلالة معينة. وعلى هذا فمصطلح المورفيم لفظ ترتيبي عند التوزيعيين يشمل كل الوحدات التي تدل على معنى نحوي.

وعلى هذا الأساس فالجملة تتضمن نوعين من العناصر: [1]

الأول: تعبيرات عن أفكار.

الثاني: علامات على الارتباط بين هذه التعبيرات.

وبذلك اعتمد هذا التحليل في تحليل بنية الجملة إلى العناصر التي تتألف منها إلى معرفة أي جزء من أجزاء الكلام يتبع كل عنصر بحسب السلوك اللغوي في الجملة وقد ساعد ذلك على معرفة علاقة الكلمات بعضها ببعض.[2] ومن نماذج هذا التحليل الشكل الموالي:

الشكل رقم(6) يمثل كيفية تحليل إلى المؤلفات المباشرة.

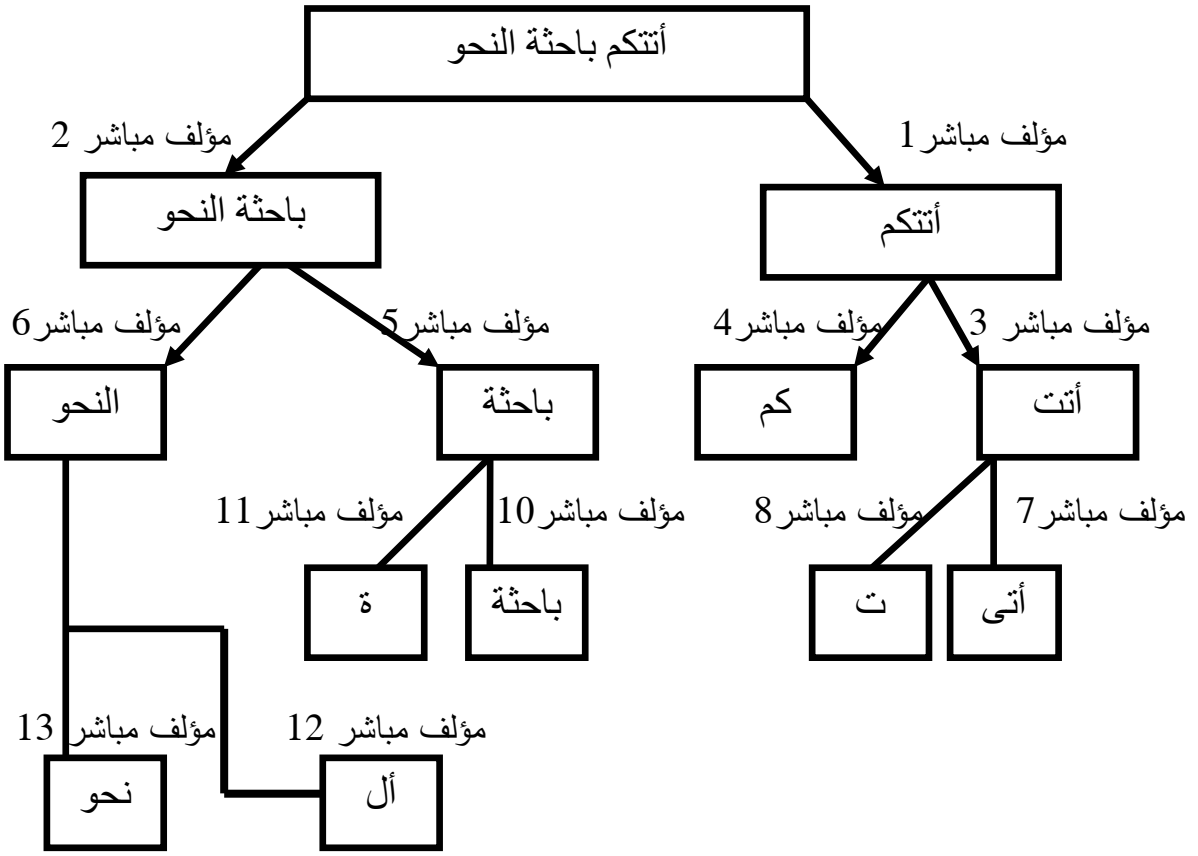

[1] ينظر، السعيد شنوقة، **مدخل إلى المدارس اللسانية**، ص96-99.

[2] المرجع نفسه، ص100.

وبصفة عامة ركزت المدرسة الهيكلية التوزيعية اهتمامها على التركيب الشكلي أو البنية السطحية المنجزة للغة. و وَصَفت كثيرًا من اللغات صوتيًا وصرفيًا وتركيبيًا، وتوصلت إلى كشف قواعد وصفية لكل لغة من اللغات وهذا في إطار الكلام المنطوق في تلك اللغات.

وعلى هذه الأسس الجوهرية قامت الوصفية في ظل الرؤية الخارجية الظاهرية للغة، وارتأت بأن التركيب يُحلل في ظلِ نظرية المؤلفات المباشرة، بحيث تُهيكل البنية التركيبية بشكل مُتدرج؛ وذلك من أكبر وحدة إلى أصغر وحدة، وذلك باللجوء إلى التمثيل البياني الذي يُساعد على كشفِ كُلِّ المعلومات التركيبية التي تحملها الجملة، وذلك بتقديمها في صورة مخطط تجريدي يبرز مختلف العناصر المشكلة لها.

على سبيل أن هذه العملية عبارة عن هرم مقلوب قاعدته الجملة الكبرى وقمته الوحدات الدنيا للجملة من ضمائر و أدوات التعريف وغيرها. وبهذا الشكل تضفي هذه النظرية صورة أخرى ومستوى آخر لمستويات التحليل اللساني وتضفي الجديد على ما هو معهود من قبل في صورة وصفية شكلية جديدة. وتعطي صورة تعريفية للمكونات المباشرة والمؤلفات النهائية التي لها دور فاعل في التحليل الجملي التركيبي.

المَبحَثُ الثَّانِي: بِنَيةُ الجُملَةِ فِي ضَوْءِ المَنهَجِ التَّولِيدِي التَّحْوِيلِي.

إنَّ التَّصور الذي خلقته اللغة المرتبط تمام الرباط بأوليّة المعالجة التركيبيَّة في الإنتاج والفهم، وانتشلته المناهج الحديثة وتحديدًا الاتجاه التَّوليدي التَّحويلي التي نشأ على أنقاض الاتجاه البنيوي فقد كان من البديهي تحول تلك المثَالب والانتقادات التي تعرضت لها البنيوية سببًا أو دافعًا للبحث عن أنموذجٍ جديدٍ يجيب عن الأسئلة العالقة، وينحو بالبحث اللساني منحًى مغايرًا.

ولتحقيق الأهداف المرجوة والغايات المرغوب في تجسيدها على جنباتِ الواقع النَّحوي، حيث أرسى البرنامج التّوليدي التّحويلي تقاليد بحث جديدة في التنظير والنَّمذجة اللسانيين؛ حيث أثارَ نمذجة بنائية تمثيلية لمكونات الجُملة بالاعتماد على أسس مقننة إثرَ وجود بُنًى عميقة وأخرى سطحيّة، ومدى تناظم تلك العلاقات فيها بين التراكيب الباطنية والظاهرية للغة وفق عملية عظمى تدعى بالمشجر أو **التشجير**، التي ترسي خطوطًا عريضة للبناء التَّوليدي التَّحويلي، وتنهجُ شكلًا بنائيًا مُحددًا تمشي على منهجه اللغة.

المقاربة التوليدية للملكة اللغوية في جوهرها مقاربة طبيعية، تعتبر اللغة عضوًا ذهنيًا متحيزًا في الدماغ، وينبغي ألا تنفصل دراسة خصائصه عن الخصائص المفترضة لاشتغال البنيات العضوية. ويعود سر تقدم اللسانيات التّوليدية وتطورها عبر مختلف نماذجها إلى تَبَنِيهَا منظورًا مُختلفًا ينبني تحته طريق مثالي لإرساء مكونات الجملة وتحليلها بطريقة قواعدية دقيقة في تمفصلاتها، مضبوطة من حيث مستوياتها مشفرة برموز تذكرها العمليّة، وتقوم بتنفيذها تلك العناصر المكونة للجملة، وفق منهج متكامل انتهجه البحث اللساني الحديث ألا وهو المنهج التّوليدي التَّحويلي والذي انبنى عنه جُلُّ القواعد والنواميس التوليديّة التّحويليّة، وهذا ما سَيعمَدُ الباحثُ لطرح تجلياته فيما يتأتى من مدارك، صيَّرت البحث اللسانِي ككل إلى مناحي أخرى أثرت وبشكل كبير في أطراف الدَّرس اللغوي مساره المعلوماتي.

وعلى هذا الأساس قامت أشراطُ نظرية، سُبِك نَسُجها على مفاهيم دقيقة، مُتنَاهية التفحص من حيث قواعدها وآلياتها، متجذرة في أبواب اللغة المتفرعة، مُسقِطَة أنظارها على التحليل النَّحوي للجُملة، مُحاطة بأفكار رَائِدها اللساني نوم تشومسكي:«الذي قادَ في خضمها ثورة علمية فعلية نَجم عَنها بروز أنموذج جديد للتفكير في اللغة، أفرز مجموعة من الإشكاليات الواجب على اللغوي الاعتناء بها، وكان مدارها الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين عِوضَ الاهتمام بسلوكهم الفعلي، ومع هذا الأنموذج بَزغَ زمنُ التركيبِ؛ حيث اتجه اللساني ليس فقط إلى ما هو موجود من السلاسل اللغوية السليمة، ولكن

أيضا إلى ما يمكن أن يوجد، واتضح حينه أنَّ إجراءات التقطيع(البنيوية) المستعملة في الأصوات وفي الصرف لم تعد ناجعة بما يكفي حتى تمتد إلى التركيب».[1]

وبهذا انساقت النظرية التوليدية التحويلية إلى التركيب الجملي لا غير، فمُهِمَتها الأولى والأخيرة هي تحديد تصورات دقيقة حول اللغة. واللغة المبنية داخليًا واللغة المبنية خارجيًا، وتقديم أنحاء اللغات المبنية داخليا، التي يمكن أن يحملها الدماغ أو الذهن الإنساني مبدئيًا، والتي تكون في كنفِ التركيب لا فروعه. وبذلك يستطيع الباحث«تحليل الكلام تحليلا نحويا يكشف عن فهم الوظائف المعنوية للكلمات، وما يستوجبه ذلك من ضبط خاص وترتيب معين في نفس الجملة».[2]

وهذا يحيلُ إلى مفهوم آخر للجملة وآلية تحليلها ضمنيا وفق مدخلات الكلمات ونواميسها النَّحوية المتأتية من التسلسل النَّحوي المعروف للجملة والتي تعطي فهمًا آخر لمعطياتها ومدلولا يتناسق مع وظائفها النَّحوية، وأهم ما يُميز اللغة نمطية مكوناتها ودلالاتها المعنوية، وهذا الأمر موجه وبشكل رئيس للجملة على اعتبار أنَّها الوحدة اللغوية الأساسية.

ومن هذا المنطلق في استخدام تشومسكي الشائع وصف للغة، هو في التصور الوصفي البنيوي، عبارة عن «مجموع صور العرض الوصفية الخاصة باللغة الخارجية المرتبطة بأحداث الكلام الفعلية أو الممكنة، ويرى تشومسكي أنَّ اللغوي حرٌ في أنْ يختار النَّحو بطريقة أو بأخرى مادام هذا الأخير يحدد اللغة الخارجية».[3]

ومن هنا ظهر ما يعرف بالنحو التحويلي التوليدي Générative Transformational Grammar والفكرة الأساس في مناطيقه هي«فالوصف الدقيق للغة من اللغات، إنَّما يعني تحديد الإمكانات التعبيرية الكامنة في هذه اللغة، والتي ينتقي منها ويتوسل بها مستخدم اللغة ايجابًا وسلبًا، فوصف الاستخدام اللغوي عند فرد بعينه ليس تحديدًا لطاقات اللغة بل وصف للقدرة اللغوية لهذا الفرد».[4] ومن هنا تتجاوز فكرة النَّحو التَّوليدي التَّحويلي مُجرد الوصف إلى محاولة تحديد مجموع الإمكانات التعبيرية في اللغة قيد الدِّراسة. وهذه الإمكانات متجسدة لدى مستخدم اللغة من خلال مخزونه العلمي أو رصيده المعرفي يستوعب جملًا يدركُ تعبيرات لم يسبق له أن سمعها أو تبادرت إلى أنظاره.

---

[1] ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية– نماذج تركيبية ودلالية–**، ط، بلا، الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال، ت، بلا، ص65.

[2] محمود الجاسم، **التحليل النحوي تعريفه وطبيعته**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربيّة، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 20، 1421هـ–2001م، ص336.

[3] رشيدة العلوي كمال، **النحو التوليدي بعض الأسس النظرية والمنهجية**، ط1، الرباط، الجزائر، بيروت: دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف،1435هـ،2014م، ص38.

[4] حاتم صالح الضامن، **علم اللغة**، ط، بلا، بغداد: بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1989م، ص 69.

وهذا هو معنى كون هذا الاتجاه توليديًا أي أنَّه يبحث إمكانات توليد الجمل الجديدة اعتمادًا على إمكانات اللغة.

ويوصف هذا المنهج أيضا بأنَّه تحويلي؛ والتَّحويل وسيلة من وسائل التَّعرف على طبيعة العلاقات بين الوحدات التي تعرف باسم الكلمات، وليُنظر مثلًا إلى التركيب المكون من:« الاسم + الضمير ليَجد العلاقات الكامنة بين هذا الاسم وذلك الضمير متنوعة وليُقارن بين أشياء تبدو من ناحية الشكل متضمنة لعلاقة واحدة، بيدَ أنَّها تحمل علاقات مختلفة مثل: (كتابي، أبي، وطني، سفري)، فهي لا تعني بالضرورة "الملكية"فحسب، ولكن لكل منها معنى مختلف ودلالة تغاير سابقتها من الكلمات، فعلى سبيل المثال: وطني العلاقة هنا علاقة انتماء مواطن إلى وطن صغير أو كبير، أما بالنسبة لـ: سفري أي السفر الذي قمتَ أو أقومَ به. [1]

ومما يُلاحظ على هذا أنَّ كل الأسماء المقترنة بضمير تختلفُ دلالةً وتتفقُ مظهرًا أو شكلًا؛ فأشياء كثيرة تبدو بسيطة، ولكنّها في حقيقة الأمر متنوعة تحتاج لإبراز هذا التنوع وإدراك نوع العلاقات الكامنة بين الوحدات داخل الجملة، وهذا بالاعتماد بطبيعة الحال على منهج التَّحويل الذي يحقق هذه السمة بفعالية وغاية في الدقة.

يضيف صالح بلعيد أنَّ:«الجرجاني يبرز الصلات القائمة بين الكلمات التي تؤلف الجملة، ويهتم بالعلاقات القائمة بصورة متبادلة بين وحدات الكلام وهذا ما أكده في النظم إجمالاً».[2] وهذه الصيغة الخطيّة التعاقبية لا تجسم دائما العلاقات الحاصلة بين مكونات الجملة على حقيقتها كما يرى محمد الشاوش أنَّ المُنطلقات تتعدد وتتداخل في تحديد وظائف الجملة.[3] وهذا ما لا نراه من الدِّقة الواجب حصولها[4]، وعلى هذا وجب على اللساني أن يبحث من ورائها عن شكل آخر، شكلٌ يبرز الوظائف التي قد يطمسها التتابع الخطي، حيث تظهر فيه الجملة في شكل هرمي قاعدته الجملة التي تتشكل من طبقات من المكونات يتراكم بعضها فوق بعض في مستويات تحليل متعاقبة في شكل طبقات مختلفة، بحيث أن كلَّ وحدة تنتمي إلى الطبقة التي تعلوها، بمعنى أن تُشاهد الجملة من أعلاها إلى أسفلها، لا نظرة خطية من اليمين إلى اليسار أو العكس.[5]

---

[1] ينظر، محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة**، ط، بلا، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ت، بلا، ص123-124.

[2] صالح بلعيد، **التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني**، بن عكنون ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994م، ص214.

[3] ينظر، محمد الشاوش، ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، **مجلة الموقف الأدبي**، دمشق، العدد136، 1982م، ص72.

[4] ينظر، إبراهيم محمود خليل، **في اللسانيات ونحو النص**، ط1، عمان، الأردن: دار مسيرة،2007م، ص83.

[5] ينظر، نايف حزما، **أضواء على الدّراسات المعاصرة**، ط2، الكويت: مؤسسة عالم المعرفة، 1978م، ص 235-236.

ومن خلال هذه الرؤية الجوهرية لبناء الجملة من خلال العلاقات القائمة بين وحداتها، وذلك التراكم الطبقي الكلمي على حد الوصف، المصفوف على مسار عمودي، يظهر لنا منعرجا آخر ومدخلا لابدَّ منه وهو الولوج إلى مصطلحي البنية العميقة والبنية السطحية. ومدى « تميز تشومسكي بينهما، فهما مصطلحان يمثلان ركيزة البحث اللغوي الآن عند التحويليين، وقد كانا دافعًا إلى الاستعانة بمباحث العقل ومباحث علم النفس».[1] وينساق من خلال هذين المصطلحين مفهومي التَّوليد والتَّحويل؛ فيعنى بالتَّوليد ذلك الجانب الإبداعي في اللغة أي القدرة التي يمتلكها الفرد لتكوين عدد لا متناهي من الجُمل والتَّوليد من الإنتاج.

أما مفهوم التَّحويل ينحصر في تحويل البُنَى العميقة إلى السطحيَّة، أي أنَّها تربط البنى العميقة بالبنى السطحية. وهي التغيرات التي يدخلها المُتكلم على النص فينقل البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح البنية السطحية المتمثلة في تسلسل العناصر المكونة من الكلمات في مدرج الكلام. وهذا يظهر في إطار إمكانية تحويل جملة معينة إلى جملة أخرى، واعتماد مستوى أعمق من المستوى الظاهر في الكلام، وبإمكان مفهوم التَّحويل أن يكشف المعاني الضمنية العائدة للجمل، وتذكر الجمل التالية على سبيل التمثيل لا الحصر:[2]

- يبدو أن كلفة الحياة مرتفعة.
- تبدو كلفة الحياة مرتفعة.
- كلفة الحياة تبدو مرتفعة.

وبذلك يتم تكوين عدد لا متناهي من المتواليات المركبية دون إحداث أي خلل يُمس الجانب الدلالي لهذا التركيب، وبالتالي يحدث زيادة في المبنى يصاحبه إثراء في المعنى.

والمسألة المركزية في البحث التحويلي تشومسكي أن هناك قوانين تنظم العلاقات بين التراكيب العميقة (الباطنية) والتراكيب السطحية (الظاهرية) للغة وتسمى هذه القوانين التحويلية ، وبناء على النظرية التحويلية هناك أربعة مستويات للقوانين: [3]

- المستوى الأول: يتعلق بالتراكيب الأساسية للغة، وهي التراكيب التي تقرر المعنى الأساس للجمل وتسمى **القوانين الأساسية**.

---

[1] ينظر، محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة**، ط1، دار الشروق، 2000م، ص44.

[2] ينظر، ميشال زكريا، **الألسنية التّوليدية والتّحويلية وقواعد اللغة العربية(الجملة البسيطة)**، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدّراسات والنشر والتوزيع، 1406هـ -1989م، ص 14.

[3] إيمان عثمان الفكي إبراهيم، "**النظام النحوي للغة العربية- دراسة لغوية وصفية تحليلية**"، أطروحة دكتوراه، كلية الدّراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية- جمهوريّة السودان، ص 147.

- المستوى الثاني: يتعلق بالمفردات التي يمكنها أن تحلَّ محل عناصر التركيب الأساسي، وفي هذا المستوى يتم تحليل المفردات ووصفها وإعطائها خصائصها المميزة، وتسمى **القوانين المفرداتية**.
- المستوى الثالث: يتعلق بطرق تحويل التراكيب الأساسية أو العميقة إلى تراكيب ظاهرية، والقوانين التي تقوم عليها طرق التَّحويل وتسمى **القوانين التحويلية**.
- المستوى الرابع: يتعلق بإعطاء التراكيب الظاهرية شكلها النهائي الصوتي أو الكتابي عن طريق قوانين تسمى **القوانين المورفيمية الصوتية**.

وأنَّ الجمل الأساسية التَّوليدية يمكن أن تطلق في اللغة العربية على الجملة في أبسط صورها، والجملة في أبسط صورها تحتوي على فعل واحد وفاعل واحد أو مبتدأ واحد وخبر واحد.

وعلى هذا تخلل التحليل وقوانينه جميع العناصر المؤلفة للجملة من أصوات ووحدات صرفية ومعجمية وُصولًا للتركيب، والإحاطة بجميع جزئياته مع الحفاظ على نسج اللغة مهما كان نوعها حالة التطبيق، فاللغة العربية على سبيل المثال لها قوانينها وقواعدها النَّحوية الخاصة بها، والتي تنفرد بصبغة خاصة للتحليل النَّحوي وفق المنهج التَّوليدي التَّحويلي.

وإضافة لهذا وذاك صاغَ نُوَم ثلاثة من العناصر المُتداخلة في عملية التَّحويل وفق النظرية التوليدية التحويلية ومن أهمها: [1]

1. عملية التقديم: ويتم فيها تقديم أحد عناصر الجملة الأساسية، وذلك مثل:

اِنشَغَلَ الطالبُ بالبحثِ علَى مدارِ السَّنةِ ← الطالبُ انشغلَ بالبحثِ علَى مدارِ السَّنةِ.

اِنشَغَلَ+ الطالبُ + بالبحثِ علَى مدارِ السَّنةِ ← الطالبُ + اِنشَغَلَ + بالبحثِ علَى مدارِ السَّنةِ.

فعل + فاعل + (الجار ومجرور) ← فاعل + فعل + (جار ومجرور).

2. عملية الحذف: ويتم حذف أحد عناصر الجملة الأساسية، وذلك مثل:

حَطَمَ الطفلُ اللُعبةَ ← حُطِّمَت اللُعبَةُ.

فعل+ فاعل + مفعول به ← فعل + نائب فاعل (سد مسد الفاعل).

3. عملية الاستبدال: ويطلق عليها الإحلال كما يطلق عليها النسخ، وهو تكرار عنصر من عناصر الجملة نتيجة تحويله من مكانه ثم تعويض عنصر آخر من المكان الذي حول عنه . وذلك مثل:

خَلَقَ اللهُ الكَونَ ← الكَونُ خلقَهُ اللهُ.

خَلَقَ اللهُ الكونُ ← الكون خَلَق الكَون الله ← الكَون خلقه الله.

فعل+ اسم مرفوع(فاعل)+ مفعول به ← مفعول به+ فعل+ مفعول به.

---

[1] ينظر،خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص66-67. وينظر، محمد علي الخولي، **دراسات لغوية**، ط2، الرياض، المملكة السعودية العربية: دار العلوم للطباعة والنشر ،1402هـ ، 1982م، ص 60.

(اسم مكرر)+ فاعل ← مفعول به + فعل+ ضمير مستبدل من الاسم المفعول+ فاعل.

فالعنصر المستبدل طابق المفعول به لأنه مبدل منه.

4. عملية التعويض: ويتم فيها استبدال عنصر آخر ليحل محله وذلك مثل:[1]

آذَى الطِفلُ الطِفل ← آذَى الطِفلُ نفسَهُ.

ويمكن تمثيلها كما يلي:

فعل+ اسم مرفوع(نائب فاعل)+ اسم مرفوع(مكرر)←فعل+اسم مرفوع(سد مسد الفاعل)+اسم (معوض من الاسم الأول)+ ضمير (مرتبط بالاسم الأول).

كما أنَّه يُمكن أنْ يُجمع في الجملة الواحدة أكثر من عنصر من عناصر التحويل المختلفة.

وتعتمد هذه العمليات أدوات وآليات تستخدم لغرض تغيير التركيب الأساسي الأول وإبداله وفق قانون مدروس ومضبوط ليتماشى واللغة المعنية بالدِّراسة، ليُصبح فيما بعد بِحُلَةٍ شكليةٍ تظهرُ جليًا وبصورة جديدة تُنِّمُ عن مدى غناء اللغة وتلك القدرة اللغوية التي تملكها.

وبذلك عُدَّت النظرية التَّوليدية التَّحويلية مدخلًا جديدًا لتفسير الظواهرِ النَّحوية في الجُملة حيث «تمكن المنهج التَّوليدي التَّحويلي من تحليل الجُمل التي عجزَ المنهج الشَّكلي عن تفسيرها، فقد اتخذ المنهج التوليدي التحويلي قدرة المتكلم على إنشاء جمل لم يكن سمعها من قبل موضوعا له، وكان هدف الدِّراسة تعيين القواعد اللغوية الكامنة وراء الجُملة بما يعني الكشف عن وجود عدد غير متناهٍ من الجمل في أيةِ لغةٍ وتوضيح أيٍّ من التتابعات الكلامية تصلحُ لأن تُشكلَ جُملًا وأنَّها لا يصلح لذلك، وكذلك وصف البنية النحوية لكل جُملة».[2]

وللخوض في غمار الدِّراسة والتحليل يُسقط الباحث الضوءَ على أهم التَّجليات الفكرية التي انبثقت عن النحو الذي يعتبر وسيلة فعلية لتوليد الجمل الصحيحة في لغة معينة، حيث لهاته الجمل الحقيقية المنجزة فعلاً "البنى العميقة" يتحتم وصفها لفهم البنى السطحية ،كما للحدس(Intinition) دور مهم في تمييز الجمل الصحيحة(الجمل الأصولية) من الجمل غير الصحيحة (الجمل غير الأصولية) فالسامع المثالي له ملكة(Competence) قادرة على ذلك، وإنْ كان إنجازه (Performance) الفعلي لجمل اللغة محدودًا».[3]

---

[1] ينظر، محمد علي الخولي، **دراسات لغوية**، ص 67.

[2] ينظر، رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، 1405هـ-1985م، ص 187.

[3] ينظر، نايف حزما، **أضواء على الدراسات المعاصرة**، ص 300. ينظر، الشايب محمد، **المدرسة التوليدية التحويلية ضمن أهم المدارس اللسانية**، ط، بلا، تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1986م، ص 77.

وعلى هذا تشكلت في هذه المرحلة تدرج بِناء وتهيكل الجُمل، فمن المعروف أنَّ نظرية تشومسكي مرت بمرحلتين: الأولى: يؤرخ لها بكتابه البنى التركيبية "Syntactic Structures" الذي صدر سنة 1957م، والثانية بكتابه النظرية النموذجية "Aspects of The Théory of Syntax" الذي صدر سنة 1965م.

وخلال المرحلة الأولى مرت عملية بناء الجملة وتوليدها في ثلاث طرق: [1]

تقوم **الأولى** على مبدأ مؤداه أنَّ الجُمل تولد عن طريق سلسلة من الاختبارات فإذا اخترنا كلمة" هؤلاء" مثلا، لكي نبدأ بها الجمل، فإن هذا الاختبار يحدد العنصر التالي له فنقول: هؤلاء الطُلابٌ أو هؤلاء الطالباتٌ. والاختبار الثاني هو الذي يختار العنصر الثالث وهكذا حتى يصل إلى نهاية الجملة، وأطلق على هذه الطريقة "Finite State" أي الحالة المحدودة، والنحو مُنْصَبٌ على التركيب أكثر من الدلالة ولا تستطيع هذه الطريقة تفسير العلاقات بين الكلمات غير المتجاورة، كما أنَّها تنتج عددًا محدودًا من الجمل، وقد تولد جملًا غير صحيحة.

وتقوم **الثانية** على تحليل الجملة إلى مكوناتها باستغلال فكرة منهج المكونات المباشرة التي نادت بها المدرسة الوصفية ، وينطلق تشومسكي في توليد الجملة عن طريق إعادة كتابة أركان الجملة، فجملة " الرَجُل ضَرَبَ الكُرَةَ" تحلل وفق القواعد التالية:[2]

الجدول رقم (4) يُبين طريقة إعادة كتابة أركان الجملة.

الجملة ←مركب اسمي+مركب فعلي الرجل ضرب الكرة←الرجل+ ضرب الكرة	المركب الاسمي ←أداة التعريف+اسم الرجل ←أل + رجل.
المركب الفعلي←فعل+ مركب اسمي ضرب الكرة← ضرب+ كرة.	أداة التعريف ←أل
الاسم← (رجل، كرة).	الفعل ←(ضرب، رضخ).

[1] ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985م، ص 106،107

[2] المرجع نفسه، ص121.

وأطلق على هذه الطريقة "Phrase Structure Bramumar " أي قواعد تركيب الجملة أو قواعد تركيب الضمائم. وهي تمتاز بقدرتها على توليد عدد من الجمل بهذه القواعد البسيطة وبعدد من العناصر لكنَّها لا تستطيع أن تحلل جملًا تحتمل أكثر من معنى،[1] كما أنَّها لا تُولد جملًا مُركبة ولا مبنية للمجهول.

وأمَّا **الثَّالثة** فأطلق عليها القواعد التحويلية وتحتوي هذه الطريقة على عدد من القواعد التفصيلية، بقصد سد النقص في الطريقة الثانية، إذ أدخلت عناصر مثل: الإفراد والجمع والأفعال المساعدة والأزمنة والبناء للمجهول.[2]

وأما بالنسبة للمرحلة الثانية التي يؤرخ لها بكتابه الثاني (1965م) أضاف تشومسكي العنصر الدلالي إلى نظريته، وعرف هذا التطوير بـ "النظرية المعيارية أو النموذجية" وأهم ما يُميز هذه المرحلة أن السلاسل النهائية في التحليل الشجري لم تعد هي الأساس الذي تحول منه الجمل، بل تميزت البنية العميقة من البنية السطحية، وترتب على ذلك أن التَّحويلات أصبحت تحوِّلُ البنية العميقة إلى البنية السطحية، فغَدَت التَّحويلات بذاك إجبارية، كما جرى التأكيد على أن البنية العميقة للجملة هي المؤهلة لتفسيرها دلاليا.[3]

وتقدم النمذجة التالية صورة للنظرية بين أهم مكوناتها، كمايلي :[4]

الشكل رقم(7) يُوضح أهم مكونات النظرية النموذجية.

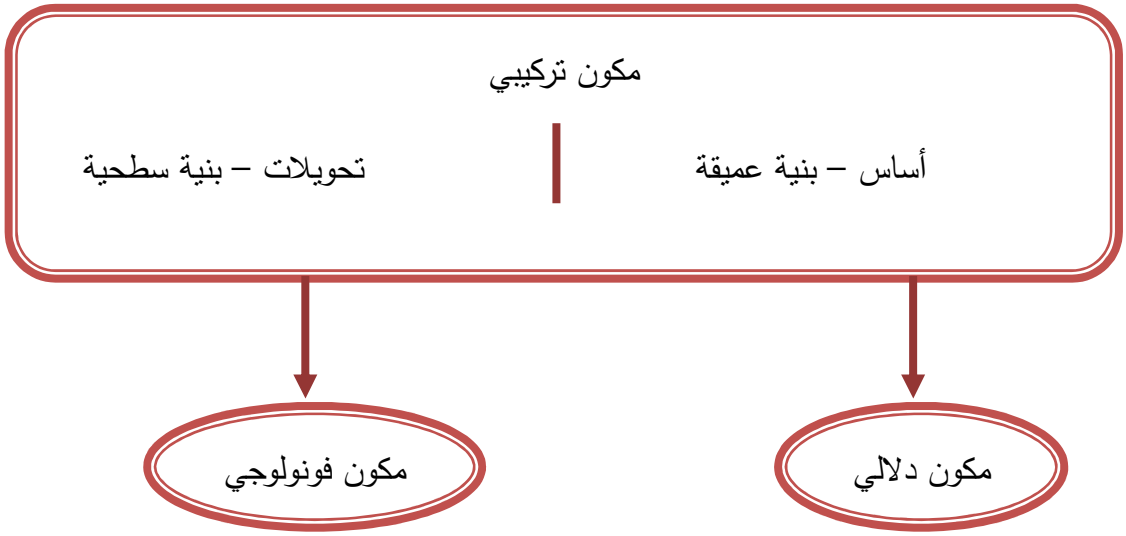

[1] ينظر، جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، **مجلة الفكر العربي**، طرابلس، ليبيا، العدد(8+9)، 1979م، ص126.
[2] ينظر، محمد الشايب، **المدرسة التَّوليدية التَّحويلية**، ص83-84.
[3] المرجع نفسه، ص 84.
[4] ينظر، بكري محمد الحاج، التراث وجذور الألسنية، **مؤتمر النقد الأدبي الثاني**، جامعة اليرموك، أربد، 1408هـ ،1988م، ص9.

ويُتبدى من هَذا التخطيط الهيكلي للمكونات الأساس لتوليد الجمل إلى معرفة مدى تناظم اللغة والربط بين أصواتها ومعانيها حيث تتألف أصولها من ثلاثة أقسام متماسكة، يشتمل كلٌّ منها على تنظيم قواعدي محكم، وتتجلى في المكونات الثلاث: المكون التركيبي والمكون الدلالي والمكون الفونولوجي .

ينفرد المكون التركيبي بكونه «المكون التوليدي الوحيد، أي يتناول البنية العميقة للجمل ويعمل على تعداد عناصرها المؤلفة منها، في حين أن المكونين الأخريين هما تفسيريان له، فبعد أن يثبت المكون التركيبي بين الجمل يفسر المكون الدلالي معاني هذه البنى، ويفسر المكون الفونولوجي أصواتها انطلاقًا من تخصيص كل تركيب لغوي بنطق خاص انطلاقًا من تناظم مكونين أساسي (Base) والآخر تحويلي. بحيث يحتوي الأول على مجموعة قواعد بناء (قواعد إعادة كتابة) وعلى حجم يشتمل على المداخل المعجمية(المورفيمات) ويحتوي كل مدخل منها سمات تركيبية وصوتية ودلالية، أي يستخدم رموز الفصائل (Category Synbols)»[1].

نحو: ف (مركب فعلي) م من (مركب اسمي)، والعلاقات النَّحوية مثل: المسند/ المسند إليه، والعلاقات النسقية نحو: م ف+ م س. أما بالنسبة للمكون الثاني فيقوم بنقل البنية العميقة إلى بنية السطحية، وتتسم هذه التحويلات بكونها إما إلزامية وإما اختيارية، وإما دورية إما غير دورية، وأن يأخذ كل تحويل مكانه في ترتيب التحويلات.[2]

وعلى غرار هذه الأسس بُنيت النظرية حول طريقة معينة، تعتمدها كل هذه الدِّراسة التحليلية لقوام الجملة وإظهار بنيتها، حيث تدعى بطريقة " المشجر" حيث تظهر فيه الجملة في شكل هرمي قاعدته الجملة، تنم عن شجرة مقلوبة جذعها بالأعلى وفروعها بالأسفل، وهذا يظهر في صورة تجريدية كما هي موضحة في الشكل الآتي:[3]

الشكل رقم(8) يجسد الصورة التجريدية لطريقة المشجر.

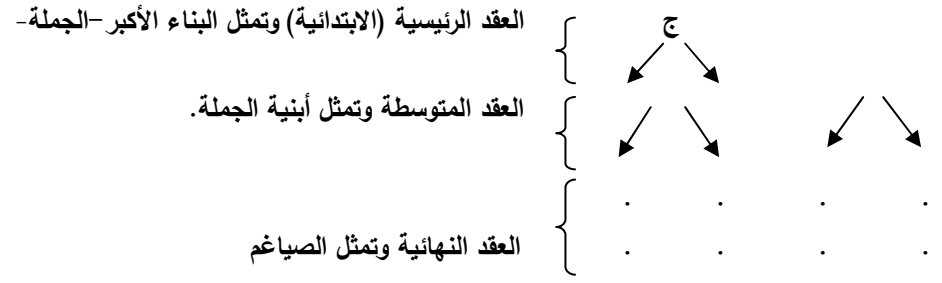

[1] ينظر، ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية** ، ص15–16. وينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ط1، دمشق: دار طلاس للدِّراسات والترجمة والنشر،1987م، ص53، 64.

[2] ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية**، ص16.

[3] عبد الحميد دباش، الجملة العربية والتحليلية والتحليل على المؤلفات المباشرة، **مجلة الآداب واللغات**، جامعة ورقلة–الجزائر، العدد الثاني، 2003م، ص46.

وإضافة لما سبق نسوق المثال التالي لزيادة الإيضاح، وبيان هدف الدّراسة:(The man hit the ball)، وينطوي مبلغ ثراء الأسلوب التَّوليدي التَّحويلي بتحليل الجملة الأساسية وردِّها إلى عناصرها الأولى، بحيث تتفرع إلى مركبين اثنين: مركب اسمي هو The man ورمزه التحليلي NP. و الثَّاني مركب فعلي وهو مع الاسم المرتبط به: hit the ball ورمزه VP، وبعد هذه الخطوة تأتي الخطوة الثانية، وهي أن تفرع الجملة كلها على النحو المشجر التالي:[1]

الشكل رقم (9) يمثل صورة الاستعمالية لطريقة المشجر بلغته الأجنبية.

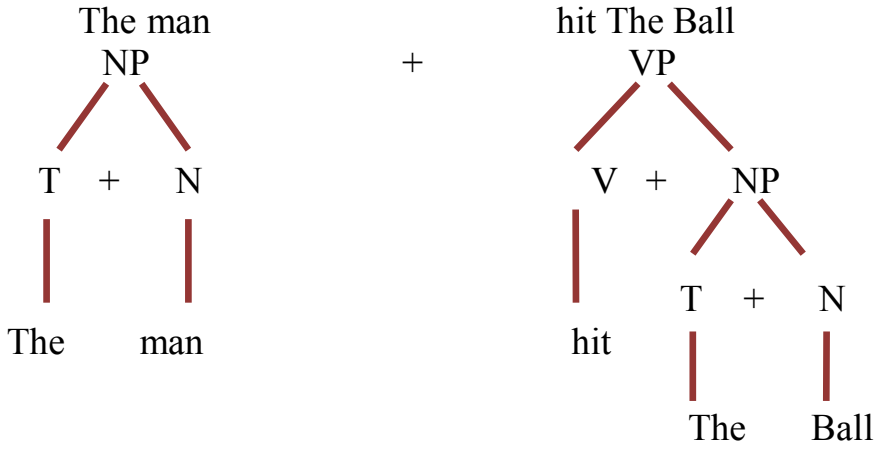

فلا ضير في بيان طريقة المشجر بطرح النموذج العربي الآتي :[2]

للمقترح الجملي الآتي: الولد أكل الطعام.

الشكل رقم (10) يوضح طريقة المشجر باللغة العربية.

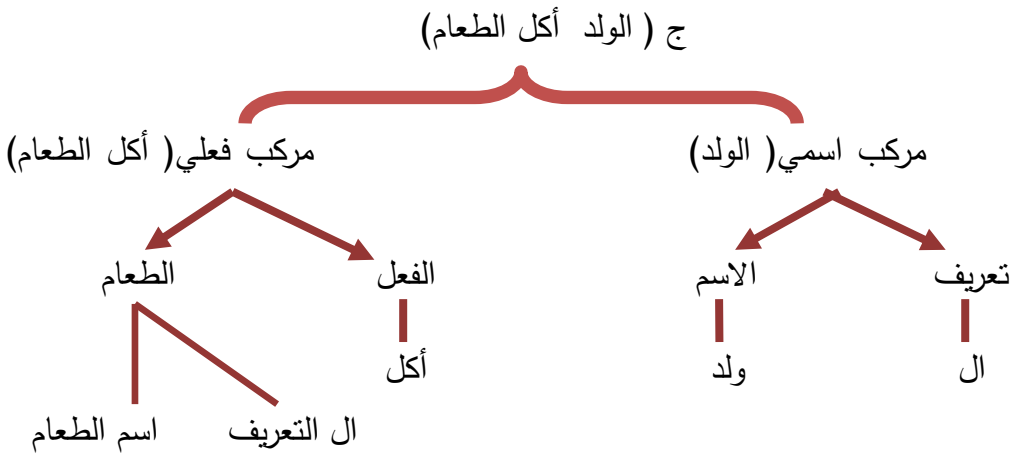

[1] غازي مختار طليمات، **علم اللغة**، ص 195.

[2] جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص 124.

ومن هذا التفصيل يتبدى أن للجملة مكونين اثنين (لدى تشومسكي): وهما عبارة عن بنية عميقة للجملة التي تنجز في البنية السطحية، وللانتقال من البنية الأولى إلى البنية الثانية تولي عملية التشجير عناية كبيرة بوصف الجملة وردها إلى فونيمات متراصفة، تبين عن قيمة الكلمات وبنائها الحقيقي في التركيب ككل، بحيث يتيح التحويل وكذا التوليد الحاصل في ثنايا الجملة إمكانية تعدد صور وأنماط البنى العميقة والسطحية من حيث شكل ومعنى التركيب، وهذا الجانب الأخير ألا وهو الجانب الدلالي حظي بجزء كبير من الاهتمام في التحويل والتحليل الجملي، بحيث ينساق كل تركيب بمعنى شامل انطلاقًا من الدلالات الفردية للمورفيمات.

وعلى غرار ذلك صيَّر أنصار هذه النظرية الجملة إلى نوعان : [1]

جملة أساسية(جملة نواة) وهي التي يمكن أن يصاغ منها عدة جمل في البنية السطحية.وأخرى فرعية وهي الجملة التي تصاغ من الجملة النواة؛ وذلك من خلال حذف أو استبدال أو إضافة عناصر نحوية إلى الجملة النواة، وبيان هذا بالجملة السابقة: الولد أكل الطعام ، فيصاغ منها عدة جمل فرعية: الطعام أكله الولد، أكل الطعام الولد، وغيرها من البدائل.

وهناك أيضا « طريقة الأقواس، مثال: مركب اسمي+ مركب فعلي NP+VP وهي مشتقة بتطبيق القاعدة ووضعها بين الأقواس باعتبارها جملة، وذلك على النحو التالي: (مركب اسمي+ مركب فعلي) (NP+VP)، ومثال ذلك أيضا السلسلة المكونة من: (مركب اسمي+مركب فعلي(فعل+مركب اسمي)) (NP+VP(VERBE+NP))».[2]

وبذلك أثمرت جهود نعوم تشومسكي نِتَاجها وفق منهج توليدي تحويلي، الذي سارت على حذوه جميع الدراسات الحديثة اليوم، والذي عمدَ إلى تغيير الفكر المتجذر من واقع الشكل إلى واقع الدلالة، وهذا ما عمل هذا المنهج على تعميمه لتكون الصورة البنائية للجملة واضحة لا يشوبها أي نقص من أي جانب، فالمعنى هو أساس المبنى، والتركيب يصبح ذا قيمة إذا كافأ تحليله المعنى ليتزن أسلوب التفكيك والتفريع، ويأخذ كل عنصر من عناصر الجملة مكانه الصحيح.

[1]– نادية رمضان النجار ، **اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين**، ط، بلا، الإسكندرية: دار الوفاء، ت، بلا، ص177–178.

[2] جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ص 125.

المَبحَثُ الثَّالث: بِنيَةُ الجُملَةِ فِي ضَوءِ المنْهَجِ الوَظِيفِي التَّدَاوُلي.

إنَّ المنهج الوظِيفي التَّداولي اضطلع بإعادة اللُحمة بين البنية النَّحوية المجردة وبين استعمالاتها أو فيما يُعرفُ بالقدرات الإنسانية للتواصل؛ فالكلام المتداول بين المُتخاطبين بوصفه ممارسةً من أجل إقْرَار أغراضٍ ومقاصدٍ، هو قطب الرَّحى في هذا المنهج، ولذلك عُدَّت التداولية لسانيات الكلام، وهذا لا يُرادُ به أنَّ الكلامَ معزولًا عن اللغة إلا افتراضًا؛ فاللغة لا تتمظهر إلا في مستوى الكلام.

تتكامل في اللغة–عند التداوليون– ثلاث مكونات، هي: المكون التركيبي والذي «تُدرج العلاقات التي تربط الدوال اللغوية بعضها ببعض، في حين أن المكون الدلالي يصور العلاقات التي تصل هذه الدوال بالواقع، وهو مرجع الدلالات اللغوية، أمَّا المكون التَّداولي فتُدرج فيه العلاقات التي تربط تلك الدوال بمستعمليها وبظروف استعمالها وآثار هذه الاستعمالات على البنى اللغوية».[1]

فالمكون التركيبي يُصور علاقة اللغة باللغة، والمكون الدلالي علاقة اللغة بالواقع، أمّا المكون التَّداولي علاقة اللغة بمستعمليها.

إنَّ اهتمام اللسانيات بالجملة وعدِّها الوحدة الأساسية في اللغة مقسِّمةً إيَّاها إلى مسند ومسند إليه، جعل التَّداولية تُدخل في الاعتبار قضايا صوتية وتنغيمية تجعلها تتخذ من الملفوظ منطلقها الأساس في الدِّراسة، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:[2]

الشكل رقم(11) يبين المستوى اللساني والتَّداولي في اللغة.

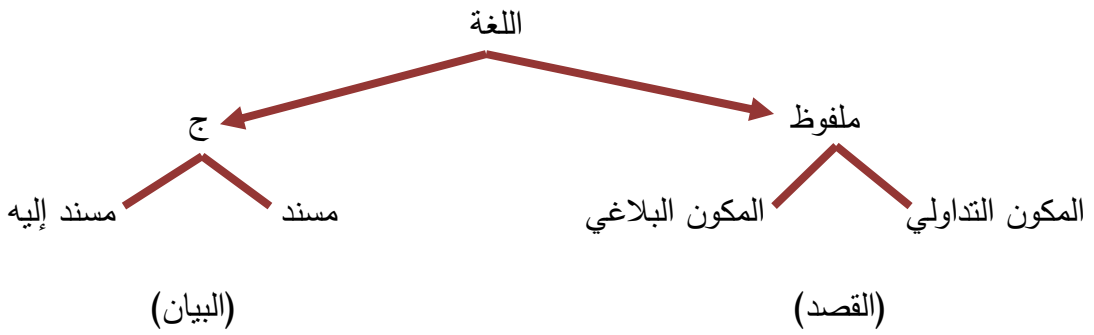

[1] خولة طالب الإبراهيمي، **مبادئ في اللسانيات**، ط2، حيدرة، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006م، ص176.

[2] مراد قفي، "**المعنى الإسنادي في الجملة العربية**"، ص104–105.

يُمكنُ أن يُفرقَ في اللغة عند الغربيين بين مستويين اثنين؛ المستوى اللسَانِي المتكفل بتشريح بنية التركيبية للجملة، والمستوى التَّداولِي المتكفل بتقديم التفسير لها، وبيان مقاصدها. ويكاد يتوحد في عُرفهم «أنَّ الكفاية العامة ذات شقين؛ الكفاية اللغوية بمعنى القوانين الصُّورية التي تنتظم بها اللغة في عقل البشر، والكفاية البلاغية(الإفصاحية) التي تتضمن الآليات التي تتحكم في طريقة اشتغال الإبداعية اللغوية على مستوى الكلام».[1]

ينحو التَّداوليون في دراستهم للمعنى منحًا مغايرًا للمنهج الوصفي والتَّوليدي التَّحويلي التي بحثت عن تجلي هذا المعنى في مكونات الجملة المسند والمسند إليه. ومؤدى هذا المنحى أنّ« الاختلاف في المعنى هو– أساسًا– سيرورة جذرية من استحالة التكرار؛ حيث إنَّ الأمر ليس بحاجة في تقديرهم إلى تصوّر وحدة عليا تكون بالنسبة إليها مجموع المخاطَبات مجرّد تنويعات أو بحاجة إلى معان أصلية وأخرى فرعية مُشتقة منها، وإنَّا تُعدُّ كلّ مخاطَبة من هذه الجهة أصلًا في بابها».[2]

وهكذا فإنَّ الخبر الذي يحمله الملفوظ لا يمكن أن يكون ثابتًا، وترتبط درجة الإخبار في الكلام بقصد المتكلم، فلكلّ قصد بنية لغوية تحدده. والتواصل لن يقرر بين المتخاطبين إلا إذا ارتاد صرح الفعل والإجراء، لذلك كان قوامه شبكة من المفاهيم والمسائل التي تدارسها التداوليون؛ لتفسير البنية القصدية للملفوظ متباين الوظائف، من قبيل نظرية الأفعال الكلامية، و الوظائف التداولية(النحو الوظيفي).

1. نظرية الأفعال الكلامية:

تُعدُّ هذه النظرية من أهم نتاجات الدرس اللساني التّداولي ومحورًا بارزًا من محاوره الكبرى. تُنسبُ للفيلسوف الأنجليزي جون لانشو أوستين J·L·Austin (1911-1961). وحرص على« دراسة الكلام العادي وفق معادلة بسيطة: حينما يعني القول الفعل Quand dire c´est faire».[3]

وجعل اللغة هي الميدان الذي تُنجزُ فيه أعمالًا (Actes) لا تُنجز إلا في اللغة وباللغة. وأنَّ موضوع هذه الدِّراسة ليس الجملة وإنّما إنتاج التلفظ في مقام خطاب.[4]

---

[1] مراد قفي، "**المعنى الإسنادي في الجملة العربية**"، ص105.

[2] المرجع نفسه، ص111.

[3] جميلة روقاب، "**نظرية أفعال الكلام بين التراث العربي واللسانيات التّداولية–أوستين وسورل نموذجًا–**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بو علي–الشلف، العدد 15، 2016م، ص11.

[4] ينظر، ملاوي صلاح الدين، نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة محمد خيضر–بسكرة، العدد الرابع، جانفي 2009م، ص26.

والأفعال الكلامية يقصد بها الأقوال الإنشائية(Performatif) التي تعود إلى فعل شيء ما فقط بمجرد التلفظ بها، وهي لاتصف أعمالًا بل هي في حد ذاتها أعمال (وفي هذا السياق يتحدث عن أعمال تخص الزواج–المباركة–التوريث–المراهنة) وهذا ما جعلَ أوستين يُسميها "إنشائيات" ويعني فعل (to perfom) في الإنجليزية: يتم، ينفذ، فقولنا: أعد انجز الوعد، وفي هذه الحالة: أن تقول هو أن تفعل.[1]

إذ يهتم هذا النوع من التداول باللغة بوصفها مظهرًا حدثيًا فعليًا، فتقسم الملفوظات إلى قسمين:[2]

–إثباتي إخباري، مثل: سافر الرجلُ.

–إنجازي، مثل: هل سافر الرجل؟

لاحظ أوستين أنَّ الأفعال الكلامية غالبًا ماتُبنى بإسناد فعل مضارع إلى ضمير المتكلم، فعمد للمكون النَّحوي لتصنيفها إلى صنفين، هما:[3]

–الإنشاء الصريح (Performatif Explicite): الذي يُستدل عليه بواسطة إسناد فعل إلى المتكلم المفرد المعلوم في زمن الحال(الحاضر).

–الإنشاء الأولي (Performatif Primaire): الذي يتسنى تأويله ببنية نحوية يتصدرها فعل إنجازي صريح، تمثله مختلف الصيغ التي لا يسمها فعل، وقد أبان أوستين أن الإنشاء الصريح نشأ على التدريج: انطلاقًا من الإنشاء الأولي بعامل تطور اللغة والمجتمع. ومثال ذلك: الفعل الأولي لـ: آمُركَ بغلق الباب، هو أغلق الباب.

وقد اكتشف بعد هذا التقسيم أنَّ هناك بعض الجمل الإنشائية غير مستندة لضمير المتكلم في زمن الحال، ولا تتضمن فعلا إنشائيًا، مثل: رفعت الجلسة فقاده هذا إلى تمييز جديد مفاده أنَّ كلّ جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، وميز بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية:[4] العمل القول، والعمل المتضمن في القول، وعمل التأثير في القول.

فهذه ليست أفعالًا ثلاثة يستطيع المتكلم أن يؤديها واحد تلو الآخر، بل هي جوانب لفعل واحد هو الفعل الإنجازي.

---

[1] ينظر، فيليب بلانشيه، **التّداولية من أوستين إلى غوفمان**، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007م، ص54.

[2] ينظر، مراد قفي، "**المعنى الإسنادي في الجملة العربية**"، ص116.

[3] ملاوي صلاح الدين، نظرية أفعال الكلامية في البلاغة العربية، ص27–28.

[4] ينظر، يسمينة عبد السلام، نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، **مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري**، جامعة بسكرة–الجزائر، العدد العاشر، 2014م، ص109.

1- العمل القول: Acte Locutoire

هو استخدام قانون النّحوي من أجل تكوين ملفوظ، وذلك بـ :«إطلاق الألفاظ في جملة مفيدة، ذات بناء نحوي سليم، وذات دلالة، ففعل القول يشمل على:

أ- المستوى الصوتي: وهو التلفظ بسلسلة من الأصوات.

ب-المستوى التركيبي: فيؤلف بين مفردات طبقًا لقواعد لغة معينة.

ج-المستوى الدلالي: توظيف هذه المستويات حسب معان، وإحالات محددة، فقولك: إنَّها ستمطر. يمكن أن يفهم معنى الجملة، ومع ذلك لا يدري أهي: إخبار، أم تحذير من الخروج في رحلة، أم أمر بحمل مظلة».[1]

2- العمل المتضمن في القول: Acte Illocutoire

هو العمل الإنجازي الذي يُعدُّ لبَّ نظرية الأفعال الكلامية، الذي غدَت تُعرف به، ويقصد به«القصد الذي يرمي إليه المتكلم من فعل القول، كالوعد والأمر والاستفهام والتحذير...وما أشبه ذلك»[2]. وقد ارتأى أوستين أن يُصنف الأعمال التي يُنجزها المتكلم بواسطة اللغة إلى خمس تصنيفات، هي: [3]

أ- الأفعال الدَّالة على الحُكم: Actes Verdictifs تقوم على الإعلان عن الحكم، كوعَدَ، وحلَّلَ، وقدَرَ، وطبَعَ...وغيرها.

ب-الأفعال الدَّالة على الممارسة: Actes Exercitifs قائمة على إصدار قرار لصالح أو ضد، مثل: قَادَ، وأمَرَ، ودافَعَ عن، وتأسَفَ...وغيرها.

ج-الأفعال الدَّالة على السيرة (السلوكيات): Actes Conductifs تتعلق بردود فعل اتجاه سلوك الآخرين واتجاه الأحداث المرتبطة بهم، مثل: الاعتذار، والشكر، والتهنئة...وغيرها.

د- الأفعال الدَّالة على الوعد أو التكليف: Actes Commissifs من قبيل: تمنى، والتزم بعقد، وأقسم، والقيام بالمعاهدة، والاندماج في حزب.

هـ-الأفال الدَّالة على العرض: Actes Expositifs لعرض مفاهيم، وبسط موضوع، وتوضيح استعمال كلمات، وضبط المراجع، نحو: أكدَ، وأنكرَ، وأجابَ، ونقلَ قولًا، ووهب...وغيرها.

3- عمل التأثير في القول: Acte Perlocutoire

ويُراد به الأثر الذي يُحدثه الفعل الإنجازي في السامع، فيقول أوستين:« فحين نقول شيئًا ما قد يترتب عليه أحيانًا أو في العادة حدوث بعض الآثار على مشاعر المخاطب أو أفكاره، أو تصرفاته، كما يستلزم

---

[1] محمد مدور، "**الأفعال الكلامية في القرآن الكريم (سورة البقرة) دراسة تداولية**"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2013-2014م، ص41-42.

[2] جواد ختام، **التداولية أصولها واتجاهاتها**، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 1437هـ-2016م، ص90.

[3] ينظر، جميلة روقاب، "**نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين**"، ص110.

ذلك نتائج قد تؤثر على المتكلم وغيره من الأشخاص الآخرين، وقد يقع أن تعتمد إحداث هذه الآثار أو النتائج عن القصد».[1]

وعلى هذا الأساس يتضح أنَّ الحكم على الملفوظات لم يعد مرهونًا بمعيار الصدق والكذب، وإنّما مداره حول الأثر الذي يحدثه فعل القول في المخاطب، فيكون فعل الإنجاز ناجحًا إذا استجاب المخاطب، واقتنع بمقاصد المتكلم، كما قد يكون فاشلًا حين يعجز المتكلم عن التأثير في المخاطب.[2]

وذكر أوستين أنَّ الجملة تنتقل من كونها غير إنشائية إلى كونها إنشائية يتوخى البنية الآتية: (فعل مسند إلى ضمير المتكلم المفرد + أن المصدرية أو المصدر)، غير أنَّ هذا الطرح لا يصلح على كل الجمل كما صرح فيليب قائلًا: إنَّ الاختبار الذي يتمثل في تحويل القول من كونه غير إنشائي إلى كونه إنشائي يتوخى البنية التالية: (Je + Verbe + que/de) وإنَّ نجح هذا الاختبار كثيرًا، فإنَّه لن ينجح دائمًا، إذْ لا يمكننا تحويل الصيغة إلى صيغة أخرى، مثل: يا أحمق! إلى: أسبك لأنّك أحمق، بل يتوجب تغير الفعل.[3]

ويُضيفُ بلانشيه أيضًا أنَّ أوستين تبيَّن له أنَّ الفعل الإنشائي قد يتأسس على فعل مبني للمعلوم ومسند إلى ضمير المتكلم أو يكون الفعل مبنيًا للمجهول، مثل: يُسمحُ لك بالخروج التي تُعادل الصيغة التالية: أسمحُ لك بالخروج، أو قد يرد في صيغة الأمر، مثل: أُخرجْ التي تُعادل بدورها صيغة آمُرُكَ بالخروج. ويعتبر أوستين كل قول في صيغة الأمر إنشائيًا.[4]

2. النحو الوظِيفي: La Syntaxe Fonctionnelle

يُعدُّ النّحو الوظيفي من النظريات اللسانية ذات الوجهة الوظيفية التّداولية؛ ذلك أنَّه«ينطلق من رؤية متميزة للظاهرة اللغوية جعلته يُشكل قطبًا مستقلًا بذاته، إذْ يدرس ظواهر اللغة بوصفها كلامًا مستعملًا من قبل شخص معين في مقام معين مُوَجَه إلى مُخاطب معين لأداء غرض معين ، وبذلك خالفَ منهجيًا النّظريتين اللسانيتين المتقدمتين عليه البنيوية والتّوليدية».[5]

---

[1] يسمينة عبد السلام، نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، ص110.

[2] ينظر، جواد ختام، **التداولية أصولها واتجاهاتها**، ص91.

[3] ينظر، فيليب بلانشيه، **التداولية من أوستين إلى غوفمان**، ص56.

[4] المرجع نفسه.

[5] هدى بن عزيزة، "**علاقة البنية بالوظيفة في مفتاح العلوم –السكاكي–**"، أطروحة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري–قسنطينة، 2007–2008م، ص10.

مما يجدر التنبيه إليه في هذا السياق أنَّ أحمد المتوكل استخدم في أبحاثه مصطلحي: التَّداولية والوظيفية بمعنى واحد، والحقيقة أنَّ مصطلح التَّداولية لا يختلف كثيرًا عن مصطلح الوظيفية من النّاحية الإجرائية؛ لأنَّ مُؤداهما واحد من حيث دراسة اللغة في التواصل أو الاستعمال.[1]

في نهاية السبعينات ظهر النحو الوظيفي كردة فعل عنيفة ضد المد التّوليدي التحويلي، ومَثَّلَ للجانب التداولي ورفض مبادئ النّحو التوليدي التّحويلي(كالتحويل) محاولًا الاستفادة مما قدمه فلاسفة اللغة العادية، وموسعًا النظر نَحْوَ بناء نَحو يربط بين البنية والوظيفة.[2]

فهذا النحو الذي أسسه سيمون ديك Simon Dik (1940-1995) من خلال كتابه الذي عنون بـ: Fonctionnel Grammaire (النحو الوظيفي) سنة 1978م، تكامل فيه المكون النحوي والمكون التداولي؛ إذْ إنَّه جمع بين نواميس النَّحوية، وبين ما عرضته نظرية الأفعال الكلامية. وهو يعني بهذه النظرية:«مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنّحو، وهي ضبط الكلمات، ونظام تأليف الجُمل؛ ليسلم اللسان من الخطأ في النُّطق، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة».[3]

وقد نصَّ سائس النظرية على مبدأ مفاده أنَّ البنية اللغوية انعكاس لوظيفتها. ومن هذا المنطلق اقترح شبكة وظائفية تحكم بنية الجملة، وقد صنفها إلى ثلاث وظائف، هي:[4]

أ- الوظائف التركيبية: الفاعل والمفعول.
ب- الوظائف الدلالية: المتقبل والمستقبل والمنفذ والزمان والمكان و الأداة.
ج- الوظائف التداولية(البرغماتية): البؤرة والمحور والمبتدأ والذيل.

اعتبر سيمون ديك أن الجملة: أكلَ محمد التفاح يمكن أن تُحلل على ثلاث مستويات:[5]

- المستوى النحوي: فعل فاعل مفعول به.
- المستوى الدلالي: فعل عامل هدف.
- المستوى البرغماتي: مسند متمم
  أو موضوع بؤرة

[1] ينظر، معالي هاشم أبو المعالي، "**اللسانيات والنحو العربي**"، ص18

[2] ينظر، الزايدي بودرامة، "**النحو الوظيفي والدّرس العربي**"، ص35.

[3] راوية حباري، "**الوظائف التداولية في مسرحيات أحمد رضا حوحو**"، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2014-2015م، 31.

[4] ينظر، هدى بن عزيزة، "**علاقة البنية بالوظيفة**"، ص12.

[5] بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء، "**المونيمات الوظيفية في المعلقات السبع**"، ص38.

1. الوظائف الدلالية:

وهي تقوم حسب النحو الوظيفي على محمول يدل على واقعة(عمل أو حدث أو وضع أو حالة) وعدد من الحدود التي تدل على الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول. وهذه الحدود بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعة تصنف صنفان:

أ- حدود تسهم في تعريف الواقعة ذاتها (كالحد المنفذ والحد المستقبل والحد المتقبل).

ب-حدود لايتعدى دورها تخصيص الواقعة من حيث (الزمان ، والمكان، والحال...) .

يصطلح على تسمية الحدود الأولى موضوعات، وتسمية الحدود الثانية لواحق، وتقوم البنية العامة للحمل: من المحمول وموضوعات ولواحق.[1]

وسيتكفل الجدول الآتي ببيان المقابلات النحوية العربية للوظائف الدلالية التي اقترحها مؤسس هذه النظرية:[2]

الجدول رقم(5) يوضح المصطلحات النحوية المقابلة للوظائف الدلالية في نحو الوظيفي.

المصطلح النحوي العربي.	الوظيفة الدلالية في النحو الوظيفي	المثال
الفاعل	المنفذ	يذهب + عمر= محمول + منفذ.
المفعول به	المتقبل والمستقبل	أهدي + الأستاذ+ الطالب + كتابًا= محمول + منفذ+ متقبل+ مستفيد. (المستفيد من منظور الوظيفي قد وقع عليه فعل الفاعل من استفادته من الذي نفذه المنفذ. وهو ينشر في اللواحق)
المفعول المطلق	الحدث	كررت+ الحفظ+كرتين= محمول+ متقبل+ حدث
المفعول فيه	الزمان والمكان	جاء+ الأب+ في الصباح= محمول+ منفذ+ زمان.
المفعول معه	المصاحب	سير + والنيل= منفذ+ مصاحب.
الحال	الحال	جاء+ خالدٌ+ فرحًا= محمول+ منفذ+ حال.

[1] عز الدين لعناني، " **الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية في النحو الوظيفي دراسة تطبيقية في سورة يوسف**"، أطروحة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة سطيف-2-، 2013-2014م، ص70.

[2] المرجع نفسه، ص72-81.

2. الوظائف التركيبية:

تُبنى هذه الوظائف من خلال الوظائف الدلالية؛ ذلك أنّ هذه الأخيرة «تشارك الواقعة أدوارًا مختلفة، فإن الواقعة تتحدد بدقة من خلال الوظائف الدلالية التي تحدد وجهة الواقعة، مما يجعل الأدوار الدلالية تنقسم إلى حدود توجه الواقعة وهي رئيسة، وحدود توجه الواقعة وهي ثانوية، فتكون الحدود الوجهية إن ذاك تحمل منظورية رئيسة ومنظورية ثانوية، ويقترح النحو الوظيفي أن يُسنَد الفاعل إلى المنظور الرئيس، ويُسند المفعول إلى المنظور الثانوي.[1]

3. الوظائف التداولية:

قد صُنفت صنفين بالنظر إلى علاقتها بالحمل:

أ- وظائف داخلية: وتشمل البؤرة والمحور.
ب-وظائف خارجية: وتشمل المبتدأ والذيل.

وفي ضوء ماسبق جعل ديك الجملة تشتق غبر بناء ثلاث بنيات هي:

- البنية الحملية وهي الأصل.
- البنية الوظيفية.
- البنية المكونية.

ويتم بناء البنية الحملية وظيفيًا قبل بناء البنية المكونية إذ إنّ البنية الصرفية والتركيبية للعبارة تابعة للمعلومات الدلالية والتداولية الممثل للها في مستويي البنية الحملية والوظيفية.[2]

ويتم بناء البنية الحملية وظيفيًا قبل بناء البنية المكونية؛ إذ إنّ البنية الصرفية والتركيبية للعبارة تابعة للمعلومات الدلالية والتداولية الممثل لها في مستويي البنية الحملية والوظيفية.[3] وفيها تتمثل الخصائص الدلالية بتطبيق القواعد الرئيسة، وهي متكونة من عنصرين: معجم، وقواعد تكوين المحولات والحدود، وهذان العنصران هما اللذان يتكفلان بصوغ بنية الجملة الحملية وبنائها. ويمكن تلخيص البنية الحملية في هذه الخطاطة:[4]

[1] ينظر، عز الدين لعناني، "**الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية في النحو الوظيفي**"، ص86.
[2] ينظر، الزايدي بودرامة، "**النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي**"، ص127.
[3] ينظر، المرجع نفسه، ص127.
[4] ينظر، راوية حرباوي، "**الوظائف التداولية في مسرحيات أحمد رضا حوحو**"، ص63.

الشكل رقم(12) يبين بنية الجملة الحملية.

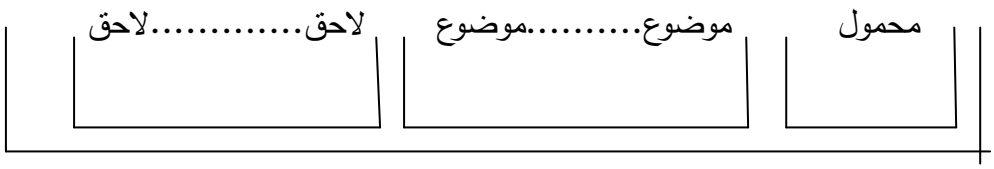

وتتألف البنية الحملية من أطر حملية **أصول** كالفعل، وأطر **حدود** هي سائر الكلمات في الجملة، وباستخدام قواعد تكوين المحمولات، ويتم تكوين أطر حملية نووية تشتمل على الحدود والموضوعات، أما الحدود اللواحق فتكونها قواعد توسيع الأطر الحملية، ثم تقوم قواعد إدماج الحدود بدمج الحدود في المحلات وفقًا لقيود الانتقاء؛ ليتم بذلك تكوين البنية الحملية التي تتضمن الوظائف الدلالية.[1]

في حين أنَّ البنية الوظيفية تتمثل الخصائص الوظيفية بنقل البنية الحملية التامة التحديد إلى أبنية وظيفية عن طريق تطبيق مجموعتين من القواعد: قواعد إسناد الوظائف وقواعد تحديد مخصص الحمل، أي أنّها ترتكز على بنيتين: بنية تركيبية وبنية تداولية، حيث يتم إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول على مستوى البنية التركيبية، وإسناد جملة من الوظائف التداولية إلى مكوّن الجملة على مستوى البنية التداولية، وذلك بالنظر إلى المعلومات الإخبارية التي تحملها هذه المكوّنات بتفاعلها مع معطيات السياق بأبعاده الاجتماعية والثقافية والحضارية والنفسية واللغوية.[2]

والبنية المُكوِّنِية يراد بها البنية الصرفية والتركيبية، ويتم بناؤها من البنية الحملية المخصصة وظيفيًا التي تتوفر فيها كل المعلومات (التركيبية والدلالية والتداولية) أي أنَّها تدور حول يُسمى بـ:قواعد التعبير صِنوَ قواعد الإعراب، وقواعد الموقعية وقواعد النبر والتنغيم، لكي يُحصل على بنية مكونية جديدة تامة يجب أن يعتمد خمسة أنساق من القواعد: قواعد الأساس وقواعد الوظائف، وقواعد التعبير، وقواعد النبر والتنغيم، وقواعد الموقعية.[3]

---

[1] ينظر، عبد الحميد السيد، **دراسات في اللسانيات العربية**، ص144.

[2] ينظر، يحي بعيطيش، "**نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006-2007م، ص78-79.

[3] ينظر، راوية حباري، "**الوظائف التداولية في مسرحيات أحمد رضا حوحو**"، ص65-66.

الخُلاصة:

يتوخى هذا الفصل عرض بنية الجملة في ضوء المنهج الوصفي والتوليدي التحويلي والوظيفي التداولي؛ فوصف جهود سائسي هذه المناهج الثلاث في دراسة الجملة ووصف بنيتها وتشكلها. ففي المنهج الوصفي اعتمد الدَّارسون المعاصرون الغربيون في دراستهم أسس على مناط النظرة الشكلية للجملة بحيث ساروا على نهج نظرية كبرى، هي نظرية التحليل إلى المكونات المباشرة للوصول إلى مؤلفات نهائية في كيان الجملة.

أمَّا بالنسبة للمنهج التَّوليدي التّحويلي قد اعتمد طريقة مثلى في تشكيل البنى اللغوية وتفكيكها إلى مركبات فعلية وأخرى اسمية أطلق عليها بالمشجر الذي يقوم بمضامينه بنقل البنية العميقة إلى البنية السطحية، كما قام تشومسكي بتصنيف اصطلاحية متجسدة في الجملة النواة (الأساسية) والجملة الفرعية، والجملة الأصولية وغير الأصولية.

وفي الكفة المُواجِهة عُني الاتجاه الوظيفي التداولي في نطاق البنى بمناظير مختلفة خصوصًا نظرة أوستين الذي انطلق من معادلة مفادها: أن المتكلم عندما يتكلم ينجز عملًا. وهذه الأعمال الإنشائية التي ينجزها المتكلم صنفها إلى خمس أفعال . أما النحو الوظيفي فقد جمع بين ما توصل إليه أوستين وبين المقولات النحوية، وعلى ضوء ذلك حلل الجملة وفقا لثلاث مستويات، هي: التركيبي والدلالي والتداولي، و تبعًا لذلك اعتبر سيمون ديك أنَّ الجملة تشتق من ثلاث بنيات: البنية الحملية والبنية الوظيفية والبنية المكونية.

الخـــــاتمة

بُدِءت الدِّراسة من نُقطةٍ، وانتهت إلى مجموعة من النقط. ويمكن إجمال أهم ما انتهت إليه من نتائج في هذه النقاط:

– قد تشعَّبت الدِّراسة في قضية **بنية الجملة**، وانبرى الدَّارسُونَ يخوضون غِمَار ذلك؛ فكانت لهم في ذلك مذاهب متباينة، كلٌّ وزاوية نظره لهذه القضية رغم أنَّ الجمل غير متناهية، ولا يزال مستعملو اللغة يضعون ما يُوصل إلى إدراكها من الأساليب الاستعماليّة؛ هذه الأخيرة التي تتلبس بُنًى تركيبية متنوعة.

- يُعدُّ النظام النَّحوي هو السائس عن بناء الجملة، وإبراز مُحصلة معاني الألفاظ المكوِّنة لها، إذْ إنَّ العلاقات السياقيّة في الجُملة تعمل على ضبط هذه المعاني وتوجيهها إلى المقاصد التي يَصْبُو إلى بيانها المتكلم.

- كان الإسناد–بوصفه معطًى سياقيًّا مُشكِلًا للمعاني المفصَح عنها– مُكونًا رئيسًا لبنية الجُملة، بل حتى في دراسة المدونَّة اللغوية عند نُحاة العربية. فهو بنيةٌ معنوية تأخذ حقيقتها كاملة من المقاصد المتنوعة والمقامات المتباينة، ولن يتجسدَّ معناها إلا باندراجها في نسيج التركيب فتتفاعل فيه مع غيرها من البُنَى.

- حدَّ أهل الصنعة موضوع النظرية النحوية في ظاهرة الإعراب الذي هو بيان أواصر الكلم فيما بينه؛ ويشمل كل ما يتطلبه التركيب من علاقات نظمية ودلالية اختيارية أسهمت متضافرة في تمييز التراكيب المقبولة والمرفوضة والمؤولة.

- الإسناد في الجُملة يقوم في شكله اللغوي على وجود مُقومين أساسيين هما: النظام العام(اللغة) والاستعمال الفردي الخاص(الكلام). فدِّراسة نُحاة العربية وسوسير وخَلفُه للمعنى

الإسنادي كان على المقوم الأوّل. في حين كان نِتَاج الفكر البلاغي والتداولي مُنصبًا على الكيفية الإنجازية له في الكلام بأبعاده الفردية والأسلوبية والعدولية.

- إنَّ التقصي في النظام النّحوي ونواميسه هو في كوامنه سَبْرٌ لأغوار نظام اللغة التركيبي في مستوى التّجريد. فقام منهج النظرية النَّحوية أسَاسًا على تأصيل بنية مجردة من العلاقات تجعل مختلف الأساليب الكلامية في الواقع تخضع لنموذجها الأصيل، الذي يفي بكلّ ما تفرع من هذا النموذج في واقع المتكلمين الاستعمالي. ومن هذا الأساس نظر النحاة إلى قضايا علم المعاني، وخاصة ماَ يُعرف بـ: عوارض بناء الجملة كالحذف والالتفات والتقديم والتأخير.

- إنَّ النظرية التَّوليدية التَّحويلية من أشهر النظريات التركيبية الحديثة التي تؤكد أصالة النحو العربي ومدى استيعابه مُعطيات التَّوليد والتَّحويل؛ وما البنية العميقة في اصطلاح تشومسكي إلا الأصل المجرَّد في النظرية النحوية العربية، وما البنية السطحية إلا المدونة اللغوية التي سعى نحاة إلى تأصيلها في تلك البنية العميقة التي جردوها، وافترضوا أنَّ بنية الجملة قائمة عليها.

- المسند والمسند إليه يكونان البنية الأصلية للجملة العربية وعليهما يقوم المعنى الأساس للجُملة، ولهذا وسمها النُّحاة بالعمد. أمَّا الفضلة فهي عنصر متمم للمعنى الأساس لا للبنية الأصلية.

- تقليص التجزئة إلى هذا الحدِّ من المكونات يُكسبُ التحليل التركيبي مزيدًا من البساطة؛ إذْ من أشراط البساطة السيطرة على كثرة المكونات وذلك بردِّها إلى أقل عدد ممكن، فكلما زادَ عدد المكونات ازداد التحليل تعقيدًا. فضلًا عن أنَّها تُحقق الاقتصاد في الوصف.

- إنَّ التجزئة الثنائية لبنية الجملة قد أخذ به مؤسس حلقة براغ فيلام ماثيسيوس، وصاحب مدرسة التحليل الشكلي إلى المؤلفات المباشرة؛ حيث يبدأ بلومفيلد من الجملة كأكبر وحدة لغوية وينتهي التحليل بالصياغم أصغر وحدة لغوية ذات وظيفة نحوية أو صرفية.

- أنّ المذاهب اللسانية الحديثة اختلفت منطلقاتها ومناهجها في وصف بنية الجُملة، فالبنيويون درسوها دراسةً بنائية صِرف باعتبارها ظواهر تركيبية، والتوليديون باعتبارها ظواهر دلالية، والوظيفيون باعتبارها ظواهر تداولية مرتبطة بالمقتضى الحال.

- قد انطلق أوستين من موقف جديد، هو أنَّ الوحدة الرئيسة للغة، هي الأفعال الكلامية؛ إذْ إنَّه اعتبر الأقوال أفعالًا فإنها تصبو لتحقيق غرض منشود. و بالتالي فإن المسألة لا تتعلق بالصدق والكذب كما عُهد عند البلاغيين العرب، إنَّما بالسياق ودرجة التأثير في السامع.

- إنَّ الاتجاه الوظيفي التداولي ركز اهتمامه على وظائف النحوية المكونات في الجملة باستناد إلى البعد الدلالي والتداولي، ونظر لبنية الجملة وفقًا لثلاث مستويات: التركيبي، والدلالي، والتداولي، ومن هذا الأساس أقرَّ أنَّ الجُملة تشتق بواسطة ثلاث بنيات: بنية حمليَّة وهي الأصل، وبنية وظيفية، وبنية مكونية.

الفَهَارِسُ

1. فَهْرَسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ.

2. فهرس الأشكال و الجداول

3. فَهْرَسُ المصادر المَرَاجِـــــعِ.

أولًا: الكُتُبُ العَرَبِيَّة.

ثانيًا: الكُتُبُ الأَجْنَبِيَّة.

ثالثًا: الرَّسَائِلُ الجَامِعِيَّة.

رابعًا: المَجَـــــلات.

4. الفَهْرَسُ التَّحْلِيلِي.

فَهرَسُ الآياتِ القُرآنيَّة

الآية	الصفحة
الفاتحة	
﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (7)	38
البقرة	
﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ (35)	48
﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ (51)	36
﴿يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم﴾ (54)	10
﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ (69)	20
﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (87)	10
﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ﴾ (263)	32
آل عمران	
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (144)	49
النساء	
﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ (27)	11
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ (28)	11

المائدة	
﴿هَـٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ (119)	21
الأعراف	
﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ (26)	45
يونس	
﴿ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمۡ فِى ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾ (22)	21
يوسف	
﴿إِنِّى رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِى سَـٰجِدِينَ ﴾ (4)	14
﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ (84)	10
الرعد	
﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾ (41)	13
النحل	
﴿خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ تَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ (3)	12
﴿شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ (69)	37
الكهف	
﴿وَكَلۡبُهُمۡ بَـٰسِطٞ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِ﴾ (18)	21
﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَـٰكِينَ﴾ (79)	46
﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾ (96)	39
﴿أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ﴾ (110)	13

الأنبياء ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (3)	40
الحج ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾ (63)	46
المؤمنون ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾ (27) ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (36)	13 20
النور ﴿وَأَنۡ يَسۡتَعۡفِفۡنَ خَيۡرٞ لَّهُنَّ﴾ (60)	28
الفرقان ﴿لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ (32) ﴿وَإِذَا رَأَوۡكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ (41)	6 13
الروم ﴿ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾ (36)	14
الأحزاب ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ﴾ (18)	13
غافر ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ (81)	10

فصلت ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾ (29) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ﴾ (41)	13 46
الأحقاف ﴿وَحَمۡلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًا﴾ (15)	21
محمد ﴿طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ﴾ (21)	31
الذاريات ﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ﴾ (13)	13
القمر ﴿خُشَّعًا أَبۡصَٰرُهُمۡ يَخۡرُجُونَ﴾ (7)	10
الرحمن ﴿وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ (6)	11
الواقعة ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (76)	12
الحديد ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ (16)	21
الملك ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ إِلَى ٱلطَّيۡرِ فَوۡقَهُمۡ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَ﴾ (19)	14

الحاقة ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ (1-2) ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾(13)	46 36
القيامة ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ (26)	35
النازعات ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ (41)	46
البروج ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (14-16)	24
الطارق ﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا﴾ (17)	13
الليل ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ (1) ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلۡأٓخِرَةَ وَٱلۡأُولَىٰ ۝١٣ فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ﴾ (13-14)	10 33
الضحى ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾(1-2)	13

فَهرسُ الأشكالِ والجداولِ

- **فهرسُ الأشكال:**

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الشكل يوضح عملية تعلق الفعل بمحاله.	25
2	الشكل يبين أهم المذاهب اللسانية العامة.	66
3	الشكل يبرز كيفية التحليل الشجري للجملة.	77
4	الشكل يوضح تحليل الجملة إلى مكونات لغوية جزئية.	79
5	الشكل يبين تحليل الجملة إلى المؤلفات المباشرة.	81
6	الشكل يمثل كيفية التحليل إلى المؤلفات المباشرة.	85
7	الشكل يوضح أهم مكونات النظرية النموذجية.	94
8	الشكل يجسد الصورة التجريدية لطريقة المُشجر.	95
9	الشكل يمثل الصورة الاستعمالية لطريقة المشجر باللغة الأجنبية.	96
10	الشكل يوضح طريقة المشجر باللغة العربية.	96
11	الشكل يبين المستوى اللساني والتداولي في اللغة.	98
12	الشكل يبين بنية الجملة الحملية	106

- **فهرس الجداول:**

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الجدول يوضح الضمائم اليسرى.	31
2	الجدول يبين الضمائم اليمنى.	31
3	الجدول يبرز طريقة التحليل بعلبة هوكت.	84
4	الجدول يبين طريقة إعادة كتابة أركان الجملة.	93
5	الجدول يوضح المصطلحات النحوية العربية المقابلة للوظائف الدلالية في نحو الوظيفي.	104

فهرسُ المصادرِ والمراجعِ.

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أولًا: الكُتُب العرَبيّة.

1. **إبراهيم محمود خليل:**
   - في اللسانيات ونحو النص، ط1، عمان، الأردن: دار مسيرة، 2007م.
2. **أحمد محمد قدور:**
   - مبادئ اللسانيات، ط3، دمشق: دار الفكر، 2008م.
3. **أحمد مختار عمر:**
   - معجم اللغة العربية المعاصر، ط1، عالم الكتب، 2008م، ج1.
4. **أحمد مومن:**
   - اللسانيات النشأة والتطور، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005م.
5. **أحمد الهاشمي:**
   - القواعد الأساسية للغة العربية، ط، بلا، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ت، بلا.
6. **الأزهر الزنَّاد:**
   - نسيج النص بحث في مابه يكون الملفوظ نصًا، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1993م.
7. **الإستراباذي محمد بن الحسن السمنائي رضي الدين توفي 686هـ:**
   - شرح كافية لابن الحاجب، تحقيق: أميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998م، ج1.
8. **أميرة علي توفيق:**
   - الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، ط، بلا، القاهرة: مكتبة الزهراء، 1391هـ-1971م.

9. ابن **الأنباري كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد توفي 577هـ**

- أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، ط1، بيروت، لبنان: شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ-1999م.

10. **أندري مارتني:**

- مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، ط، بلا، دمشق: المطبعة الجديدة، 1985م

11. **بكري محمد الحاج:**

- التراث وجذور الألسنية، مؤتمر النقد الأدبي الثاني، جامعة اليرموك، اربد، 1408هـ-1988م.

12. **تمام حسان:**

- اجتهادات لغوية، ط1، القاهرة: عالم الكتب، 2007م.
- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النّحو- فقه اللغة- البلاغة، ط، بلا، القاهرة، عابدين: عالم الكتب، أميرة للطباعة، 1420هـ-2000م.
- الخلاصة النحوية، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 2004م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، طبعة1994، الدار البيضاء: دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة.

15. **جان بياجيه:**

- البنيوية، ترجمة: عارف منيمنة وبشير أوبري، ط4، بيروت: منشورات عويدات، 1985م.

16. **الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان توفي471هـ:**

- الجمل، حققه وقدم له: علي حيدر، ط1، دمشق، سوريا: دار الحكمة، 1972م.
- دلائل الإعجاز، علق عليه: محمود محمد شاكر، ط، بلا، د، بلا، ت، بلا.

18. **الجرجاني أبو الحسن بن علي بن محمد الشريف توفي 816هـ:**

- التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، ط، بلا، القاهرة: دار الفضيلة، ت، بلا.

19. **ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي توفي 392هـ:**

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط، بلا، دار الكتب المصرية، ت، بلا، ج1، 2.
- اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، ط، بلا، عمان: دار المجدلاوي للنشر، 1988م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة، 1998م، ج2.

22. **جواد ختام:**

- التداولية أصولها واتجاهاتها، ط1، عمّان: دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 1437هـ-2016م.

23. **جون ليونز:**

- نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985م.

24. **جورج مونان:**

- سوسير أو أصول البنيوية، ترجمة وتعليق: جواد بنيس، ط1، بيروت، لبنان: مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015-2016م.
- علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة: نجيب غزاوي، ط، بلا، مطابع مؤسسة الوحدة، 1982م.
- معجم اللسانيات، ترجمة: جمال الحضري، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1433هـ-2012م.

27. **حاتم صالح الضامن:**

- علم اللغة، ط، بلا، بغداد: بيت الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1989م.

28. **حسن عبد الغني جواد الأسدي:**

- مفهوم الجملة عند سيبويه، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 2007م.

29. **حلمي خليل:**

- العربية وعلم اللغة البنيوي، ط، بلا، الإسكندرية، مصر: المعرفة الجامعية، 1995م.

30. **خليل أحمد عمايرة:**

- في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 1984م.

31.**خولة طالب الإبراهيمي:**

- مبادئ في اللسانيات، ط2، حيدرة، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006م.

32. **رشيدة العلوي كمال:**

- النحو التوليدي بعض الأسس النظرية والمنهجية، ط1، الرباط، الجزائر، بيروت: دار الأمان، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، 1435هـ-2014م.

33. **رمضان عبد التواب:**

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، 1405هـ-1985م.

34. **الزبيدي محب الدين محمد مُرتضى الحسيني توفي 1205هـ:**

- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: محمود محمد الطناجى، راجعه: عبد السلام هارون، ط، بلا، بيروت: التراث العربي للإصدار، 1993م، ج28.

35. **الزمخشري محمود بن عمر بن محمد بن أحمد أبو القاسم جار الله توفي 538هـ:**

- أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ت، بلا.
- المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2004م.

37. **ابن السراج محمد بن السِّري بن سهل توفي 316هـ:**

- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1417هـ-1996م، ج1.

38. **سعيد حسن بحيري:**

- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ط1، القاهرة، بيروت: الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون، 1997م.

39. **السعيد شنوقة:**

- مدخل إلى المدارس اللسانية، ط1، القاهرة، نصر: المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر والتوزيع، دار السلام الحديثة للطباعة، 2008م

40. **سيبويه أبو بشر بن عثمان بن قنبر توفي 180هـ:**

- كتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، 1408هـ-1988م، ج1، 2.

41. **شفيقة العلوي:**

- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط1، بيروت، لبنان: أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، 2004م.

42. **شوقي المعري:**

- إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط1، سوريا: دار الحارث للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م.

43. **صالح بلعيد:**

- التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني، ط، بلا، بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994م.

44. **طاهر سليمان حمودة:**

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ط، بلا، الإسكندرية: دار الكتب الجامعية للنشر والتوزيع، 1998م.

45. **عباس حسن:**

- النحو الوافي، ط3، القاهرة: دار المعارف بمصر، ت، بلا.

46. **عبد الحميد السيد:**

- دراسات في لسانيات العربية بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية- علم النحو وعلم المعاني، ط1، عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 1424هـ-2004م.

47. **عبد السلام هارون:**
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط5، القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م.

48. **عبد القادر الفاسي الفهري:**
- اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط، بلا، الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال، ت، بلا.

49. **عبده الراجحي:**
- دروس في المذاهب النحوية، ط2، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية، 1911م.

50. **ابن عقيل بهاء الدين عبد الله توفي 769هـ:**
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، ط، بلا، دمشق: دار الفكر للطبع، 1400هـ-1980م.

51. **العكبري أبو القاسم عبد الله بن الحسين أبو البقاء توفي 616هـ:**
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001م.

52. **علي أبو المكارم:**
- الجملة الفعلية، ط1، القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 1428هـ-2007م.

53. **عيسى قيزة:**
- ملاحظات تركيبية على قواعد النّحاة، ط، بلا، الجزائر: منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2017م.

54. **غازي مختار طليمات:**
- في علم اللغة، ط2، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ت، بلا.

55. **ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي توفي 395هـ:**
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، بيروت: دار الجيل، 1991م، ج1.

56. **فاضل صالح السمرائي:**

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ط2، عمَّان، الأردن: دار الفكر للنشر، 1427هـ-2007م.

57. **فخر الدين قباوة:**

- إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دمشق، سوريا: القلم العربي للطباعة والنشر، 1409هـ-1989م.

58. **فردينان دي سوسير:**

- دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ط، بلا، طرابلس، تونس: الدار العربية للكتاب، 1985م.
- علم اللغة العام، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، ط، بلا، بغداد: دار أفاق عربية، 1985م.

60. **فكتور خراكوفسكي:**

- دراسات في علم النحو العام والنحو العربي، ترجمة: جعفر دك الباب، ط، بلا، مطابع مؤسسة الوحدة، 1402هـ-1982م.

61. **فيليب بلانشيه:**

- التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007م.

62. **فندريس جوزيف:**

- اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ط، بلا، مكتبة الأنجلو المصرية، ت، بلا.

63. **الفيروزآبادي مجد الدين بن يعقوب توفي 817هـ:**

- القاموس المحيط، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، 2005م.

64. **كاترين فوك وبيارلي قوفيك:**

- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تعريب: المنصف عاشور، مراجعة: رابح اسطمبولي، ط، بلا، بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984م.

65. **ماريو باي:**

–أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ط8، القاهرة: عالم الكتب، 1998م.

66. **مازن الوعر:**

– نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ط1، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1987.

67. **المبرد أبو العباس محمد بن يزيد توفي 285هـ:**

– المقتضب، تحقيق: حسن محمد، مراجعة: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 1999م، ج4.

68. **محمد إبراهيم عبادة:**

– الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ط، بلا، الإسكندرية: منشأ المعارف، ت، بلا.

69. **محمد حسن عبد العزيز:**

– الربط بين الجمل في اللغة العربية المعاصرة، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2003م.

70. **محمد حماسة عبد اللطيف:**

– بناء الجملة العربية، ط، بلا، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م.

– من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ط، بلا، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م.

– النحو والدلالة، ط1، دار الشروق، 2000م.

73. **محمد سمير نجيب اللبدي:**

– معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، بيروت، عمان، الأردن: مؤسسة الرسالة للطباعة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1985م.

74. **محمد الشايب:**

– المدرسة التوليدية التحويلية ضمن أهم المدارس اللسانية، ط، بلا، تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، 1986م.

75. **محمد الصغير بناني:**

– المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، الجزائر: سلسلة أهل الحكمة، السداسي الأول، 2001م.

76. **محمد علي الخولي:**

– دراسة لغوية، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار العلوم للطباعة والنشر، 1402هـ-1982م.

– قواعد تحويلية للغة العربية، ط، بلا، عمّان: دار الفلاح للنشر والتوزيع، 1999م.

78. **محمود جاد الرب:**

– علم اللغة نشأته وتطوره، ط1، مصر: دار المعارف، 1985م.

79. **محمود السعران:**

– علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ط، بلا، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1424هـ-2003م.

80. **محمود فهمي الحجازي:**

–مدخل إلى علم اللغة، ط، بلا، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ت، بلا.

81. **مصطفى حميدة:**

–نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط1، مصر، بيروت، لبنان، القاهرة: الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان ناشرون، دار نوبار للطباعة، 1997م.

82. **مصطفى غلفان:**

– اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي مفاهيم وأمثلة، بمشاركة: محمد الملاخ وحافظ إسماعيل علوي، ط1، إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2010م.

83. **مهدي المخزومي:**

– في النحو العربي نقد وتوجيه، ط3، بيروت، لبنان: دار الرائد العربي، 1986م.

84. **ميشال زكريا:**

- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1406هـ-1989م.
- قضايا الألسنية، ط1، بيروت، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1988م.

86. **نايف حزما:**

- أضواء على الدراسات المعاصرة، ط2، الكويت: مؤسسة عالم المعرفة، 1978م.

87. **نادية رمضان النجار:**

- اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، ط، بلا، الإسكندرية، دار الوفاء، ت، بلا.

88. **ابن هشام أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف المصري توفي 761هـ:**

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد أبو فضل عاشور، ط1، بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والنشر، 1422هـ-2001م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، الكويت: التراث العربي، 1421هـ-2000م، ج5.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، ط، بلا، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر، 1411هـ-1991م.

91. **ابن يعيش موفق الدين أبو البقاء بن علي:**

- شرح المفصل، ط، بلا، بيروت، لبنان: عالم الكتب، ت، بلا.

92. **يوسف الحمادي ومحمد المنشاوي ومحمد شفيق عطا:**

- القواعد الأساسية في النحو والصرف، ط1، القاهرة: هيئة الشؤون المطابع الأميرية، 1994م.

ثانيا: الكتب الأجنبية:

93. **Ferdinand de Saussure:**

- Cours de Linguistique Générale, présenté par: Dalila Morsly,2eme éd, ENAG éd, Alger, 1994.

94. **John Lyons:**

- Linguistique Générale (Introduction a linguistique théorique), traduction: Dubois Charliér& Robinson, Larousse, Imprimrie herissey, paris, france, 1983.

95. **Leonard Bloomfield:**

- Language, traduction: George Allen& Unwin LTD, London, 1967.

96. **Otto Jesperson:**

- The Philosophy of Grammar, traduction: George Allen & Unwin LTD, London, 1924.

ثالثًا: الرسائل الجامعية:

97. **الأمين ملّاوي:**

- جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج و الاستعمال، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 1430هـ-2009م.

98. **إيمان عثمان الفكي إبراهيم:**

- النظام النحوي للغة العربية دراسة لغوية وصفية تحليلية، مذكرة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-جمهورية السودان، 1428هـ-2006م.

99. **بكر عبد الله خورشيد:**

- أمن اللبس في النحو العربي دراسة في القرائن، أطروحة دكتوراه، كلية التربية في جامعة الموصل، 1427هـ-2006م.

100. **بلقاسم إيمان فاطمة الزهراء:**

- المونيمات الوظيفية في المعلقات السبع دراسة نحوية لسانية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2016-2017م.

101. **راوية حباري:**

- الوظائف التداولية في مسرحيات أحمد رضا حوحو، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2014–2015م.

102. **رشاد أحمد عبد الغني:**

- نظام الجملة الاسمية في شعر عبد الله البردوني دراسة نحوية دلالية، مذكرة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري– قسنطينة، 2008–2009م.

103. **الزايدي بودرامة:**

- النحو الوظيفي والدرس العربي دراسة في نحو الجملة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2013–2014م.

104. **سالمة عيسى الوازني:**

- ظاهرة خلاف الأصل في النحو العربي دراسة استقصائية نقدية، مذكرة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة ليبيا، 2000م، ج1.

105. **سعاد بضياف:**

- وظيفة المسند إليه في الجملة العربية، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 13 ديسمبر 2005م.

106. **صباح دالي:**

- البنية اللغوية في سورة الكهف دراسة لسانية تطبيقية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2013–2014م.

107. **عز الدين لعناني:**

- الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية في النحو الوظيفي دراسة تطبيقية في سورة يوسف، أطروحة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة سطيف–2–، 2013–2014م.

108. **علوية موسى عيسى:**

- البناء النحوي للجملة العربية دراسة تطبيقية على سورة آل عمران، رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية–جمهورية السودان، 1433هـ–2012م.

109. **علي جمعة عثمان:**

- نظام الجملة في شعر الحاسة حماسة أبي تمام، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1406هـ–1986م.

110. **محمد مدور:**

- الأفعال الكلامية في القرآن الكريم(سورة البقرة) دراسة تداولية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2013هـ-2014م.

111. **مراد قفي:**

- المعنى الإسنادي في الجملة العربية بين التأصيل والفنية، درجة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 1427-1428هـ/2006-2007م.

112. **معالي هاشم علي أبو المعالي:**

- اللسانيات والنحو العربي قراءة في نظرية نحو الكلام، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، 1439هـ-2018م.

113. **مهدي حمد مصطفى عبد الله آل سيد علي العاني:**

البنية الأسلوبية في التراكيب النحوية، مذكرة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة بغداد، 1424هـ-2003م.

114. **هدى بن عزيزة:**

- علاقة البنية بالوظيفة في مفتاح العلوم-السكاكي-، أطروحة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007-2008م.

115. **وردة عبد العظيم عطا الله قنديل:**

- البنوية وما بعدها بين التأصيل الغربي وتحصيل العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية- غزة، 2010م.

116. **يحي بعيطيش:**

- نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري- قسنطينة، 2006-2007م.

رابعًا: المجلات:

117. **الأمين ملّاوي:**

- نواسخ الجملة الفعلية بين المصطلح والوظيفة، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد الثاني، 2005م.

118. **بلقاسم دفة:**

- بنية الجملة الطلبية ودلالتها في السور المدنية، منشورات مخبر الأبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2008م، ج1.

119. **جمعة العربي الفرجاني:**

- مفهوم الكلام والجملة والتركيب عند القدامى والمحدثين، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013م.

120. **جميلة روقاب:**

- نظرية أفعال الكلام بين التراث العربي والتداولية أوستين وسورل نموذجًا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بو على– الشلف، العدد 15، 2016م.

121. **رابح بومعزة:**

- الحد الدقيق للجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في لغتنا العربية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد الثامن، جوان2005م.

122. **رياض حمود حاتم وكاظم هماش:**

- الخط العمودي والخط الأفقي في اللسانيات الغربية، كلية الدراسات القرآنية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، العدد الثاني، والمجلد64، 2016م.

123. **الشريف ميهوبي:**

- الجملة العربية البسيطة، مجلة المصطلح، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان– الجزائر، العدد الرابع، 2005–2006م.
- الربط الإسنادي في الجملة العربية البسيطة دراسة لسانية، الأثر مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، العدد السادس، ماي 2007م.

125. **صلاح الدين ملّاوي:**

- نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، العدد الرابع، جانفي 2009م.

126. **عبد الحارس:**

- الجملة العربية، Jurnal Lisanudhad، الجامعة المحمدية بملانج، العدد الأول، المجلد الثالث، 1جوان 2016م.

127. **عبد الحميد دباش:**

- الجملة العربية والتحليل إلى المؤلفات المباشرة، مجلة الآداب واللغات، جامعة ورقلة، العدد2، 2003م.

128. **عبد الحميد مصطفى السيد:**

- بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الجامعة الهاشمية، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد19/75، 2001م.
- نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، مجلة جامعة دمشق، الجامعة الهاشمية، العدد(3+4)، المجلد الثامن عشر، 2002م.

130. **لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي:**

- الكلام المستقيم في نظر النحوي عند سيبويه(دراسة في مصطلح واستعماله)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العدد3-4، المجلد الثامن، 2005م.

131. **محمد الشاوش:**

- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، سوريا، العدد136، 1982م,

132. **محمود الجاسم:**

- التحليل النحوي تعريفه وطبيعته، مجلو كلية الدراسات الإسلامية والعربية فكرية، العدد20، 1421هـ-2001م.

133. **نايف محمد النجادات:**

- النظرية التوليدية التحويلية من منظور الدراسات اللغوية النحوية العربية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد86، ديسمبر 2015م.

134. **يسمينة عبد السلام:**

- نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد العاشر، 2014م.

135. **يوسف وغليسي:**

- البنية والبنيوية في المعاجم والدراسات الأدبية واللسانيات العربية بحث في النسبة اللغوية والإصلاح النقدي، مختبر الدراسات اللغوية، جامعة منتوري- قسنطينة، العدد6، 1431هـ-2010م.

الفَهرَسُ التَّحليلِي.

مقدمة.....أ-ج

الفَصلُ الأوَّل: بِنيَةُ الجُملَة فِي النَّحو العَربِي.

- المَبحثُ الأوَّلُ: مفهومُ الجُملَةِ العربيّةِ..... 05
  - أ- الجُملَة لغةً.....05
  - ب-الجملَة اصطلاحًا.....06
  - ج-أقسامُ الجُملَة العربيّةِ.....09
- المَبحثُ الثَّاني: بنيةُ الجُملةِ العربيّةِ.....17
- الخُلاصَة.....53

الفَصلُ الثَّانِي: بنيةُ الجُملَةِ فِي الدَّرسِ الحَديث.

- المَبحثُ الأوَّلُ: مفهومُ الجُملَةِ فِي الدرسِ الحَديث.....55
- المَبحثُ الثَّاني: المَذاهبُ اللسَانيَّة ومَفهُوم البِنيَة.....60
  1. البِنيَةُ في العُرفَين اللغَوِي والاصْطِلاحِي.....60
  2. المَذاهبُ اللسَانيَّة: 64
     - أ- ثَورَة الدَّاليات.....64
     - ب-ثَورَة الدَّلاليات.....69
     - ج-ثَورة التَّداوليات.....70

- الخُلاصَة.....72

الفَصلُ الثَّالثُ: بِنيَةُ الجُملَةِ فِي ضَوءِ المَنهَجِ الوَصْفِي والتَّوليدِي التَّحويلِي والوَظِيفِي التَّداولِي.

- المَبحَثُ الأوَّلُ: بنيَة الجُملَة في ضَوءِ المنهَجِ الوَصْفِي.....74
- المَبحَثُ الثَّانِي: بنيَة الجُملةِ فِي ضَوءِ المَنهَجِ التَّولِيدي التَّحوِيلِي.....87
- المَبحَثُ الثَّالثُ: بنيةُ الجُملَةِ فِي ضَوءِ المَنهَجِ الوَظِيفِي التَّدَاولِي.....98
- الخُلَاصَة.....107

الخَاتِمَة.....108

الفَهَـــارِسُ.

- فَهَارسُ الآياتِ القُرآنيَّة.....110
- فَهرَسُ الأشْكَالِ والجَدَاولِ.....117
- فَهرَسُ المصادر والمَراجِـــــــــــعِ.....119
- الفَهْرَسُ التَّحلِيلِـــــــــي.....134

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى وضع تصور مترامي الأطراف لبنية الجملة، وذلك من خلال مناقشة الجوانب المختلفة للنظرية النحوية العربية، والعمل على وصف ما يلج في كنه الدرس اللساني المعاصر. وإن موضوعا صنو موضوع: "**بنية الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة**" أنسب إليه المنهج الوصفي، فاستنادا إليه ترصد أهم أفكاره وتحلل أكبر أبنيته.

وتم ذلك في ثلاثة فصول، جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: تمت فيه مناقشة مفهوم الجملة العربية وأقسامها وبنيتها في النحو العربي واشتمل على مبحثين.

الفصل الثاني: وقف على مفهوم الجملة والبنية وأهم المذاهب اللسانية التي اتخذت مضمارا لوصف اللغة، واشتمل على مبحثين أيضا.

الفصل الثالث: ارتكزت الدراسة فيه على بيان طرق تحليل بنية الجملة وتشكلها في ضوء المنهج الوصفي والتوليدي التحويلي والوظيفي التداولي، واشتمل ثلاث مباحث.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التحليل الدقيق للجملة يقوم على علاقة الإسناد التي تمثل النواة الأساسية في تحليل الجملة، وأن طرق التحليل قد تباينت واختلفت باختلاف المذاهب اللسانية.

Abstract :

This study seeks to develop a broad-based view of the intention of the sentence, by discussing the different aspects of the Arabic grammatical theory, and to describe what in the contemporary linguistic lesson. The subject of such a theme : « **The Structure of Word Between Arabic Grammar and Contemporary Linguistics** », is more appropriate to descriptive approach to establish the most important ideas and the largest structure.

This was done in three chapters, as follows :

Chapter One : The concept of the Arabic sentence, its sections and structure were discussed in Arabic grammar nd included two topics.

Chapter Two : It insisted on the concept of sentence, structure and the most important linguistic doctrines that took a course to describe the language, and included two topics as well.

Chapter Three : The study was based on the methods of analyzing the structure of the sentence and forming it in the light of the descriptive, the transformative and the circulated functional approach. It included three topics.

One of the most findings of this study is that the accurate analysis of sentence is based on the relationship of attribution,which represents the core of the analysis of the sentence, and that the methos of the analysis have varied and differed according to diffrent linguistic doctrines.